مُلحق كتاب

المذهبيّة المتعصّبة هي البدعة

أو

بدعة التعصب المذهبي

وآثارها الخطيرة في جمود الفكر وانحطاط المسلمين

« إن تحكيم الرجال ، من غير التفات إلى كونهم وسائل للحكم الشرعيّ المطلوب شرعًا ضلال ، وإنّ الحجّة القاطعة ، والحكم الأعلى ، هو الشرع لا غيره » .

الإمام الشاطبي

بقلم

محمّد عيد عبّاسي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي اقتضت حكمته وجود الحق والباطل ، وشاءت إرادته أن يجعل الصراع بينهما سنة لازمة في الحياة ، ليبلو الناس فيما آتاهم ، وأمد رسوله بالأدلة البينات ، ورد على أعدائه بالحجج لدامغات ، فقال سبحانه : « ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا »(١) . وجعل الحق بالدليل مؤيداً منتصرا ، والباطل عنه عاريا مندحرا ، فقال تبارك وتعالى : « كذلك يضرب الله الحق والباطل ، فأما الزبد فيذهب جُفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض ، كذلك يضرب الله الأمثال »(٢) .

وصلى الله وسلم على النبي الكريم ، والرسول الأمين ، الذي بيّن للناس ما نزل اليهم ، وبلغهم ما فيه خيرهم ، ودعاهم الى البينات ، وحذرهم من الشبهات ، وجاهد الكفار والمنافقين ، وأغلظ عليهم ، وجادلهم فأكثر بالحق جدالهم ، وأقام الحجة عليهم وأفحمهم ، وثبت على خصومتهم حتى نصره الله وخذلهم .

ورضي الله تعالى عن أصحابه الجريئين الصرحاء ، الذين كانوا لا يخافون في الحق لومة لائم ، والذين كان من خلقهم المجابهة في الحق ، والشدة على أهل البدع ، وعدم السكوت عن المنكر ، والذين كانوا لا يرتضون المداهنة والتملق ، ولا يعجبهم المجاملة والتصنع .

---

(١) سورة الفرقان ـ الاية ٣٣ .

(٢) الرعد ١٧ .

أما بعـــد :

فقد كنت أصدرت منذ بضعة أشهر كتابي (بدعة التعصب المذهبي) وبينت فيه موقف الإسلام الحق – فيما نراه ونفهمه – نحن دعاة السنة وأتبـاع السلف الصالح – من مسألة الاجتهاد والتقليد ، ومسألة المذهبية ، ودعوت فيه الى العودة الى السنة ، والى اصلاح مذاهب الفقه الإسلامي ، وتخليصها مما علق بها على مر العصور من العيوب والمآخذ ، والسير بها نحو التقارب والتوحد على أساس الحجة الراجحة والدليل الأقوى ، وأجبت عن الشبهـــات والاعتراضات التي يثيرها خصومنا في هذا الموضوع الهام ، فكررت عليها بالرد والنقض ، كما رددت على ما كتبه الدكتور سعيد رمضان البوطي في رسالته (اللا مذهبية) ففنّدت رأيه ، وكشفت بهرجه ، وفضحت زيفه .

وكان لهذا الكتاب أصداء مختلفة لدى القراء ، فأما السلفيون فقد تلقفوه بشغف كبير ، ووجدوا فيه طلبتهم التي كانوا ينتظرون ، وجوابهم القوي الذي كانوا يؤمّلون ، ، وردهم المناسب الذي شفا صدور قوم مؤمنين ، وأذهب غيظ قلوبهم ، فزادهم الله تعالى به إيمانا بصدق دعوتهم الى إيمانهم ، وثباتا على ثباتهم .

وأما المقلدون الجامدون فقد قابلوه بالضيق والحرج ، والجزع والهلع ، لأنه جابههم بالحجة النيّرة التي نقضت ما كانوا يبنون ، وكشف مغالطاتهم التي كانوا بها على الناس يلبّسون ، فلا عجب أن يقابلوه بالتبرم والضجر ، والسخرية والهزء ، ويحاربوه متعلقين بشبهات سخيفة ألقاها اليهم كبيرهم ، لتضليل الناس وخداعهم .

رد على اعتراض :

وقد اعترض بعضهم على الكتاب بأنه قد تكررت فيه كثيراً كلمة (شيخنا) عند الإشارة الى الشيخ ناصر ، وقالوا : إنكم تعيبون على تلاميذ المشايخ أنهم يعظمون شيوخهم ، ويتعلقون بهم ، ويسرفون في ذلك ، فما بالكم قد وقعتم في مثل ما تعيبون عليه الآخرين ؟

والجواب : إننا لانرى في احترام التلميذ شيخه ، وتأدبه معه ، واعترافه له بالفضل عليه ، وثناءه عليه ، لانرى في ذلك شيئا معيبا منكرا ، بل هو من خلق الوفاء ، وأدب الإسلام .

ولكن الذي ننكره ونعيبه على الآخرين ، مغالاتهم في تقديس الشيوخ بما يخرج عن حدود الاعتدال ، وبما يخالف حدود الشرع .

كما ننكر عليهم أن يحملهم الأدب المدّعى مع شيوخهم على إيثار أقوالهم على ما يطلعون عليه من الحق الواضح الصريح ، وأن يصروا على اتباع شيوخهم ولو ظهر لهم خطؤهم ، وبان انحرافهم ، أو أن يعاملوهم كأنهم معصومون عن الخطأ ، ويتعصبوا لهم دون بصيرة ولا وعي .

إننا مع الأدب ، لا مع المغـــالاة والتقديس ، ومع التعصب للحق لا مع التعصب للأشخـاص ، ومع احترام أهل العـلم لا مع الاستهانة بهم ، أو ادعاء العصمة لهم .

جوابنا على من لا يرى الوقت مناسباً لبحث هذه الأمور :

وكان هناك آخرون لا يريدون أن يكونوا طرفاً في الصراع ، فأبدوا انزعاجهم بدعوى أن هذا ليس الأوان المناسب للانشغال بهذه الأمور ، وأن علينا أن نبدأ بالأهم من مشكلاتنا فالمهم .

وجوابا على هؤلاء الإخوة نقول : إننا لا نرى التجمع على مجرد مبادىء عامة ، وأفكار غامضة ، هو الطريق ، بل نرى أن من الواجب أن يسبق التجمع الصحيح اتفاقٌ على أفكار واضحة ، وفهم كامل للاسلام ، الذي نعمل على عودته لمركز السيادة والتوجيه .

إنه لا يفيد أبداً أن تجمع الاتجاهات المختلفة ، والمفهومات المتعارضة ، في بنيان واحد ، لأنه سرعان ما يدب الخلاف بينها ، ويحتدم النزاع ، فيتهدم البناء ، مهما عملت على تأخير ذلك وتأجيله .

إنه لا يفيد التجمعَ الصحيح في شيء ، أن تسعى لترضية هذا الاتجاه وذاك ، وأن تجامل هذا الشيخ أو ذاك ، بل لا بد من البحث عن الاتجاه الصحيح ، والفهم الصائب ، لتبنّيه واعتناقه ، ودعوة الناس اليه ، وتجميعهم على أساسه .

إننا لا نرى من الصواب ، ولا من الممكن – إلا على حساب الفكرة والمبدأ – أن نجمع رجلًا يؤمن بالمنهج السلفي ، مع آخر يؤمن بالطرق الصوفية ، مع ثالث مذهبي متعصب ، مع رابع يأخذ من الجميع ما راق له ، وما وافق الحضارة الحديثة بزعمه ، مع خامس خرافي جاهل .

إنه ليس المهم في التجمع الناجح الكثرةُ والكم ، بل المهم هو الاتجاه الصحيح والكيف .

ونحن نعتقد أن المنهج السلفي لفهم الإسلام هو الطريق الصحيحة لتجمع المسلمين ، بالإضافة الى أنه يمثل جوهر الإسلام وحقيقته الصافية ، وكل منهج آخر فهو مخطىء ومخفق ، ومن غير المجدي السير فيه والعمل تحت لوائه .

ولذلك فنحن نعتقد أن نشر الدعوة السلفية ، وتوضيحها والعمل لإقناع الناس بها ، والانضواء تحت رايتها ، هو المقدمة الطبيعية والضرورية ، لأي عمل إسلامي بناء جادّ ، وهو الأساس الصحيح لأي نهضة إسلامية منشودة .

فنرجو أن يعذرنا الإخوة الذين لا يرون الوقت مناسباً لبحث هذه الأمور ، لأننا نرى ما لا يرون .

جوابنا على من يدعو الى اخفاء الخلافات بين العاملين للاسلام عن الناس :

وثمة إخوة يقولون : إن على العاملين للاسلام أن يخفوا خلافاتهم عن الناس ، ويحجبوها عن الأنظار ، لأن الكثيرين إذا اطلعوا على هذه الخلافات ، سيعرضون عنهم ويزهدون في دعوتهم .

والجواب : إنني أرى أن على الدعاة الى الإسلام أن يكونوا صرحاء مع الناس في أمر دعوتهم ، وأن يقولوا لهم الحقيقة ، ولا يخفوها عنهم ، لأنها لا بد

أن تظهر شاؤوا أم أبوا ، فذلك أدل على صدقهم ، وأدعى إلى الاستجابة لهم .

والحقيقة التي لا مراء فيها ، أن العاملين للاسلام مختلفون ، وهذا الاختلاف قديم ، وليس محصوراً فيهم ، بل هو عام ومشترك بين أهل الدعوات والمبادىء جميعاً ، وهو سنة من سنن الله تعالى في الحياة ، وقضاء نافذ من قضاء الله سبحانه في عباده ، وقد أخبر عنها رسول الله ﷺ ، فقد صلى مرة ودعا ربه طويلاً فقال: « سألت ربي ثلاثاً ، فأعطاني ثنتين ، ومنعني واحدة : سألت ربي أن لا يهلك أمتي بالسنة[1] فأعطانيها ، وسألته أن لا يهلك أمتي بالغرق فأعطانيها ، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها »[2] .

وقال ﷺ أيضاً : « ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة ، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين ، ثنتان وسبعون في النار ، وواحدة في الجنة ، وهي الجماعة »[3] . وفي رواية للترمذي « قالوا : من هي يا رسول الله ؟ قال : ما أنا عليه وأصحابي » .

ولذلك فإني أرى من غير المفيد ، ومن غير الممكن محاولة إخفاء ذلك وكتمانه ، أو التستر عليه وتجاهله ، لأننا سنكون حينئذ كالنعامة ، التي تخفي رأسها بين جناحيها ، وتظن الصياد لا يراها ، فتهلك نتيجة غبائها ، وتكون قد خدعت نفسها بنفسها .

يجب أن يعرف الجميع أن في كل دعوة مندسين ومدعين ، ومتاجرين ونفعيين ، أيفيد الدعوة أن تسكت عنهم وتخفيهم عن الأعين ، أم الذي يفيدها أن تكشفهم على حقيقتهم ، وتحذر الناس منهم حتى لا ينخدع بهم أحد ؟

إننا نقول للجميع : إن الإسلام دعوة حق ، وهي وحدها الصالحة للبشر

---

(١) أي بالجدب والقحط . (٢) رواه مسلم .

(٣) رواه أبو داود (٤/٢٧٦ و ٢٧٧) بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ورواه أحمد وإسنادها صحيح كما قال شيخنا في تعليقه على المشكاة (١/٦١) .

في كل زمان ومكان، وهي دعوة الفطرة المستقيمة ، والعقل السليم ، وهي طريق الإنقاذ وسبيل الخلاص من كل ما يعانيه الإنسان في حياته ، وهي الحل الصحيح لجميع مشكلاته .

ولكن المنتسبين الى هذه الدعوة ، فيهم المخلص الذي يؤمن بها من أعماق قلبه ، ويخلص في عمله كله لله عز وجل ، وتكون دعوته محور حياته وقطب تفكيره ، فلا يفكر إلا فيها ، ولا ينشغل إلا بها ، وفيهم النفعي الذي يتطيها ليحقق لنفسه الشهرة والجاه ، أو المركز والمنصب ، أو يريد جمع المال والثروة. ولذلك فلا مناص لنا ؛ إذا أردنا لدعوتنا النجاح والسيادة والعزة والرفعة ، من أن نؤيد الصادقين المخلصين ، ونكشف ونحارب المدعين والانتهازيين والنفعيين.

الاختلاف منه محمود ومنه مذموم :

نعم إننا نعترف بأن واقع الدعاة الى الله أنهم مختلفون ، وهذا شيء واضح لا ينكر ، ولكن هذا الاختلاف الواقع نوعان فمنه محمود ومنه مذموم .

فأما الاختلاف المحمود فهو الاختلاف في الرأي والفهم في حدود النصوص الشرعية ، بشرط ألا يخرج عن مبادىء الدين وعقيدة التوحيد ، ويكون أصحابه مخلصين في طلب الحق ، باذلين الجهد لبلوغه بصدق وإنصاف ودون تعصب لشيء إلا للحق .

وهذا الاختلاف قد جرى بين أصحاب النبي ﷺ أنفسهم ، وبين العلماء الأعلام ، ولم يكن له أثر سيىء ولا نتيجة ضارة ، لأنه كان عن ضرورة وفي ظل المحبة في الله عز وجل .

ولا يجوز لهذا النوع من الاختلاف أن ينشىء بين الدعاة الى الله أي نوع من أنواع العداوة والبغضاء ، أو ينشر بينهم أي ظل من ظلال الخصومة والشحناء ، بل إن عليهم أن يتعاونوا في النقاط المشتركة فيما بينهم ، ويلتقوا عليها ويشيعوا روح المحبة والثقة وحسن الظن فيما بينهم ، كما أن عليهم التناصر والتكاتف ضد

العدو المشترك ، والأفكار التي تناقض دعوتهم ، وتسعى لاقتلاعها من الجذور ، وعليهم كذلك أن يعملوا للتقارب فيما بينهم بتكليف لجنة تمثلهم لبحث الأمور الخلافية ، ومناقشتها والاطلاع على الأدلة المختلفة فيها ، ومحاولة إزالتها ، وتبني الآراء الصحيحة التي تترجح لديهم أثناء البحث العلمي المخلص ، والحوار الأخوي النزيه .

وأما الاختلاف المذموم فهو الذي يحركه الحسد والهوى ، ويستجر اليه التنافس على الدنيا ، والتخاصم على منافعها ومصالحها ، وتسوق اليه الزعامة والوجاهة ، ولا يكون أصحابه مخلصين في الرغبة في طلب الحق ، ولا ينحازون اليه إذا عرفوه ، بل يتعصبون للرجال ، أو للمألوف المعتاد ، أو لرأيهم ولو ظهر لهم بطلانه .

فهذا الاختلاف شركه ومذموم أهله ، وحرام فعله ، وآثم سالكه . وعلى كل مسلم غيور حريص على مصلحة الإسلام ، أن يحارب أصحاب هذا النوع ويناهضهم ، ويكشفهم للناس ، لأنهم يضللونهم ويستغلونهم لأغراضهم الشخصية التافهة ، ويبعدونهم عن الحق ، ويصدونهم عنه .

وفي المسلمين سابقا ولاحقا من أصحاب هذين النوعين من الاختلاف عدد كثير ، ونحن نعلن هنا أننا نختلف مع الكثيرين في الرأي والفهم للاسلام الصحيح ، ولكنا نشهد الله عز وجل أنه ليس لنا من قصد سوى مرضاة الله سبحانه ، والوصول الى الحق الذي يحبه ويرضاه ، ونعوذ بالله أن يكون لنا غرض غير ذلك ، أو أن يكون دافعنا الهوى أو الأنانية أو الدنيا .

لقد آمنا بهذه الدعوة السلفية المباركة ، واعتقدنا أنها هي وحدها جوهر الإسلام وحقيقته ، وأن ما عداها خطأ وانحراف وضلال ، بشهادة النبي ﷺ في الحديث السابق ، الذي بيّن فيه أن الفرقة الناجية من الثلاث والسبعين فرقة التي ينقسم اليها المسلمون ، هي التي تكون على ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه ؛ وهذا هو أساس دعوتنا ولحمتها وسداها ، ولذلك فقد تمسكنا بها

وعضضنا عليها بالنواجذ ، وحرصنا على إرشاد الناس اليهـــا ، ودلالتهم عليها ، وإنقاذهم من السبل الأخرى المؤدية الى الضلال والهلاك ، قياما بواجب النصيحة وحبا لهم وحرصا على مصلحتهم وخيرهم .

فقام مخالفونا يشنّعون علينا ، ويشككون في نياتنـا ، ويتهموننا بما نحن منه براء ، فاضطررنا للدفاع عن دعوتنا ، وبيان باطلهم ، والذي يهمنا هو أن نؤدي الأمانة ، ونبلغ الأمة ، ونذكّر الناس .

فمن شاء استجاب واهتدى ، ومن شاء أعرض وتولى ، وبيد الله سبحانـــه أعنّة القلوب وتصريفها ، وهو وحده البصير بأحوال الناس وسرائرهم ، الخبير بدوافعهم ومقاصدهم ، وهو يفصل بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون .

وهؤلاء الخصوم لدعوتنا ، إن كانوا مخلصين في طلب الحق ، ولكنهم رأوه في طريق غير طريقه ، مع اجتهادهم في البحث وجدّهم في التنقيب ، فهم معذورون ومأجورون ولو كانوا مخطئين . وأما إن كان يدفعهم دوافع خبيثة ، ومقاصد دنيوية ، كأن يكون كل قصدهم الحط من قدر فلان ، والطعن في فلان ، أو التشنيع على الناس الذين لا ينضوون تحت لوائهم ، ولا يقرون لهم بالسيادة عليهم ، إن كان قصدهم ذلك فبئس القوم هم ، وبئس ما صنعوا ، ونحن نرجو — مخلصين — ألا يكونوا كذلك ، وعليهم أن يحاسبوا أنفسهم قبل أن يحاسَبوا ، ويتثبتوا من غرضهم ، قبل العرض على الله سبحانه ، حيث يندمون ولات ساعة مندم .

ولكنا نأسف إذ نقول : إننا رأينا في كتابات هؤلاء ، وظـاهر أحوالهم وتصرفاتهم ، ما لا يحمد ، بل وما يدل على ما لا يرضاه الله سبحانه ويمقت أصحابه ، ونرجو أن نكون مخطئين في ذلك ، جعل الله تعالى قصدنا وجهه الكريم ، وجنبنا الهوى والفتنة ، وأعاذنا من أن يكون للشيطان نصيب في قصدنا وعملنا ، إنه سبحانه مولانا ، نعم المولى ونعم النصير .

جوابنا على من أخذ علينا القسوة في خطاب المخالفين :

وكان من القراء من استحسن ما في كتابي من البحث العلمي الرصين، ولكنه أخذ علي القسوة في خطاب المخالفين ، والعنف في الحملة على المخاصمين ، وقد نصحني أحد كرام الإخوان بأن أعلن اعترافي بأن أسلوبي في الكتاب كان خطأ ، على الرغم من الظروف المشحونة بالإثارة من الطرف الآخر ، وقد بينت له أن موقفي كان سليما من الناحية الشرعية ، وأن هناك أسبابا وجيهة دعتني الى ذلك ، ثم تركت الأمر للظروف القادمة لأقرر على ضوئها ما أراه موافقا ومناسبا .

والحقيقة أن موقفي ليس عليه غبار ، وأسلوبي ليس فيه ما ينكر شرعا ، فقد أباح الله تعالى للمسلم رد العدوان، والانتصار للمظلوم ، والدفاع عن النفس ، فقد قال ربنا سبحانه وتعالى : « فمن اعتدى عليكم ، فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم »[1] . وقال عز وجل : « وجزاء سيئة سيئة مثلها ، فمن عفـــا وأصلح فأجره على الله ، إنه لا يحب الظالمين »[2] .

قال المفسر الحافظ ابن كثير رحمه الله: أي المعتدين . وهو المبتدىء بالسيئة.

وقال تبارك وتعالى : « ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل »[3] قال ابن كثير : أي ليس عليهم جناح في الانتصار ممن ظلمهم . ثم قال تعالى : « إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ، ويبغون في الأرض بغير الحق ، أولئك لهم عذاب أليم »[3] . قال ابن كثير : أي الحرج والعنت على الذين يظلمون الناس . . أي يبدؤون بالظلم ، كما جاء في الحديث الصحيح « المستبان ما قالا ، فعلى البادىء ، ما لم يعتد المظلوم »[4][5] .

قال الإمام النووي رحمه الله : « معناه أن إثم السباب الواقع من اثنـــين

---

(١) البقرة ١٩٤ (٢) الشورى ٤٠ :
(٣) الشورى ٤١ و ٤٢ (٤) رواه مسلم وأبو داود والترمذي وأحمد .
(٥) تفسير ابن كثير (٤/١١٨ و ١١٩) .

مختصٌ بالبادىء منهما كله ، إلا أن يتجاوز الثاني قدر الانتصار ، فيقول للبادىء أكثر مما قاله له ، وفي هذا جواز الانتصار ، ولا خلاف في جوازه ، وقد تظاهرت عليه دلائل الكتاب والسنة »[1] ثم ذكر بعض الآيات الواردة في ذلك .

ويوضح هذا الحكم الشرعي ويؤكده مارواه النسائي رحمه الله بإسناد صحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت : « اجتمعن أزواج النبي ﷺ فأرسلن فاطمة الى النبي ﷺ ، فقلن لها : إن نساءك ينشدك العدل في ابنة أبي قحافة . قالت : فدخلت على النبي ﷺ ، وهو مع عائشة في مِرطها[2] ، فقالت له : إن نساءك أرسلنني ، وهن ينشدنك العدل في ابنة أبي قحافة ، فقال لها النبي ﷺ : أتحبينني؟ قالت نعم . قال : فأحبها . قالت : فرجعتُ اليهن ، فأخبرتهن ما قال . فقلن لها : إنك لم تصنعي شيئا ، فارجعي اليه . فقالت : والله لا أرجع اليه فيها أبدا ، وكانت ابنة رسول الله ﷺ حقا[3] ، فأرسلن زينب بنت جحش ، قالت عائشة : وهي التي كانت تساميني[4] من أزواج النبي ﷺ ، فقالت : أزواجك أرسلنني ، وهن ينشدنك العدل في ابنة أبي قحافة ، ثم أقبلت علي تشتمني حتى ظننت أنه لا يكره أن أنتصر منها ، فاستقبلتها فلم ألبث أن أفحمتها . فقال لها النبي ﷺ : إنها ابنة أبي بكر »[5][6] .

ورواه ابن ماجه رحمه الله بلفظ آخر قالت : ما علمتُ حتى دخلتْ علي

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١٦/١٤٠ - ١٤١) .

(٢) المرط : كساء من صوف ، وقد يكون من خز أو غيره .

(٣) أي المتخلقة بأخلاقه ، والمتأدبة بآدابه على أكمل وجه ، والشاهد من ذلك أنها حيية تستحي من العودة الى النبي (ص) لتكلمه في الأمر ثانية .

(٤) أي تعاليني وتفاخرني وتطاولني في الحظوة عنده (النهاية) .

(٥) هذا إشارة الى كمال فهمها ، ومتانة عقلها ، حيث صيرت الى أن ثبت أن التعدي من جانب الخصم ، ثم أجابت بجواب إلزام (حاشية السندي على النسائي) .

(٦) سنن النسائي (٧/٦٧ و ٦٨) .

زينب بغير إذن ، وهي غضى ، ثم قالت : يا رسول الله أحسبك إذا قلبت لك بنية أبي بكر ذريعتيها[1] . ثم أقبلت علي، فأعرضت عنها ، حتى قال النبي ﷺ: (دونك فانتصري » ، فأقبلت عليها حتى رأيتها ، وقد يبس ريقها في فيها ، ما ترد علي شيئا ، فرأيت النبي ﷺ يتهلل وجهه »[2] .

ويتضح من النصوص السابقة بشكل جلي ، أن الله عز وجل شرع العدل ، وهو القصاص ، ومقابلة السيئة بمثلها ، ولم يجعل من حرج أي حرج على الذي ينتصر لنفسه ممن ظلمه ، ويعاقب على العدوان بمثله ، وهذا النبي ﷺ نفسه قد أذن لعائشة رضي الله عنها أن ترد بحضوره على زينب رضي الله عنها ، وتقابلها بمثل ماقالته لها ، بل إنه هو الذي حثها على ذلك وشجعها عليه ، إذ قال لها: دونك فانتصري . ولما ردت عليها وأفحمتها ، سر بذلك وفرح وتهلل وجهه .

وهذا أحد الدلائل القوية على واقعية الإسلام وصلاحيته ليكون نظام البشر جميعاً في الأرض ، إذ أنه لا يكلفهم ما لا يطيقه أكثرهم من المبادىء المثالية كالصفح عن الظالم ، وترك عقاب المعتدي ، بل هو يستجيب لنوازع الفطرة وطبائع النفس ، التي تقضي برد الاعتداء ، والانتصار من الظالم ، ولكنه في الوقت نفسه يفتح باب المبادىء المثالية على مصراعيه ، ويرغب فيها ويحث عليها ، ولكنه لا يجعل ذلك فرضا لازما ، بل يجعله تطوعا ونفلا ، وبهذا يجمع هذا الدين الرباني الحنيف بين الواقعية والمثالية في آن واحد ، (صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون)[3] .

---

(١) تصغير ذراعيها .

(٢) سنن ابن ماجه (طبعة محمد فؤاد عبد الباقي ١/٦٣٧) وإسناده صحيح على شرط مسلم ، ورجاله ثقات كما قال الحافظ البوصيري إلا أن فيه زكريا بن أبي زائدة وكان يدلس ، وقد عنعن ، قلت : ولكن شبهة تدليسه تزول بالشاهد الصحيح الذي قبله عند النسائي .

(٣) البقرة ١٣٨

قال الداعية الإسلامي الكبير سيد قطب رحمه الله في تفسير قوله تعالى (والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون)[1] :

« وذكر هذه الصفة في القرآن المكي تقرير لصفة أساسية في الجماعة المسلمة، صفة الانتصار من البغي وعدم الخضوع للظلم ، وهذا طبيعي بالنسبة لجماعة أخرجت لتكون خير أمة ، لتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وتهيمن على حياة البشرية بالحق والعدل ، وهي عزيزة بالله « ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين »[2] ، فمن طبيعة هذه الجماعة ووظيفتها أن تنتصر من البغي ، وأن تدفع العدوان .

وإذا كانت هناك فترة اقتضت لأسباب محلية في مكة ، ولمقتضيات تربوية من حياة المسلمين الأوائل من العرب خاصة ، أن يكفوا أيديهم ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فذلك أمر عارض ، لا يتعلق بخصائص الجماعة الثابتة الأصيلة .

ثم قال رحمه الله : « ويؤكد هذه القاعدة بوصفها قاعدة عامة في الحياة

(وجزاء سيئة سيئة مثلها) ، فهذا هو الأصل في الجزاء ، مقابلة السيئة بالسيئة كي لا يتبجح الشر ويطغى ، حين لا يجد رادعا يكفه عن الإفساد في الأرض ، فيمضي وهو آمن مطمئن .

ثم قال : « والذي ينتصر بعد ظلمه ، ويقابل السيئة بالسيئة ، ولا يعتدي ، ليس عليه من جناح ، وهو يزاول حقه المشروع . فما لأحد عليه من سلطان ، ولا يجوز أن يقف في طريقه أحد .

إنما الذين يجب الوقوف في طريقهم هم الذين يظلمون الناس ، ويبغون في الأرض بغير الحق ، فإن الأرض لا تصلح ، وفيها ظالم ، لا يقف له الناس ليكفوه ويمنعوه من ظلمه ، وفيها باغ يجور ، ولا يجد من يقاومه ويقتص منه . والله

---

(١) الشورى ٣٩ (٢) المنافقون ٨

يتوعد الظالم الباغي بالعذاب الأليم ، ولكن على الناس كذلك أن يقفوا له ويأخذوا عليه الطريق »[1] .

فهذا حكم الله في الموضوع ، وإذا طبقناه على ما جرى بيننا وبين الدكتور البوطي نجد أنه قد اعتدى علينا منذ سنوات وواصل الاعتداء ، وخاصمنا وفجر في الخصومة ، وافترى علينا واستحل الافتراء ، وحكم علينا بالظنون والأوهام وأخذنا بالشبهات ، ولم يمنعه من ذلك إيمان ولا ضمير ، ولم يردعه نصح ناصح ولا زجر زاجر ، وقد عفونا عنه مرة بعد مرة ، عفونا عنه حين انطلق يسخر منا منذ أن جاء من مصر يحمل شهادته ، والدنيا لا تكاد تسعه من العجب والفرح و (إن الله لا يحب الفرحين) ، فانطلق في خطبه ودروسه يهزأ بنا ، وينبزنا بالألقاب ، ويتحرش بنا بمناسبة وبغير مناسبة ، وعفونا عنه – اللهم إلا تعليقا صغيرا – حين تعرض منذ خمس سنوات للطعن في أستاذنا وفي بعض آرائنا الفقهية ، في كتابه فقه السيرة ، حيث وصف أستاذنا بأنه بعض الجهال[2] ، كما وصفنا بالضلال والجهل العجيب جداً ، واتهمنا بأن قلوبنا لم تشعر بمحبة النبي ﷺ لأننا نستنكر التوسل بذاته ﷺ بعد وفاته[3] ، هذا بالإضافة الى عدة مواضع انتقد فيها الشيخ ناصر في تخريجه بعض الأحاديث ، والتي بيننا وهم البوطي وخطأه فيها[4] .

وعفونا عنه حين كتب مقدمة جديدة منفصلة لكتابه المذكور ، ووزع منها عدداً كبيراً لصد الناس عن دعوتنا ، وقد حشاها طعنا فينا وسخرية واستهزاء وافتراء ، لا ينم إلا عن حقد دفين وعداوة مستحكمة وحسد أعمى .

---

(١) في ظلال القرآن (٢٥/٤٨ – ٥٠) .

(٢) فقه السيرة للبوطي ط ١ (٢/١٢٥) .

(٣) أيضاً (٢/١٥٢) .

(٤) بدعة التعصب المذهبي (٣١٦ – ٣٢٠)

ثم كانت حملته الأخيرة الظالمة علينا ،وإصداره لا مذهبيته المشحونة بالكذب والافتراء ، والتي تقطر عداوة واستهزاء .

لقد رأينا من خلال تصرفات هذا الرجل أنه يظن العفو ضعفا ، والصفح عجزا ، فرأينا الحكمة في الحزم ، والصواب في الشدة ، فذانك خليقان بتأديبه وتأديب أمثاله ، حتى لا يتجرأ أي عدو ليجرب حظه في التهجم علينا ، ويتقرب الى الجهال بشتمنا . ولله درُّ أبي الطيب إذ قال :

ووضع الندى في موضع السيف بالعلا مضر، كوضع السيف في موضع الندى

وما أصدق قول الآخر :

فقسا ليزدجروا ، ومن يك حازما فليقس أحيانا على من يرحم

جوابنا على بعض من يتصنع المثالية :

وهناك بعض من يتصنع المثالية ، يسلم معنا بأن البوطي هو الظالم والمعتدي، ومن حقنا أن نرد عليه ، ولكن كان الأجدر بنا أن نكون خيراً منه ، فنعفو ونحلم، فهذا هو الأفضل والأحسن ، وأما إذا قابلناه بالمثل فإننا سنكون مثله، لا نفضله بشيء .

وجواباً على هؤلاء أقول : لقد كان من الممكن والمستحسن حقاً أن نحلم عن تحرشات هذا الرجل وأمثاله ، ونسكت على أباطيلهم ، لو كان الأمر يتعلق بأشخاصنا ، فندع عقابهم لله عز وجل ونعرض عنهم ، ولكن الأمر لا يتعلق بذواتنا ، وانما يتعلق بدعوة الإسلام الصحيح . المتمثل بالكتاب والسنة واقتفاء سبيل السلف الصالح رضوان الله عليهم ، فنحن نرى أن كل من يحارب دعوتنا فهو محارب للاسلام ، لأننا لا ندعو إلا اليه ، ولا نعمل إلا له .

إن من الممكن والحسن أن نتساهل في أمر أشخاصنا ، ولكن من غير الممكن ومن غير الحسن أن نتساهل في أمر دعوتنا وعقيدتنا ، التي هي وحدها سبيل النهضة الإسلامية ، وطريق العزة والكرامة الإنسانية .

ثم إننا نرى أن أكثر هؤلاء الداعين الى المثالية في واد والمثالية المزعومة في واد آخر ، وجرب أن تسيئ الى أحدهم بكلمة ولو كانت صغيرة ، لترى كيف ينسى كل نصائحه ومواعظه التي يتبرع لتقديمها للآخرين ، ويرد على السيئة لا بمثلها بل بأضعافها .

وأخيراً فنحن نقول لهؤلاء الإخوة : إننا والدكتور البوطي لسنا سواء في ميزان الحق والإنصاف ، لأنه أولاً هو الذي بدأنا بالعدوان ، وبادرنا بالتحرش والخصومة ، والبادىء دائما هو الأظلم ، ولأنه ثانياً افترى علينا وكذب ، ونقل عنا خلاف ما نقول وندعو اليه ، وحكم علينا بالظنون السقيمة والأوهام الباطلة ، وقفا في اتهامنا ما ليس له به علم .

وأما نحن فلم نبدأه بالاعتداء ولم نفتر ولم نظلم ، ولم نصفه إلا بما هو فيه ، ولم نحكم عليه بالظن والوهم ، بل كنا نوفق كل قول بدليله ، وكنا نعتمد على الحجج والبينات .

وقد يقول بعضهم : إن ردي على الدكتور كان فيه من الكلام القاسي أضعاف ما في رسالته ، وهذا خلاف توجيه القرآن الكريم الداعي الى الرد على المعتدي بالمثل دون زيادة ، والجواب :

صحيح أن ما في كتابي من الكلام القاسي هو أكثر مما في كتابه ، ولكن هناك فرقاً كبيراً في نوعية الكلامين ، فنوعية هجومه علينا ، كانت افتراء محضا ، واختلاقا صراحا ، بينما نوعية هجومنا عليه كانت وصفه بما فيه دون تزيد أو تقول ، وقد برهنت على كل ما وصفته به بالأمثلة الكثيرة ، والأدلة البينة .

وهذا يريك أنني لم أكافئه بالمثل ، بل إنني قابلته بأقل مما يستحقه ، وكنت معه مسامحاً كريماً ، ذلك أن كلمة واحدة من الافتراء والكذب لتفوق في الجريمة ملايين الكلمات من الوصف الواقعي الصادق الصحيح ، فليس المهم هو كمية الكلام بل المهم نوعيته .

إننا والحمد لله والمنة ما نزال أرفع منه بدرجات ودرجـــات ، وما نزال خيراً منه بما لا يقاس .

إننا لم نزد على فعل أمر مشروع لا نكارة فيه ولا شبهة ولا غبار عليه ، ولم نزد على استعمال حق ، خولناه الله وشرعه لنا .

بينما قد فعل هو ما هو محرم ، بل ما هو من الكبائر التي توعد الله مقترفها بالعذاب الشديد . فهل يستوي الفعلان ، أم هل يتشابه السبيلان ؟

لذلك فليعذرني الإخوة الذين لم يستسيغوا شدتي في خطاب هذا الرجل ، كما أنني أرجو أن يعذروني في استعمال أسلوب الشدة مرة ثانية معه في هـذا الملحق ، وكان بودي - علم الله - ألا أفعل ، وأن نلتقي مع هذا الرجل على كلمة سواء بيننا وبينه ، ولكن كيف السبيل الى ذلك ، ومشكلته كما تبدي لي بوضوح وجلاء ، ليست اختلافا في الرأي والاجتهاد ، يعذر صاحبها ، ولكل إنسان وجهة نظره التي اقتنع بها بعد البحث والتفكير ، ولكن مشكلة هذا الرجل بصراحة هي تحامل ظالم ، وحقد دفين ، وحسد وعداء .

إنني أتهم هذا الرجل علنا بعدم الإخلاص في بحثه ، وبعدم وجود الرغبة في الوصول الى الحق لديه ، ذلك لأنني رأيته يتعمد عن سبق إصرار وتصميم الافتراء علينا ، ونقل صورة مشوهة عن دعوتنا ، بغية صد الناس عنا ، وإغرائهم بعداواتها ، ورأيته يلف ويدور ويتلاعب من أجل أن يطعن فينا بغير حق ، ومن أجل ألا يعترف بخطئه ، ويقر بغلطه .

إن من الممكن جداً ومن السهل بمكان كبير ، أن تلتقي مع إنسان يخالفك في الرأي ، ولكنه صادق الرغبة في الوصول الى الحق ، متأدب بأدب الإسلام ، وملتزم بأسلوب العلم والتحقيق ، ولكن من المستحيل أن تلتقي مع إنسان يصر على الباطل ويعاند فيه بعد معرفته بطلانه ، ويسعى جهده للنكاية بخصمه ، ولا يألو جهداً في التماس الطعون فيه بالحق وبالباطل ، ويعتمد على الغش والخداع .

خذ مثلاً على ذلك ، ما اتهمنا به البوطي في لا مذهبيته القديمة – دون دليل صحيح – من أننا نحقد على الأئمة ونطعن فيهم ، ونسفّه آراءهم . وقد بينت في كتابي (بدعة التعصب المذهبي) أن ذلك غير صحيح ، وأننا على العكس من ذلك نجلّ الأئمة ونحبهم ونحترمهم ، ونعتقد أنهم في مقدمة سلفنا الصالح الذين نسعى للاقتداء بهم ، وأنهم هم الذين أرشدونا الى هذا المنهج السلفي الصحيح ، وأننا نبرأ من كل من يرى غير ذلك ويطعن فيهم ويذمهم .

فماذا كان موقف البوطي من هذا الكلام الصادق والبيان الواضح ؟

لقد كنا نتوقع أن يسر بذلك ويرجع عن اتهامه السابق ، ويعتبره خطوة طيبة نحو اللقاء ، ولكنه مع الأسف ضرب به عرض الحائط ، وعاد في لا مذهبيته الجديدة الى الضرب على الوتر القديم نفسه ، فشكك في موقفنا من الأئمة ، وأصر على اتهامه الباطل بأننا نبغضهم ونطعن فيهم ، وتعلق ليؤيد مدعاه بمغالطات وافتراءات ، سيأتي الرد عليها إن شاء الله .

فقل لي بربك : هل يمكن التفاهم مع هذه النوعية من الناس ؟ وهل يجدي شيئاً استعمال اللين واللطف معهم ، أم أنه لا بد من فضح تلاعبهم ، وكشف افتراءاتهم ومغالطاتهم ، وتحذير الناس من شرهم ؟

وقد طلع علينا البوطي منذ أشهر بالطبعة الثانية من لا مذهبيته ، وقد زاد فيها بعض التعليقات وملحقا في آخرها ، فطالعتها فإذا بي أمام البوطي القديم نفسه ، بافتراءاته وتحريفاته ، وتهويلاته وجهالاته نفسها ، فقد حفلت بطائفة جديدة مبتكرة من ذلك ، وهذا ما زادني طمأنينة الى صحة ما وصفته به ، وصواب حكمي عليه ، وتحليلي لنفسيته ودوافعه ، وجعلني غير نادم على شيء مما كتبته ، وهذا من توفيق الله سبحانه وعنايته فله الحمد دائماً وأبداً .

وقد رأيت من الواجب علي كتابة ملحق لكتابي (بدعة التعصب المذهبي)

أعرض فيه للأمور الجديدة التي تناولها ، ، وللشبهات الجديدة التي أثارها ، ولبّس بها على الناس فأرد عليها وأكشف زيفها ، وأبددها ، كما أكشف للناس فضيحة بوطيـة مذهلة ، اطلعت عليها مؤخراً ، لأحذرهم منها ، كما أرد على ما كتبه حاقد جديد في تعليقات له على كتاب نشر من قريب ، فأبين بطـلان دعواه وتهافت اتهامه .

والله أسأل أن يجعل قصدي خالصا لوجهـــه الكريم ، وأن يسدد خطانا ويهدينا جميعا الى سواء السبيل، « إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت ، واليه أنيب »[1] .

دمشق في ١٨ شوال ١٣٩٠ هـ

١٦ كانون الثاني ١٩٧١ م

محمد عيد العباسي

★ ★ ★

(١) هود ٨٨

الفصل الأول

جواب على فضيلة الشيخ رمضان

أستاذي الفاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فقد اطلعت على كلمتك المنشورة في كتاب ابنك اللا مذهبية ، وكنت أود صادقا ألا تتورط في المنزلقات الخطرة التي يسير بها ابنك ، فإن لك في نفسي — علم الله — مكانة كبيرة ، ومنزلة رفيعة ، فقد تتلمذت عليك سنين في مقتبل عمري ، واستفدت منك معرفة وصلاحاً وتقى ، ورأيت فيك مثالاً رفيعاً للعالم الصالح ، والمؤمن الصادق ، الذي يبتغي وجه الله سبحانه في كل ما يعمل وكل ما يدع ، فأنا أعترف لك بالفضل والورع ، والعلم والتقى ، وأحبك — شهد الله — في ذات الله تعالى ، هذا مع العلم بأنني أخالفك في بعض آرائك ومذهبك ، بناء على ما تبين لي من الحق والعلم .

ولكنني أصرح يا فضيلة الأستاذ ، بأن ابنك ليس على طريقتك ، ولا على شاكلتك ، فقد لمسنا منه أشياء وأشياء ، لا تلتقي مع التقوى بحال ، ولا تجتمع مع الإخلاص والصدق والعلم الصحيح في شيء ، لمسنا منه الكبر والعجب ، بينما أنت مثال جميل للتواضع الجميل ، ورأينا منه الافتراء والتحامل والفجور ، وحاشاك من شيء من ذلك ، ورأينا منه الظلم والعدوان والتحرش والبغي ، بينما شهدناك طول حياتك المباركة بعيداً عن الاعتداء ، نفوراً من الظلم ، وعلمنا منه الغيبة لمن يخالفه في الرأي ، والطعن فيه والاستهزاء ، وعقد المجالس لذلك[1] ، بينما

---

(١) أبلغني أخ ثقة فاضل أنه شهد مجلساً من هذه المجالس ، دعا اليه الدكتور لإسماع بعض جماعته تسجيل المناظرة بينه وبين الشيخ ناصر ، بغية كسب الانصار ، ←

أنت لا تسمح في مجالسك لأحد كائناً من كان ، أن يغتاب أحداً ، ولو كان سيئاً ، ولا أن يطعن به أو يستهزىء ، ورأينا منك الإنصاف والرجوع عن الخطأ ، بينما رأينا منه العناد والإصرار على الباطل .

لهذا كله ، رأيت ـ أيها الأستاذ الكريم ـ أنك في واد وابنك في واد آخر ، فرددت عليه في كتابي (بدعة التعصب المذهبي) وفندت مزاعمه ، ودافعت عما نراه ونعتقده في مسألة الاجتهاد والتقليد ، والمذاهب الفقهية .

وأرجو مخلصاً ألا تكون حملت في نفسك عليّ في ذلك ، فأنا لم أقصد إزعاجك أبداً ، وأرجو ألا يدفعك حبك لولدك على تأييده في ظلمه وعدوانه ،

ـــ ولتسميم الافكار ضد دعاة السنة ، وكان الاخ راغباً في سماع التسجيل ، فكان أول ما لفت نظره عدم وضوح التسجيل ، ولما سألهم عن السبب ، أجابوه بأن الدكتور كان أخفى آلة التسجيل ، ووضعها في مكان لا يراه الحاضرون ، كيلا يعلم الشيخ ناصر بذلك ، فاستغرب هذا الاسلوب اسلوب السرقة للتسجيل ، وهذا التصرف الذي لا مبرر له ، ثم كان أكبر تعجب هذا الاخ وأعظم استنكاره ، ما حشي به هذا المجلس الذي دام عدة ساعات ، من فنون الغيبة والطعن ، وأصناف السخرية والهزء ، وأنواع التنقص والذم ، للشيخ ناصر ودعاة السنة ، فما تمر عبارة للشيخ ناصر إلا وتتبارى الالسنة ، وفي مقدمتها لسان الدكتور الكبير ، في الاستهزاء والهمز واللمز ، وتمتط الشفاه ، وتلتوي الاعناق ، وتشير الرؤوس ، وتنشط الافواه للنهش في لحوم المؤمنين بشكل لا يقر به دين ، ولا يسمح به إيمان ، ولا يستسيغه ذوق أو أدب . (قلت : ومع ذلك فالدكتور لا يخجل من اتهامنا نحن بنهش لحوم العلماء والمسلمين ، مما يذكرنا بالحديث الشريف : « تبصر القذاة في عين أخيك ، وتنسى الجذل (أي أصل الشجرة أو العود) في عينك » رواه ابن صاعد وابو نعيم والقضاعي ، وإسناده صحيح ، انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ٣٣) .

فما كان من الاخ الا أن انفجر في وجوههم ، بعد ما تحمل حتى لم يعد يستطيع الصبر ، فانفجر غاضبا ومنكرا ، وأنبهم على فعلتهم المنكرة هذه ، وقال لهم : أهذا مجلس علم ، أم مجلس غيبة ونهش في أعراض الناس ؟ فوجموا جميعاً وسكتوا ، وسبقهم الدكتور الى الخروج ناجيا بجلده ، وتبعه الآخرون بعد ما أفسد الاخ الكريم ما صنعوه ، وقلب فرحهم مأتما ، ولقنهم درساً لا ينسونه .

فأنت ولله الحمد والمنة رجل تقي صالح ومؤمن مخلص ، فيما أحسب وأعلم ، ولا أزكي على الله أحداً[1] ، وأنا على ثقة ، من أنك لو علمت بحقيقة ما صنع ابنك لأنكرت عليه أشد من إنكارنا ، ولقلت له : إنك لست من أهلي ، إنك عمل غير صالح .

نعم كنت أرجو ألا تتدخل في النزاع بيننا وبينه ، لأنك لطيبة نفسك ، وصفاء قلبك ، وحسن سريرتك ، تحسن الظن به وتحسبه متصفاً بالعلم والإخلاص ، فتصدق ما يقوله ، دون أن تطلع على حقيقته ، ودون أن تسمع كلام الطرف الآخر في الموضوع .

ونحن لا نمنع من إبداء وجهة نظرك ، وإعلان رأيك ، ولكنا نرغب اليك ألا تحكم على أمر قبل معرفة حقيقته ، وقبل الاطلاع على أقوال الأطراف المتنازعة فيه ، وإلا فالابتعاد عن مشاكل ابنك الكثيرة – علم الله – خير وأسلم .

وأخيراً أرجو أن تسمح لي بإبداء الملاحظات الآتية بصدد ما ذكرته في كلمتك ، توضيحاً للأمر وإزالة للالتباس :

الملاحظة الاولى :

١ لقد أنكرت في كلمتك ما قيل عنك من أنك أيدت كلام الشيخ ناصر ، مع أنك خالفته في مسألة المطلق والمقيد ، ومسألة تسمية دين النبي ﷺ مذهباً .

وأقول : إن كنت تريد بكلامك هذا ناساً غيري ، فلا علم لي بالأمر ،

---

(١) هكذا أمرنا الشارع الكريم أن نقول إذا أردنا الثناء على أحد . فعن أبي بكرة رضي الله عنه قال : أثنى رجل على رجل عند النبي (ص) فقال : « ويلك قطعت عنق أخيك (ثلاثا) من كان منكم مادحا لا محالة ، فليقل : أحسب فلانا ، والله حسيبه ، إن كان يرى أنه كذلك ، ولا يزكي على الله أحداً » متفق عليه .

ولست مسؤولاً عن أحد ، والله تعالى يقول : « كل نفس بما كسبت رهينة »[1] ، هذا مع العلم أنني لم أسمع أحداً قال ذلك ، أو نسبه اليك .

وأما إن كنت تريد بذلك ما ذكرته في كتابي في الحديث عن المناظرة بين الشيخ ناصر وبين ابنك ، فأرجو المعذرة إذا قلت : إنك أخطأت في ذلك ، لأنني لم أقل أبداً انك أيدت كلام الشيخ ناصر على إطلاقه ، بل قلت بالحرف الواحد ص ٢٣٨ : « وهنا ثار جدل أصولي حول الإطلاق والتقييد ، حاول فيه البوطي الإفلات من قبضة الشيخ دون جدوى ، وساعده في ذلك والده ، الذي اعترف بأن كلام الشيخ ناصر حق ، وأن ابنه لا يعرف كيف يجيبه » .

وواضح من هذه العبارة أنني قلت : إنك أيدت ابنك في دفاعه عن نفسه ، تجاه اعتراض الشيخ ناصر عليه لعدم تقييده كلامه ، الذي ادعى فيه الإجماع على صحة صلاة أهل المذاهب بعضهم وراء بعض ، ولكنني في الوقت نفسه نقلت لك عبارة وردت في تسجيل الموضوع نفسه وسمعتها باذني وهي قولك : « كلام الشيخ (أي الشيخ ناصر) حق ، ويا ابني أنت ما تعرف تجيبه » ، وإن شئت التثبت من ذلك فاستمع الى التسجيل مرة ثانية ، لترى أنني لم أنقل عنك إلا ما قلته تماماً دون زيادة أو نقصان .

كما أنني أثناء روايتي خلاصة المناظرة ، نقلت ما سمعته من التسجيل بدقة ، ومن ذلك موافقتك على تمثيل المعصومي رحمه الله للكتاب والسنة بالماء ، ولكلام العلماء بالتيمم ، ومنه رفضك مع ابنك تسمية دين النبي ﷺ مذهباً . فكيف يقال عني بعد ذلك ، إنني لم أنقل الكلام بدقة وأمانة ؟

الملاحظة الثانية : عود الى مسألة الصلاة وراء المخالف للمذهب :

٢ – وذكرت أيها الأستاذ الكريم أن كتاب اللا مذهبية إنما ألف للعلماء

---

(١) المدثر ٣٨

لا للعوام ، وكل من قرأ نقل المؤلف الإجماع على صحة صلاة أهل المذاهب بعضهم وراء بعض ، يعلم أن مراد المؤلف أن ذلك مشروط بعدم علم المقتدي بإتيان الإمام بما يفسد الطهارة أو الصلاة في رأي المقتدي .

وأقول : إن هذا خطأ واضح ، وغلط بيّن ، فليس كل من قرأ رسالة اللا مذهبية عالماً يعرف مصطلحات العلوم ، ودارساً أصول الفقه ، بل عامة من اشتراها وقرأها ضعيفو الثقافة ، قليلو المعرفة ، ولا أظن عدد الذين درسوا أصول الفقه منهم يتجاوز أصابع اليدين ، أم لعل الشيخ يرى أن كل من يعرف قراءة سطرين هو عالم ، يخاطب بالأمور الدقيقة التفصيلية في الدين ، ويطالب بفهمها؟

بل أذهب الى أبعد من ذلك فأقول : إن أصول الفقه ومصطلحات العلوم لا تؤدي أبداً الى الفهم الذي تفرضه على من قرأ رسالة ابنك .

فأنت تقول معه : إن العلماء قد أجمعوا على صحة الصلاة وراء المخالف للمذهب ، بشرط أن لا يكون المقتدي قد علم أن الإمام أتى شيئاً يفسد طهوره ، أو صلاته في مذهب المأموم .

والحقيقة الساطعة هي أنه لا يمكن لأي عالم محقق أن يفهم هذا أبداً ، ذلك لأنه ليس هناك أي إجماع على صحة هذه الصلاة حتى بالقيد المذكور ، بل إن هناك آراء متباينة في ذلك ، وأنا أطالبكما بالدليل على الإجماع الذي تدعيانه ، ففي أي كتاب نُقل ، وأي عالم حكاه ؟

وأنا على يقين من أنكما واهمان في ذلك ، فهذا الإمام النووي رحمه الله ينقل الخلاف في هذه المسألة عند الشافعية الى أربعة أوجه ، فيقول : « الاقتداء بأصحاب المذاهب المخالفين ، بأن يقتدي شافعي بحنفي أو مالكي ، فيه أربعة أوجه : أحدها الصحة مطلقاً ، قاله القفال ، اعتباراً باعتقاد الإمام ، والثاني : لا يصح اقتداؤه مطلقاً ، قاله أبو إسحاق الإسفرايني ، لأنه وإن أتى بما نشترطه ونوجبه فلا يعتقد وجوبه فكأنه لم يأت به . والثالث : إن أتى بما نعتبره نحن

لصحة الصلاةصح الاقتداء ، وإن ترك شيئاً منه أو شككنا في تركه لم يصح . والرابع ، وهو الأصح ، وبه قال أبو إسحاق المروزي والشيخ أبو حامد الإسفرايني والبندينجي والقاضي أبو الطيب والأكثرون : إن حققنا تركه لشيء نعتبره لم يصح الاقتداء ، وإن تحققنا الإتيان بجميعه أو شككنا صح . وهذا يغلب اعتقاد المأموم »[1] .

وقد نقل في موضع آخر هذه الأوجه وقال : « وهذه الأوجه جارية في صلاة الشافعي خلف حنفي وغيره ، على وجه لا يراه الشافعي ويراه ذلك المصلي ، بأن أبدل الفاتحة أو لم يطمئن أو مس فرجاً أو امرأة ، فعند الأستاذ أبي إسحاق وأبي حامد صلاة الشافعي خلفه باطلة اعتباراً باعتقاد المأموم ، وعند القفال صحيحة اعتباراً باعتقاد الإمام .. »[2] .

وهذا الكمال بن الهمام رحمه الله ينقل الخلاف في المسألة نفسها ومسألة أخرى عند الحنفية فيقول : « ثم في كلٍ من الحكمين خلاف ، أما الأول فقال أبو اليسر : اقتداء الحنفي بشافعي غير جائز ، لما روى مكحول النسفي في كتاب له سماه الشعاع ، أن رفع اليدين في الصلاة عند الركوع والرفع منه مفسدٌ ، بناء على أنه عمل كثير ، حيث أقيم باليدين . والمصنف أخذ الجواز قبلهم من جهة الرواية من هذه المسألة ، فإنها تفيد صحة الاقتداء ، وبقاءه الى وقت القنوت.. ، ومنهم من قيّد جواز الاقتداء بهم كقاضيخان، بأن لا يكون متعصباً ولا شاكاً في إيمانه ، ويحتاط في موضع الخلاف كأن يتوضأ من الخارج النجس ، ويغسل ثوبه من المني ، ويمسح ربع رأسه ، في أمثال هذه ، ولا يقطع الوتر .. »[3] .

---

(١) كتاب المجموع (طبعة زكريا يوسف ٤/١٨٤ و ١٨٥) .

(٢) أيضاً (١/٢٥٩) .

(٣) فتح القدير (طبعة المكتبة التجارية الكبرى ١/٣١١) .

فكيف تدعيان الإجماع، وهذا واقع المسألة كما ينقله العلماء المحققون الخبيرون بالمذاهب والمرجع فيها، يدل على عكس ذلك تماماً ؟

وبهذا يسقط آخر خيط تعلق به الدكتور للدفاع عن خطأه في ادعاء الإجماع، وتبرير هذا الخطأ، والتماس الأعذار الواهية، والتأويلات البعيدة له، بعد الاستنجاد بكل ما يعرفه في أصول الفقه في هذه المسألة، والاستعانة بوالده، كل ذلك يسقط، ويسقط معه دفاع والده عنه أيضاً. وتتضح صحة مؤاخذتنا إياه على مخالفته الأمانة العلمية في ادعائه إجماعاً مكذوباً لا أصل له.

الملاحظة الثالثة :

٣ – قال الأستاذ الشيخ رمضان : « ثم يا عجباً ! كيف أنتصر لمن يقول : إن مذاهب الأئمة المجتهدين ليس بدين، ويقول لي (بعد أن أوضحت له أن رسول الله ﷺ أقر صحة الاجتهاد، وصحة صلاة المجتهد ولو كانت خطأ، وإقراره من الدين) : ولكن هذه الصلاة ليست بحق بل باطل، ولا يشعر أن كلامه يستلزم أن النبي ﷺ أقر بالباطل ».

أقول : أما الادعاء بأن الشيخ ناصراً قال : إن مذاهب الأئمة المجتهدين ليست بدين، فهذا ادعاء باطل لم يقله الشيخ ناصر، ولا يمكن أن يقوله أبداً، وقد نقلتُ عنه في كتابي ص ٥٩ – ٦٠ نقيض ذلك تماماً، ذلك لأن من البدهي عند جميع العلماء أن في المذاهب حقاً وصواباً كثيراً، فكيف يقال : إنها ليست كلها بدين ؟

وقد سمعت تسجيل المناظرة، وأذكر منها أن الشيخ ناصراً قال مافحواه : إن مذاهب المجتهدين ليست كلها ديناً، لأن فيها الخطأ والصواب، فما كان صواباً فهو الدين، وما كان خطأ فليس بدين، لأن الدين كله صواب، ولا يمكن أن يكون الخطأ ديناً.

هذا فيما عرف أنه خطأ أو صواب، وأما ما لم يعرف فإن الدين الحق فيه

هو ما كان في علم الله صواباً ، ويسامح المجتهد فيما أخطأ فيه ، ويؤجر عليه تكرّماً من الله وتفضلاً ، ويُتَعَبَّد به الله تعالى ويتقرب به اليه .

وإذا علم أحد أن مسألة ما قد أخطأ فيها مجتهد ما ، فإن تقليده إياه فيها ليس من الدين ، وهو حرام وحوب كبير يعاقب عليه ، فليس كل رأي رآه العلماء وتوصلوا اليه باجتهادهم ديناً ، فقد يرى أحدهم رأياً هو بدعة ، أو خطأ بين ، أو مخالف للكتاب والسنة ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : « وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ، ولم يعلموا أنه بدعة ، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة ، وإما لآيات فهموا منها ما لم يُرَد منها ، وإما لرأي رأوه ، وفي المسألة نصوص لم تبلغهم ، وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع ، دخل في قوله : (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) وفي الصحيح أن الله قال : قد فعلت »[1] .

فإذا كان في المذاهب بدع وأخطاء ومخالفات للنصوص ، فكيف يجوز لمسلم أن يقول : إن كل ما فيها هو دين ؟

كيف تكون البدعة ديناً ، ومخالفة الكتاب والسنة شرعاً ، والخطأ صواباً ؟

خذ مثلاً اجتهاد الإمام أبي حنيفة وتلميذه أبي يوسف رحمهما الله في الخمر ، فهي عندهما النيء من ماء العنب إذا غلا واشتد وقذف بالزبد ، على خلاف في الشرط الأخير . فهذا المحرم عندهما ، وأما ماعداه كالشراب المسكر المصنوع من العسل والتين والحنطة والذرة والشعير ، فهو حلال ! والحرام هو القدح الأخير الذي يحصل السكر بشربه[2] .

فهل يرى الشيخ أن هذا الاجتهاد من الدين ، وأن العمل به وإذاعته بين الناس ، ودعوتهم اليه هو مما يتقرب به الى الله سبحانه ؟ أم أنه زلة من الإمامين

---

(١) معارج الوصول (ط دار البيان ص ٣٨ و ٣٩) .

(٢) انظر رسالة القول في المسكرات للشيخ الحامد ص ٥ و ٦

وخطأ ، والعمل به ضلال كبير لا يجوز لمخالفته الثابت عن النبي ﷺ كقوله لما سئل عن شراب اسمه البتْع ، وهو نبيذ العسل ، قال : « كل شراب أسكر فهو حرام »[1] وكقوله ﷺ : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام . . »[2] وقوله ﷺ : « ما أسكر كثيره فقليله حرام »[3] .

وقل مثل ذلك فيما رآه بعض السلف من استحلال الدرهم بالدرهمين ، وكانوا متأولين أن الربا لا يحرم إلا في النّساء[4] ، لا في اليد باليد[5] ، فهل ترى أن العمل بهذا الاجتهاد بعد معرفة خطئه هو دين يثيب الله تعالى عليه ؟

وقد بينت في كتابي العيوب التي لحقت المذاهب في القرون المتأخرة ، كمخالفة النصوص الشرعية ، والتحايل على الدين ، وافتراض المسائل الخياليـــة السخيفـة ، وبناء الأحكام على الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، ونشر الخلاف والانقسام بين المسلمين ، والتعصب وغيرها .

فهل هذه الأمور من الدين ، ومما يتقرب به الى الله تعالى ، أم أنها مما يجب التبرؤ منها ، وتنزيه دين الله سبحانه عن أمثالها ؟

إن القول بأن كل اجتهاد هو من الدين ، يستدعي نسبة نقص البشر وجهلهم وخطئهم الى دين الله عز وجل ، وهذا مما لا يجوز أن يقول به مسلم .

نعم إن المجتهد معذور ومأجور في كل حال أخطأ أم أصاب ، ولكن هـذا شيء ، والادعاء بأن كل اجتهاد يتوصل اليه هو من الدين ، شيء آخر . ولعل فيما سبق كفاية لمن هداه الله تعالى الى الحق وفهمه إياه .

---

(١) متفق عليه . (٢) رواه مسلم .

(٣) رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه .

(٤) أي في التأخير والتأجيل .

(٥) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (ط مخلوف ٢/٢٢) .

وأما ماتقله الشيخ رمضان عن الشيخ ناصر أنه قال عن صلاة المجتهد : إنها ليست بحق بل باطل ، فهو خطأ كبير ، فإن الشيخ ناصر لم يقل ذلك ، بل إن كل من استمع الى تسجيل المناظرة يعلم أنه قال عكس ذلك تماماً ، فقد ذكر حديث النفر من الصحابة الذين كانوا في سفر ، ولم يعرفوا القبلة ، فاجتهد كل منهم في تعرفها وصلوا ، ثم ظهر أنهم أخطؤوها ، فسألوا النبي ﷺ فأقر صلاتهم[1] ، وبين بعد ذلك أن الرأي الاجتهادي إذا علم خطؤه فليس من الدين ، وصاحبه معذور ومأجور .

الملاحظة الرابعة :

٤ – وختم الشيخ رمضان كلمته بقوله : « فهذا فقط يكفي لبيان أنه تابع لهواه ، ولا يدري ما وقع فيه من الهلاك » .

أقول : كنت أربأ بالشيخ الفاضل أن ينطق بهذا الكلام ، وأن ينزلق في هذا المسلك الوعر ، وما أدري كيف يجيز له ورعه وتقواه واحتياطه في الدين أن يحكم على عالم مسلم بالهلاك ، أو أن يحكم على قلبه ، الذي لا يطلع عليه إلا الله سبحانه .

وأحب أن أطمئن الشيخ الفاضل الى أن الشيخ ناصر خصوصاً والسلفيين عموماً ، هم قوم يتبعون كتاب الله وسنة رسوله ، ولا يتبعون سواهما ، وهذان المصدران العظيمان عصمة لهم من الضلال ، وأمان من الانحراف ، ونجاة من اهلاك كما ثبت عن النبي ﷺ .

إنما يخشى الهلاك على من خالفهما وأعرض عنهما وتولى غيرهما ، وقدم أقوال الرجال عليهما ، مما هو واقع عامة المذهبيين وخاصتهم ، إلا من رحم ربك ، وقليل ما هم .

---

(١) رواه الترمذي وابن ماجه والحاكم وغيرهم وإسناده صحيح .

وليطمئن الشيخ رمضان كذلك ، الى أننا لو رأينا أستاذنا الفاضل ، يتبع الهوى في مسألة واحدة ، لما رأيت أحداً منا يتبعه ، وقد عاشرناه عمراً ، فما كان إلا نموذجاً فريداً للعالم الرباني المخلص ، والعامل التقي الورع ، الذي يبتغي وجه الله سبحانه وحده ، ويعمل لإرضاء ربه تبارك وتعالى ، ولو قال الناس عنه ما قالوا .

وأخيراً فأرجو أن يتقبل الشيخ الفاضل كلمتي هذه بصدر رحب ، وأن يعذرني لاضطراري لكتابتها ، وأرجوه سبحانه أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه ، وأن يعصمنا من الزيغ والخطل ، وأن يجمعنا على الحق والهدى ، إنه تعالى أكرم مسؤول وخير مجيب .

★ ★ ★

الفصل الثاني

الأمور الهامة التي تغافل عنها البوطي

لقد صدرت لا مذهبية البوطي الجديدة ، وقد أغفلت مجموعة كبيرة من النقاط التي تعرضتُ اليها ، واحتججت بها ، وسكت مؤلفها عن طائفة كثيرة من الأسئلة التي وجهتها اليه ، وطلبت منه الجواب عنها ، ولم يردّ إلا على بعض النقاط التي بحثتها ، ورددت عليه فيها ، ولذلك فأنا أعدّ رده هذا ناقصاً ممسوخاً .

لقد اختار البوطي الرد على ما يهواه هو ، من الأمور التي تطرقت اليها في كتابي ، مما يظن أن له بعض القدرة على الدفاع عنه ، وأما الأمور التي علم أنه خاسر ومحجوج فيها ، فقد تجاهلها بالمرة ، وتعامى عنها ، وكأنه ظن أن القراء مغفلون لا ينتبهون الى هذا التهرب الساذج ، والتجاهل الأبله .

وقد تستّر الدكتور للتهرب من البحث في الأمور الكثيرة ، التي أقمنا عليه الحجة فيها ، بنصيحة ادعى أن شخصية إسلامية مشهورة أسدتها اليه ، محذرة إياه من أن نستنزله الى مستوانا المعروف — كذا — في الجدل[1] .

ونقول للدكتور : أما ادعاء من نصحك بأن لنا مستوى معروفاً في الجدل ، فهذا هو ملجأ خصوم الرسل والمصلحين من قديم ، إذ يعجزون عن مجابهة الحق البين ، ولا يجدون سبيلاً يسلكونه الرد على الحجة النيرة ، والبرهان

---

(٦) اللا مذهبية (ط ٢ ص ١٢٢) .

الساطع ، إلا بادعاء أن هؤلاء الرسل والمصلحين مجادلون كثيرو الكلام ، فقد قال قوم نوح لنبيهم ما حكاه القرآن الكريم عنهم إذ قال : « قالوا : يا نوح ، قد جادلتنا فأكثرت جدالنا ، فأتنا بما تعدنا إن كنت من الصادقين »[1] .

وإننا لنشعر بأن معنا – ولله الحمد والمنة – الحق المبين ، المعتمد على الدلائل الواضحات ، والبراهين الناصعات ، مما لا يستطيع خصومنا أن يردوها ، ويعجزون عن أن ينقضوها ، فلا يجدون طريقاً لهم إلا بالهرب من البحث ، والتستر على الفرار ، كما فعل الدكتور تماماً .

وإننا لنعتقد أننا – معشر دعاة السنة ، وأتباع السلف الصالح – الفرقة الناجية من الثلاث والسبعين فرقة ، التي أخبر النبي ﷺ أن المسلمين سينقسمون اليها .

كما نعتقد أننا – ولله الفضل والنعمة – الطائفة المنصورة ، التي أخبر النبي ﷺ أنها الظاهرة على الناس بالحجة ، الغالبة عليهم بالبرهان ، وذلك قوله ﷺ : « لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله ، لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم ، حتى يأتي أمر الله ، وهم ظاهرون على الناس »[2] .

قال ابن المديني رحمه الله تعالى في الطائفة المذكورة : « هم أهل الحديث الذين يتعاهدون مذهب الرسول عليه السلام ، ويذبّون عن العلم ، لولاهم لأهلكَ الناسَ المعتزلةُ والرافضة والجهمية وأهل الإرجاء والرأي »[3] .

وذكر نحوَ ذلك أعيانُ الأئمة مثل مالك وأحمد بن حنبل وعبد الله بن المبارك وسفيان الثوري ووكيع وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم رحمهم الله تعالى[3] .

---

(١) هود ٣٢

(٢) متفق عليه .

(٣) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للحافظ السيوطي (طبعة المنيرية ص ٨ و ٩) .

ثم نقول للدكتور : هب أن لنا طريقة في الجدل ، لا ترضاها ولا يرضاها لك ناصحك العبقري ، فهل من المنطق السليم والتفكير المستقيم ، أن تتخير ما تهواه من نقاط البحث فترد عليها ، وتغفل القسم الأكبر منها بحجة أن شخصية إسلامية نصحتك بعدم الانزلاق في مناقشتنا ؟

إن العدل والإنصاف والمنطق لتقتضي منك أحد سبيلين : فإما أن لا تجيب عن أي فكرة بحثناها ، أخذاً بنصيحة من نصحك ، وإما أن تجيب عنها كلها .

أما أن ترد على بعض وتسكت عن بعض فهذا ليس من الإنصاف في شيء ، وليس له إلا تفسير واحد ، هو أنك بهذا تعترف بالهزيمة في الأمور التي لم تتعرض اليها ، وتقر بخطئك فيها .

وأشير هنا الى أهم الأمور التي تجاهلها البوطي ، وتهرب من الجواب عليها ، فأقول : كان أبرزها ما يلي :

١ — الرد على افترائه بأن المعصومي والسلفيين يكفرون مقلدي المذاهب الأربعة .

٢ — الرد على افترائه بأننا ندعو لفصل الإسلام عن الحياة كما يقول المستشرق شاخت .

٣ — الرد على افترائه بأننا نحقد على الأئمة وأتباعهم .

٤ — تعقيبي على رواية المناقشة بيني وبينه .

٥ — دعوتي إياه للمباهلة حول تحريفاته للمناقشة[1] .

---

(١) لم يتعرض البوطي في لا مذهبيته الجديدة الى مناقشة ما بينته وأكدته ، ودعوته للمباهلة بشأنه ، من التحريفات والافتراءات عن هذه المناقشة ، وكان كل ما فعله أن قال : إن ما نقله عن المناقشة هو حقيقة ثابتة ، لم يغير منها شيئاً . وأنا اقوله له : ما دام الامر كذلك باعتقادك فهلا قبلت دعوتي الملحة لك للمباهلة فيها ؟ علماً بأنني ما ازال ادعوك الى ذلك وأنتظر جوابك .

٦ - بيان تراجعه عن الأمور التي وافقنا فيها ، وادعى أنه لا خلاف فيها .

٧ - بيان مافي أسلوبه من الكلمات النابية المخالفة للموضوعية والمناقشة العلمية .

٨ - بيان خطئه في ادعائه استواء حال السلف والخلف في الاجتهاد والتقليد .

٩ - بيان خطئه في إنكاره وجود من أغلق باب الاجتهاد .

١٠ - بيان غلطه في ادعائه انكسار حدة الخلاف بعد الأئمة .

١١ - بيان غلطه في ادعائه التزام الحنفية بمذهب ابن مسعود .

١٢ - بيان غلطه في ادعائه أن خيرة الصحابة كانوا على مذهب أهل الرأي .

١٣ - بيان غلطه في ادعائه أن تحريك الإصبع في تشهد الصلاة مخالف للمذاهب الأربعة .

١٤ - إثباتنا مرتبة الاتباع .

١٥ - بيان رأينا في المذاهب الأربعة .

١٦ - الرد على خلطه بين الدعوة السلفية وبين دعوة مطوري الشريعة بما يوافق الحضارة الغربية .

١٧ - بيان سوء فهمه لرأي السلفيين في عدم التزام مذهب معين .

١٨ - بيان أن التزام الناس بمذهب معين بدعة أحدثها المقلدون ، وأن الأئمة لم يقروا بها .

١٩ - بيان حالة المذهبيين ووصف أساليبهم في رد النصوص المخالفة لمذاهبهم .

٢٠ - سؤالي إياه عما يفعله إذا رأى مذهبه يخالف الكتاب والسنة ؟

٢١ - سؤالي إياه عن رأيه في الوضوء من أكل لحوم الإبل التي صح فيها الحديث خلاف مذهبه ؟

٢٢ - دعوتنا الى تنقية المذاهب من العيوب والمآخذ التي لحقت بها .

٢٣ - بيان امتلاء الكتب المذهبية بالأحاديث الضعيفة والموضوعة وبناء الأحكام عليها .

٢٤ – تقديم أقوال العلماء المتأخرين على أقوال الأئمة والمتقدمين .

٢٥ – الانحباس في مذهب واحد وعدم الاستفادة من علوم المذاهب الأخرى.

٢٦ – نشر الخلاف والفتن بين المسلمين بسبب التعصب المذهبي .

٢٧ – حملة الإمام الرازي على المقلدين ، واتهامه إياهم بأنهم أشبهوا اليهود والنصارى باتخاذهم أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله .

٢٨ – سؤال هام عن رأيه في تطبيق الأستاذين المودودي والنبهاني دعوته بالاكتفاء بصياغة الفقه بطريقة خاصة ، وتوصلهما الى حكم مخالف للكتاب والسنة ، في مسألة قتل المسلم بالكافر وتساويهما في الدية .

٢٩ – الرد على ادعاء المقلدين بأن الكتاب والسنة لا يمكن فهمهما .

٣٠ – فتح باب الحيل للتخلص من التكاليف الشرعية .

٣١ – بيان صحة مأخذ المعصومي على المذاهب بأن انتشارها تدخلت فيه الظروف والمصالح السياسية .

٣٢ – المذهبية المتعصبة سبب تشيع إيران .

٣٣ – مغالطة البوطي في مسألة الطلاق الثلاث .

٣٤ – جوابنا عليه في بيان الأسباب التي تدعونا لتأخير الاجتهاد في المسائل الجديدة .

٣٥ – ردنا عليه في بيان أن الأئمة ابن عبد السلام وابن القيم وابن الهمام والذهبي والدهلوي هم مجتهدون وليسوا مقلدين متعصبين .

٣٦ – ردنا المفصل المبيّن عليه في اتهامه إيانا بالتعصب ، وذكر الأسباب التي دعتنا لأخذ العلم عن الشيخ ناصر ، وإيثارنا اتباعه على اتباع غيره .

٣٧ – ردنا على تعالم البوطي على سلفي مقلد .

٣٨ – بيان أن البوطي هو الذي بدأنا بالعدوان : وأنه هو الذي فرق الصف الإسلامي .

هذه أبرز الأمور التي بيستها ورددت عليه فيها ، ومع ذلك فقد سكت عن الجواب عنهـــا ، فلم يتطرق اليها بشيء ، مع أننا وجهنا اليه السؤال عن بعضها بإلحاح ، فتجاهل ذلك ، وظن أنه إن تناساها فسينساهـا القراء ، وكان مثله فيها كمثل النعامة التي تظن أنها إن لم تر الصياد فإنه لا يراها .

لقد أغفل كل هذه الأمور ، بينما لم نغفل نحن مسألة واحدة مما تعرض اليـه من قريب أو بعيد ، إلا وردنا عليه فيها ، وفنّدنا رأيه ، وبينا غلطه .

وواضح أنه ما ترك الجواب عنها إلا لأنه يعلم أنه خاسر فيها في الميدان العلمي ، فرأى الانسحاب من البحث فيها بخفي حنين .

إننا نحكم عليه بأن عدم جوابه عن الأمور المذكورة ، إنما هو إقرار بخطئـه فيها ، وإعلان عن انهزامه ، وأما إن بقي معانداً مستكبراً ، ولم يعترف فليجب عنها إن استطاع ، وإنا لمنتظرون .

★ ★ ★

الفصل الثالث

افتراءات جديدة

لقد حفلت (اللا مذهبية الجديدة) بطائفة جديدة مبتكرة ، مما عهدناه في سابقتها من الافتراءات والأكاذيب ، وقد كنت رددت على الافتراءات القديمة ، ونصحت الدكتور بأن يدع هذه الأساليب السوقية الرخيصة التي لا تتفق مع العلم في شيء ، وبينت له أن حبل الكذب قصير مهما طال ، وأن عاقبة المفتري الخيبة مهما كان ماهرا أو (شاطراً) كما قرر ذلك ربنا في كتابه سبحانه : « وقد خاب من افترى »[1] ، وكنت أظن أن هذا التذكير سيردعه ، ولكنه مع الأسف أصر على أسلوبه السقيم نفسه ، وزاد في الافتراء حتى صار مصدر سخرية أهل العلم ، ومضرب المثل في الاتهام بالباطل ، وعلى كل حال فهو حر في أن يضع نفسه في الموضع الذي يشاء .

إننا نقول له ولكافة من يخالفنا في الرأي والفكرة : إننا نرحب بأي نقد لأي رأي من آرائنا ، ولأي فكرة من أفكارنا ، ونعد ذلك خدمة جليلة للحق ، وواجباً من الواجبات ، ولكن بشرط واحد ، هو أن يكون النقد بناءً إيجابياً ، وأن يكون الدافع عليه تقوى الله سبحانه والإخلاص والنصيحة ، لا أن يكون بدافع الحقد والحسد ، بغية الطعن في الآخرين ، والحط منهم وانتقاصهم والتشهير بهم .

---

(١) طه ٦١

إننا نرحب بالخصومة الشريفة ، بأن ينقل المخالف لنا في الرأي ، رأينا الذي نقوله ونعتقده ، بكل دقة وأمانة ، ثم يرد عليه بما شاء ، بالأسلوب الذي أرشد اليه الإسلام . ونحن نشكر الناقد جزيل الشكر ، ولكننا لا نرحب أبداً بالخصومة غير الشريفة ، بأن ينقل خصمناعنا ما لا نعتقده ، وما لا نقوله ، ثم يهاجمنا بالباطل ، ويتخذ ذلك ذريعة للطعن فيها والإساءة الى دعوتنا ، أو يعمد الى تسقط هفواتنا القليلة التي لايكاد يسلم منها إنسان ، فيكبّرها ويضخّمها ، وينسى أو يتناسى ما لنا من آراء كثيرة صائبة ، ودعوة عظيمة حقة ، لا تقاس هفواتنا بجانبها ، ولا تذكر في مقابلها ، أو يسلك مسلك التجاهل والاعتساف وسوء الظن والظلم .

ويؤسفني أن أقول : إن عامة من انتقد الدعوة السلفية كانت خصومته لها غير شريفة ، مما اضطرنا أن نرد عليه بالأسلوب الذي رأينا أنه أجدر بتأديبه وأولى بإصلاحه .

وأنتقل الآن الى استعراض طائفة من افتراءات البوطي الجديدة فأقول :

١ً ـــ افتراء البوطي حول تأليف الكتاب

لقد هال البوطي صدور كتابي (بدعة التعصب المذهبي) ووقف مبهوتاً إزاء ما فيه من الحجج الدامغة ، التي قطعت عليه وعلى أمثاله كل سبيل ، وحار فيما يقول للناس عنه ، وفكر طويلاً وقدر ، ثم تفتق ذهنه السقيم عن فكرة يشغلهم بها ، فزعم في ص ٩ أن هذا الكتاب ليس من تأليفي ، وإنما هو ثمرة تعاون لجنة ثلاثية ، من كبار كُتّاب دعاة السنة ، مؤلفة من الشيخ ناصر والاستاذ محمود مهدي والاستاذ خير الدين وانلي ، وقد كتب كل منهم طائفة من فصول هذا الكتاب ، ثم ذكر في ص ١١٣ أنني اشتركت في كتابة بعض يسير من أبحاثه ، وهكذا تصبح اللجنة رباعية لا ثلاثية .

ويبني البوطي على هذه القرية قرية أكبر وهي ، أن الاساتذة المذكورين ، يكونون بهذا العمل قد زوروا على الناس وبدلوا ، وغشوا ودلسوا ، لأنهم ألفوا كتاباً ، ونسبوه الى رجل بريء ، لا دخل له به .

ثم يبني على هذه القرية الثانية ، قرية أكبر ، ويتوصل منها الى نتيجة أضخم ، هي التي يهلل لها ويكبر ، ويحلم بها طويلا ويفكر ، وهي : ما دام هؤلاء الأساتذة ، وهم عمدة السلفيين ورؤوسهم ، مزورين كاذبين ، فلا يجوز لمسلم الاحتجاج بهم ، والاعتماد عليهم ، والثقة بهم ، وإذن فليتزاحوا من الطريق ، ولينصرف الناس عنهم ، وهم الذين أزعجوا الدكتور كثيراً ، وأقضوا مضجعه ، ونافسوه وصرفوا الناس عنه ، وليفتح المجال رحباً واسعاً أمام البوطي العظيم ، وليصبح هو وحده القطب الكبير ، والمرجع الوحيد ، الذي يتجمع الناس حوله ، ويقدسونه ويفخمونه ، ولينفرد هو وحده بالقصد والفتوى ، والإكرام والتبجيل .

ولست أدري لِمَ لم يتفطن الناس حتى الآن ، الى صفاته الحميدة ، ومناقبه الجمة ، وعلمه الغزير ؟ فقد آن الأوان ليعرفوا قدره ، وليرفعوا ذكره ، ويعلوا شأنه ، بعد أن أبطؤوا كثيراً وكثيراً جداً .

أما دليل الدكتور على هذه الفكرة العبقرية ، فلا يجوز لإنسان ، كائناً من كان أن يسأله عنه ، أو يجادله به ، فحسبه أن يعلم أنه قد نطق بهذا الاتهام السامي وأكده ، وقال عنه : إنه علمه يقيناً لا استنتاجاً ، ولا عليه بعد ذلك إلا التصديق به ، والاستجابة له ، والتسليم لأمره ، فهو لا يناقش فيما يدعي ، ولا يطالب بالدليل ، ومن يفعل ذلك فهو مطرود من جنابه ، معزول عن رحابه ، متهم في دينه ، ليس له الى القرب منه سبيل .

البوطي لم يستفد من نصيحتنا إياه شيئاً : والغريب أن الدكتور قد وقع في الهوة التي وقع فيها في لامذهبيته القديمة نفسها ، إذ حكم بالظن وتخيل واستنتج كما يشاء ويهوى ، فشكك في شخصية المعصومي رحمه الله ، وافترى علينا حين

زعم أننا نفرض الاجتهاد على كل أحد ، وأننا نكفّر كل أتباع المذاهب الأربعة ، وأننا عملاء للاستعمار ، وأننا نريد تمزيق الإسلام بسكين الاجتهاد ، وأننا نقول بمقالة المستشرق الكافر شاخت ... الى آخر هذه الافتراءات الكاذبة .

وقد بينت كذبه ، وأقمت الدليل على تدجيله ، وقدمت له نصيحة ثمينة بأن لا يتهم الناس مرة ثانية بالباطل ، ولا يحكم بالظن ، ولا يستسلم للهوى ، وأن عليه أن يتأدب بأدب الإسلام ، فلا يقول إلا ما كان له به علم ، ولا يتهم إلا بما هو متثبت فيه .

وقد كنت ذكرت له بعض الآيات والأحاديث التي تأمر بالتثبت في الأمور ، وتنهى عن الحكم بالظن ، وتتوعد عليه[1] ، وأعيد له ذكر بعضها ، فلعله نسيها أو لم ينتبه اليها ، حين تصفح الكتاب ، وهو في فورة حنقه ونزقه ، فمن ذلك قوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم ، إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا »[2] ومنها قوله سبحانه : « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ، أن تصيبوا قوماً بجهالة ، فتصبحوا على ما فعلتم نادمين »[3] .

ومنها قوله ﷺ : « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث .. »[4] .. الخ.

لقد أعرض الدكتور عن كل هذه التوجيهات الإسلامية ، وألقى بها وراءه ظهريا ، وأصر على اتهام الناس بالباطل ، واستمر في بناء الأحكام على الظن ، وقفا ثانية ما ليس له به علم ، كل ذلك اتباعاً لهواه ، واستسلاماً لحقده الأسود على السلفيين .

لقد ادعى أن الكتاب ليس من تأليفي ، وإنما هو من تأليف لجنة ثلاثية أو رباعية ، وقد رأى القراء أنه لم يأت بدليل ، ولا شبه دليل على ادعائه العريض

---

(١) انظر كتابي (بدعة التعصب المذهبي) ص ٢٧٥

(٢) الإسراء ٣٦ (٣) الحجرات ٦

(٤) متفق عليه .

هذا ، ولم يكلف خاطره بذكر ما اعتمد عليه من البراهين القاطعة ، ليقطع على هؤلاء الخصوم الثقلاء الطريق لتكذيبه مرة ثانية ، واتهامه بالافتراء ، وهو الدكتور الكبير والمدرس الخطير ، الجليل القدر ، المحبوب الذكر ، الذي لا ينقطع عنه سيل الرسائل الاستحسانية والتأييدية ، يأتيه من كل حدب وصوب مؤيداً ومباركاً ومعظماً ومبايعاً . .

إنني لا أدري لِمَ لم يضع الدكتور أمام هذا الحشد الهائل من المؤيدين سلاحاً ماضياً ، يشهرونه في وجوه هؤلاء الشراذم الذين يتجرؤون على توجيه سهام النقد والاتهام وما لا يحتمل من الأقوال اليه ؟

أما الحقيقة المرة فهي أن الدكتور لم يذكر أي دليل على ادعائه هذا ، لأنه لا يملك شبه دليل عليه ، اللهم إلا الظنون الشيطانية ، والتخيلات السقيمة ، فهي عنده الدليل العلمي القاطع الذي لا يُرد .

الأدلة على أن الكتاب من تأليفي :

وأما أنا فلدي — بحمد الله وبفضله — عشرات البراهين والأدلة على أن الكتاب من تأليفي وحدي ، وأنه لم يشترك معي أحد في تأليفه وكتابته .

وأنا لا أكتم هذه البراهين عن الناس — كما فعل الدكتور — وأطلب منهم أن يصدقوني (على بياض) ، بل أذكرها لهم ليطمئن كل قارىء الى صدقنا في حديثنا وصوابنا في أقوالنا ، وهاك بعض هذه الأدلة :

١ً — إنني ما أزال أحتفظ بمسوّدات الكتاب الأصلية ومبيضاته كلها ، وكلها بقلمي ومن تأليفي ، وليس فيها سطر واحد من تأليف غيري ، وأنا على استعداد لعرضها على من يشاء الاطلاع عليها ، ليحكم بما يمليه عليه إيمانه وضميره ، وحبذا لو ألفت لجنة من رجال حياديين ليحققوا في هذا الموضوع ، ويروا الأدلة القاطعة ، وينشروا على الناس حكمهم حتى يعلم الجميع الصادق منا من الكاذب .

٢ً — كل من خالطني وزارني خلال بضعة الأشهر التي سبقت تأليف الكتاب ،

قد اطلع ورأى بعينيه أنني كنت أعمل في تأليف الكتاب ، وأراجع وأبحث وأنقب في أكوام الكتب التي أمامي ، وأتحدث اليهم في المسائل التي أقف عليها أثناء البحث ، وكثير من هؤلاء الأصدقاء مستعدون للشهادة ببطلان دعوى البوطي . وفي مقدمة هؤلاء زوجي الكريمة التي تحملت كثيراً من المشقة والضيق لانصرافي عنها ، وانشغالي بالكتابة عن الاهتمام بها ، وأنا لا أنسى ذلك لها ، جزاها الله خيراً .

٣ً – إن كل من له أدنى فهم في الأدب واللغة ، ليستطيع أن يميّز بين أسلوب الكتاب ، وأسلوب الإخوة الذين اتهمهم البوطي بتأليفه ، ومعروف أن كل كاتب له أسلوب خاص ، ونمط معين من الكتابة ، لا يشاركه فيه غيره ، حتى قال بعض النقاد : الأسلوب هو الرجل . أي أننا نستطيع أن نكتشف نفسية الكاتب وطباعه وتفكيره من كتابته ، ولذلك يستطيع كثير من المثقفين إذا سمعوا مقطعاً ما لكاتب معروف لم يذكر لهم اسمه ، أن يعرفوا صاحبه ، استناداً الى أسلوبه وطريقته في الكتابة .. وهذا أمر مشاهد معروف .

وكل من قرأ كتاباً واحداً لأستاذنا الشيخ ناصر ، يستطيع أن يجزم بأن الكتاب ليس من تأليفه ، وأن هناك فرقاً واضحاً بين الأسلوبين ، مما لا يكاد يخفى على الطلبة الصغار .

وقل مثل ذلك عن أسلوب الاستاذ محمود ، والاستاذ خير الدين .

وإن دعوى البوطي هذه لتدل بشكل واضح على فساد ذوقه الأدبي وبصره اللغوي ، إذ لم يستطع أن يميز بين أسلوب وأسلوب ، مما هو في مقدور طالب المرحلة الثانوية ، ناهيك عن طالب المرحلة الجامعية .

٤ً – كل من قرأ الكتاب يعلم أنه كتب كله بروح واحدة ، وأسلوب واحد ، لا فرق فيه بين فقرة وفقرة ، ولا بين فصل وفصل ، ولا بين باب وباب ، مما يدل على أن كاتبه واحد – هذا عند أولي الألباب والأذواق السليمة طبعاً –

ولو كان مؤلفه أكثر من واحد كما زعم البوطي لظهر الفرق والاختلاف واضحاً بين فصوله وأبوابه، وهذا دليل آخر على فساد ذوق الدكتور الأدبي ونظره اللغوي.

٥ً – إن أستاذنا الشيخ ناصر حفظه الله تعالى، أجلّ وأكبر مما ينسبه اليه هذا المفتري الظالم من الكذب والتزوير، وهو رجل معروف السيرة والتاريخ، وكل من عرفه وخالطه يشهد بصدقه وورعه وتقواه، وتنزهه عن كل ما يشين من المكروهات فضلاً عن المحرمات.

ونحن نتحدى – بالنيابة عنه – أي إنسان عدواً كان أو صديقاً ليثبت عنه حادثة واحدة فيها شيء من هذه التهم الباطلة، خلال حياته المباركة كلها.

وقد عاشرناه سنين طويلة وخالطناه، فوجدناه نموذجاً رفيعاً للمسلم الحق، في إيمانه وخلقه وصدقه وأمانته وورعه، فائتمناه على ديننا، واخترناه لنأخذ عنه علمنا وفقهنا، وليكن الجميع على ثقة من أننا لم نتبعه عبثاً، ولسنا مغفلين ولا جهالاً، نسلس قيادنا لأي إنسان كان، والجميع يعرفون أن معظم السلفيين هم من النخبة المثقفة الواعية الذكية في هذا البلد، وليس من الممكن أن يفوتهم ما يتهم به البوطي أستاذهم من الأباطيل، لو كان لها مثقال ذرة من الصحة.

وقل قريباً من ذلك عن الأخوين الكريمين اللذين اتهمهما البوطي بمثل ما اتهم به شيخنا الفاضل.

٦ً – وعلى النقيض من ذلك قد صدر هذا الاتهام من الدكتور البوطي، وهو معروف بعدائه للسلفيين، وحقده عليهم، ولو لم يكن معروفاً بالافتراء وسوء الظن لوجب رد اتهامه بسبب ذلك، فكيف وقد ضبطناه يفتري علينا ويتهمنا بما نحن براء منه، كاتهامه إيانا بالحقد على الأئمة، وبتكفير كل من يقلدهم، وبإيجاب الاجتهاد على كل أحد حتى العامي والأمي، وبالعمالة للاستعمار، وبالقول بمقالة

المستشرق شاخت في فصل الدين عن الحياة[1] .. الخ .

٧ً – لا شيء يدفع الأساتذة الكرام الذين اتهمهم البوطي بتأليف الكتاب ونسبته إلي ، لا شيء يدفعهم الى هذا التصرف الغريب ، ومن السهل جداً أن ينسبوه الى أنفسهم ، إن كانوا هم كاتبيه ومؤلفيه . كما يزعم الدكتور ، وإن لهم من الجرأة والشجاعة الحظ الأوفى ، وقد مرت عليهم عشرات السنين وهم يجابهون الناس بخلاف ما ألفوه ، ويبينون لهم فساد ما اعتادوه من البدع والفهم المنحرف للاسلام ، ولقوا في سبيل ذلك ، من العداء والخصام ، والكيد والأذى ، ما الله به عليم .

أفيخافون من نشر كتاب باسمهم ، يردون به على حاقد عليهم ، يتهمهم بالباطل ، وينسب اليهم ما هم بريؤون منه ؟

٨ً – وكذلك فلا شيء يدعوني الى القبول بنسبة كتاب الي ، لم أؤلفه ولم أصنفه ، وإن لي من الكرامة والأمانة – ولله الحمد والمنة – ما يمنعني عن ادعاء ماليس لي ، وما يحجزني عن الرضا بالكذب والتزوير ، ولا أرتضي لنفسي أن أكون آلة مسخرة بيد أي إنسان ، وأنا لا أقوم بفعل ما إلا إذا اقتنعت بصحته ، وتأكدت من نفعه ، وإن نفسي لهي أكرم عندي – والحمد لله – من أن أوردها هذا المورد الوخيم الذي ذمه الله تعالى وتوعد أصحابه بالعذاب الأليم فقال فيهم : « لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ، ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا ، فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ، ولهم عذاب أليم »[2] .

٩ً – إن موضوع الكتاب وهو المذهبية والاجتهاد والتقليد ، ورأينا فيها ، قد وعيته جيداً وتمثلته واتسعت معلوماتي عنه خاصة بعد تأليفي الكتاب ، ولست غريباً عن الموضوع حتى يفتش له عن كاتب ، بل إنني أطالع فيه ، وأدعو

---

(١) انظر الرد على هذه الافتراءات وامثالها في كتابي (بدعة التعصب المذهبي ص(٢٧٤ – ٢٩١) .

(٢) آل عمران ١٨٨

اليه منذ سنوات طويلة ، وهو أحد الموضوعات الهامة التي تنبني عليها الدعوة السلفية ، وأنا مستعد والحمد لله لمناقشة أي كان فيه .

١٠ - إن الدكتور البوطي الذي نفى عني تأليف الكتاب ، واتهم بـه اللجنة المذكورة ، لم يأت بأي دليل على ذلك ، إلا الظن الذي بيّن الله سبحانه تهافته وبطلانه فقال : « وما لهم به من علم ، إن يتبعون إلا الظن ، وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً »[١] .

ومن البدهي أن كل قول يعدّ ساقطاً مرفوضاً حتى يقام الدليل عليه، وصدق الشاعر حيث قال :

والدعاوى إن لم تقيموا عليها بيّنات ، أصحابها أدعيـاء

ولذلك كان القرآن الكريم كثيراً ما يتحدى الخصوم بأن يأتوا بدليل على دعاواهم ، فيقول لهم تبارك وتعالى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين »[٣] ، ويقول لهم مبكّتاً : « قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ، إن تتبعون إلا الظن ، وإن أنتم إلا تخرصون »[٤] .

ولذلك كانت القاعدة الشرعية : « البينة على من ادعى ، واليمين على من أنكر » .

ولولا ذلك لكان في إمكان من شاء أن يتهم من شاء بما شاء ، وفي هذا من الفساد والبطلان ما هو ظاهر لكل ذي لب .

وبما أن الدكتور البوطي لم يأت بدليل على دعواه، ولا شبه دليل ، ولم يقم بينة على اتهامه فإن دعواه هذه تعد باطلة وتسقط وترتد اليه ، وتكون افتراء محضاً واختلاقاً صُراحاً .

---

(١) النجم ٢٨

(٢) البقرة ١١١

(٣) الانعام ١٤٨

١١ – وأخيراً فإنني أملك على أن أقسم أن الكتاب كله من تأليفي، وليس من تأليف اللجنة المذكورة ، إنني أقسم على ذلك وأشهد الله تعالى عليه ، ترى هل يستطيع الدكتور أن يقسم على عكس ذلك ، إنني أتحداه أن يفعل ، وهيهات .

هذه أبرز الأدلة التي تثبت بشكل جازم بأن كتاب (بدعة التعصب المذهبي) هو من تأليفي وحدي ، وليس من تأليف اللجنة المذكورة ، كما ادعى البوطي كذباً وبهتاناً .

نعم . إنني استفدت من علم الشيخ ناصر كثيراً ؛ بل إنني مدين له في أكثر ثقافتي الإسلامية ، فهو الذي ركز فينا هذا المنهج العلمي الدقيق في البحث والنظر ، فجزاه الله تعالى عنا كل خير .

وقد كنت أراجعه في بعض المسائل التي تعرض لي أثناء الكتابة ، فيدلني على بعض مراجعها ، كما أنني قد عرضت عليه طائفة من فصول الكتاب ، للاطمئنان على صحة ما ذهبت اليه .

كما أنني قد استفدت من بعض كتبه ومؤلفاته التي لها صلة بموضوعي ، ولكنني في الأعم والأغلب كنت أعزو ما أستشهد به منها الى مصدره ، حرصاً على الأمانة العلمية ، ومبالغة في الدقة ، وحتى الملاحظات البسيطة العابرة لم يكن يفوتني نسبتها الى صاحبها ، ومن شاء التأكد من ذلك فلينظر في الصفحات التالية من الكتاب على سبيل المثال : ص ١٧ و ٢٤ و ٣٣ و ٣٥ و ٤٤ و ٥٢ و ٥٧ و ٥٩ و ١٢٨ و ١٤١ و ١٤٦ و ١٦٦ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٤٩ و ٢٦٠ و ٣٠٥ و ٣١٤ و ٣١٦ و ٣٢٣ .. وغيرها .

كما أنني حرصاً على الأمانة العلمية ذاتها ، عزوت أقوالا أخرى الى قائليها ، وهي ليست منشورة في كتاب بعد ، وانظر في ص ١٦٦ و ٢٠٣ و ٢٢٨ و ٣١٧ على سبيل المثال .

وقد رأى كل من اطلع على الكتاب أنني عزوت كل قول الى قائله ومصدره بالجزء والصفحة ، ولم أغفل شيئاً منها ، اللهم إلا ما فاتني من غير قصد ، وهو قليل نادر .

فهل يعقل – أخي القارىء – أن أكون بهذا الحرص الشديد على الأمانة العلمية ، وبهذه الدقة في نسبة الاقوال الى أصحابها ، ثم أنسب الى نفسي تأليف كتاب كبير سيار مؤلف من (٣٥٠) صفحة ، وفيه ما فيه من المسؤولية ، ومن المغامرة بإغضاب الناس ؟

شبهات الدكتور !

أم لعل الدكتور استكثر علي أن أؤلف كتاباً بهذا المستوى الرفيع من القوة والعلم والإقناع ، واستغرب أن يستطيع أحد تلاميذ الشيخ ناصر المغمورين أن يرد عليه رداً علمياً مفحماً ، يسد عليه أبواب الرد والاحتجاج ، مع أنه لم يحصل على شهادة الدكتوراه مثل حضرته ، ولم يسبق له نشر كتاب من قبل ، أم لعله لم يكن يتوقع أن أرد عليه ، وأنا جاره وصديقه السابق .

فأما استكثاره علي تأليف هذا الكتاب فغير جائز ، وقد ألف هو عدداً من الكتب – على ما فيها من أخطاء وعلل – ولم نستكثر عليه تأليفها يوماً من الايام ، فلم يستكثر أن يؤلف رجل يحمل الإجازة في الآداب ، والدبلوم العامة في التربية ، ويمارس التدريس منذ عشر سنوات ، ولا يفتأ يطالع ويدرس ، ويحضر مجالس العلم منذ نيف وخمس عشرة سنة ، وخاصة دروس العلامة المحدث محمد ناصر الدين الالباني ، كيف يستكثر ويستغرب أن يؤلف رجل مثل هذا كتاباً في موضوع وثيق الصلة جداً بدعوته وفكرته ، التي لا ينفك يدعو الناس اليها ، ويذيعها بينهم منذ سنين طويلة ؟

وأما الحصول على شهادة الدكتوراه ، فما أظن أحداً اشترط على كل من يؤلف كتاباً أن يكون حاصلاً عليها أو على أدنى منها ، وقد شهدنا علماء محققين ،

ونقاداً جهابذة ، ومثقفين قد بلغوا الغاية في الثقافة وسعة الاطلاع ، لم يكن أحد منهم حاصلاً على أي شهادة عالية ، ومع ذلك فالجميع يقدمونهم على كثيرين من حملة أعلى الشهادات ، والمسألة إنما تتعلق بالفهم والجد والتحصيل والموهبة الالهية ، ولا تتعلق بشهادة أو غيرها ، مما يكون للظروف المختلفة دور مؤثر فيه في غالب الأحيان .

وأما استغرابه أن أرد عليه بسبب جواري له وصداقتي السابقة ، فليعلم أنني صريح أحب الصراحة ، ولا أخاف في الله لومة لائم بعون الله تعالى وفضله ، ولا تمنعني رغبة أو رهبة عن قول ما أعتقده حقاً وصواباً إن شاء الله ، ولا يمنعني جوار أو صداقة لإنسان ما من إعلان خطئه ، وبيان زلته ، والرد على افترائه ، وكشف تلاعبه حتى يحذره الناس .

ولقد رأيت من الدكتور البوطي بعد احتكاكي به ، واختباريه ، وسماعي كثيراً من خطبه ، ومناقشته في بعض آرائه ، وقراءة بعض كتبه ، رأيت منه — علم الله — ما أسقط مكانته واحترامه من عيني بالمرة . وأي مكانة تبقى في نفوس الناس لرجل يفتري على الآخرين ، ويتهمهم بالباطل ، ويحكم عليهم بالظن والهوى ، ويقفو ما ليس به علم ، ويحرف الكلام ، ويخالف أدب الإسلام ؟

إن علة واحدة من هذه العلل ، لتكفي لإسقاط قدر أكبر عالم ، فما بالك إذا ائتلفت جميعها على إنسان ، واصطلحت عليه ؟

دعوة البوطي ثانية الى المباهلة

إنني إزاء افتراء البوطي الجديد هذا ، وبهتانه الصارخ ، بأنني لم أؤلف كتاب (بدعة التعصب المذهبي) وأن لجنة ثلاثية أو رباعية ألفته ، أدعوه مرة ثانية ، علناً وبالحاح الى المباهلة لندعو الله عز وجل ، العليم الخبير ، والمنتقم الجبار ، أن يلعن الكاذب منا ، ويهلك المفتري ، ويجعله عبرة لمن يعتبر ، وأنا أترك له

تعيين المكان والزمان اللذين يراهما ، ولكن يجب أن تكون أمام جمع من الناس.

ولا يستغربن أحد إكثاري من طلب المباهلة ، ولا يعدنه تهوراً مني ، بل إنه دليل على تثبتي مما أقول ، وصدقي فيما أتكلم به ، وهو مصداق المثل العربي القائل : « لا تجد أشجع من بريء ، ولا أخوف من مجرم ».

وإنني أعلن هنا أنني أعدّ المباهلة القول الفصل والسبيل الوحيد ، لمعرفة الصادق من الكاذب ، لأن الدكتور يستطيع أن يصطنع كلاماً يدور فيه ويلف ، ويقلب الحقائق ، ويتهرب من الجواب ، فاختصاراً للقيل والقال ، وتوفيراً على القراء ومن يهمهم الموضوع أوقاتهم ، أطالبه بإجابة دعوتي هذه ، ولا أقبل منه أي جواب سواها .

وإنني أعده كاذباً ومفترياً وباهتاً إذا تجاهل دعوتي هذه ، اللهم إلا أن يعلن توبته الى الله تعالى ، وأنا أطلب من القراء الكرام أن يشاركوني رأيي هذا ، إذ لا شيء يمنعه من إجابة دعوتي هذه إن كان يعتقد أنه صادق في دعواه ومتثبت من اتهامه .

ولقد دعوته في ص ٢٩٦ و ٢٩٧ من كتابي الى المباهلة بصدد افترائه علي في روايته المناقشة بيني وبينه ، ولكنه سكت عن تلك الدعوة ، وتهرب من الجواب عليها ، وهذا وحده كاف لمعرفة حقيقة دعاواه ، ولكنني هنا أكرر دعوته للمباهلة بشأن ادعائه الجديد حول تأليف الكتاب ، حتى ينكشف أمره للناس تماماً ، وتتضح حقيقته للجميع . وإنا لمنتظرون .

لن نرد على البوطي بعد الآن

إن هذا الملحق هو آخر رد أكتبه على الدكتور في هذا الموضوع ، ولا ينتظر القراء مني رداً على ما قد يكتبه ، فقد بان الأمر واتضح السبيل إن شاء الله .

وكفى ما شغلنا القراء ، وأخذنا من أوقاتهم ، وحسبي ما بينته من الرأي ، وكل كلام آخر بعد ذلك فهو من المراء المذموم ، الذي نهى عنه الرسول الأعظم

ﷺ حين قال : « من ترك الكذب وهو باطل بني له في ربض الجنة ، ومن ترك المراء وهو محق بني له في وسط الجنة ، ومن حسن خلقه بني له في أعلاها »[1] .

وأنا أعلن استجابتي لدعوته ﷺ هذه ، وأنهي بهذا النقاش بيننا في هذا الموضوع ، وأنا واثق من حكم القراء المنصف ، وتفكيرهم المستقيم لمعرفة الحق من الباطل ، وتمييز الصواب من الخطأ ، والله المستعان ، وهو المسؤول أن يوفقنا الى الخير ويباعدنا عن الشر وهو حسبنا ونعم الوكيل .

٢ً ـــ ادعاء البوطي أنه لم يغيّر شيئاً من لا مذهبيته ، وأنه لم يسفّ فيها

ادعى البوطي في ص ٥ من لا مذهبيته الجديدة أنه لم يسيء الى أحد في لا مذهبيته القديمة ، ولم يتنزل من علياء النقاش العلمي ، إلى لمز الآخرين وغمزهم ، وادعى أنه قد رجع الى ما كتبه سطراً فسطراً ، وقرأه بعين الخصم تارة ، وبعين الفارغ فكره عن أي شيء تارة أخرى ، فلم يقع على سطر واحد أساء بمعناه أو فحواه الى أي إنسان .

كما ادعى في ص ٩ أنه لم يغير في الطبعة الثانية شيئاً عما كان في الطبعة الاولى .

وأريد أن أناقش البوطي في هذين الادعاءين لنرى : هل كان صادقاً فيهما ، أم أنه كعادته ، مفترٍ وموغل في الافتراء .

إنني آسف إذا قلت : إنه كان مخالفاً الحقيقة ، ومفترياً في ذينك القولين ، واليك الدليل :

١ً ـ قال الدكتور في ص ٦ من لا مذهبيته القديمة بالحرف الواحد :

---

(١) رواه الترمذي وحسنه .

« فكيف يسلم لك جهاد ، وتتجمع من وراءه نتيجة ، وإن هذه البالوعة لا تبقي أي نتيجة ، ولا تمسك على أي رصيد » .

وقال في ص ٢١ من لا مذهبيته الجديدة: « فكيف يسلم لك جهاد « وتتجمع من ورائه نتيجة ، وإن هذه الثغرة لا تبقي لك أي نتيجة ، ولا تمسك على أي رصيد » .

لقد وصف السلفيين في الطبعة الاولى بأنهم (بالوعة) ، ثم غيّرها في الطبعة الثانية الى (ثغرة) . فقل لي بربك : هل هذا تغيير أم لا ؟

ونحب أن نشير هنا الى أن تغيير الدكتور هذه الكلمة ليدل على أنه شعر من أعماق نفسه بقلة أدبه ، ولجوئه الى أسلوب المهاترات والشتائم الذي نفى أن يكون سلكه أو لجأ اليه ، فأراد أن يصلح الحال في هذه الطبعة ، فغير تلك الكلمة الى كلمة أخرى أخف وقعاً وأقل إيذاء .

ونحن نرحب برجوع البوطي الى جادة الأدب ، وإعراضه عن أسلوب الشتائم والسباب ، ولكن الذي لا نرحب به ، هو أن يكذب علينا وعلى الناس ، فيدعي أنه لم يغير شيئاً ، وأنه لم يقع على سطر واحد أساء به الى أي إنسان .

أم لعله يقول : إن هذا الذي غيرته هو كلمة واحدة ، وليس سطراً ، والكلمة مغفورة ، أما السطر فلا . إنه لأمر مضحك !!

ثم ، إني أسأله بالله : هل تعتقد من قرارة نفسك بأن وصف السلفيين بأنهم بالوعة ليس فيه ما يؤذي ، أو ينزل بالنقاش العلمي من عليائه الى مستوى الغمز واللمز ؟

فإن قال : ليس فيها ما يؤذي ، فأسأله : ترى لماذا غيرتها إذن في الطبعة الجديدة ؟ وما رأيك لو قلنا لك : إنك بالوعة في هذا المجتمع ؟

ومن الجدير بالذكر أنني قد ذكرت في ص ٣٠١ و٣٠٢ من كتابي بعض النعوت الجارحة المؤذية ، والأوصاف النابية التي لا تليق ، مما وصفنا به

البوطي ، ونزل به الى مستوى الردح العجيب والسباب الغريب ، فانظرها ثمة[1]، ومع ذلك فإنه لا يخجل من أن يقول : إنه لم يسىء الى أحد ، ولم يتنزل عن علياء النقاش العلمي ! ترى هل هو غبي أم متغابي ؟

٢ً – قال البوطي في هامش ص ٦١ من لا مذهبيته القديمة في تخريج حديث : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو رد وإن كان مئة شرط » : رواه البزار والطبراني .

وقال في هامش ص٧٧ من لا مذهبيته الجديدة في تخريج الحديث المذكور: « رواه البزار والطبراني ، وروى الشيخان عن عائشة قريباً منه بلفظ : ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ؟ ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مئة شرط » .

وأنا أسأل القارىء الكريم : هل رأيت تغييراً بين الطبعتين أم لا ؟

إذا كان الجواب بنعم – ولا بد أن يكون بنعم – فماذا تسمي ادعاء البوطي السابق بأنه لم يغيّر شيئاً في لا مذهبيته الجديدة ؟

بقي أن تعلم – قارئي العزيز – أن الكلام الجديد الذي أضافه فضيلة الدكتور المحترم الى تخريج الحديث ، إنما أخذه من نقدي إياه في كتابي بدعة التعصب المذهبي ص ٣١٦ ، وقد أخذه دون أن يشير الى ذلك بسبب التكبر والصلف ، أعاذنا الله منهما .

---

(١) اطلعنا مؤخراً على ابيات صنعها احد المقلدين المتعصبين (المستشعرين) الذين زلزلهم ردنا على كبيرهم ، فاهتز وانتفض ، وقال ابياتاً كلها شتائم وسباب ، على نمط سباب اولاد الازقة الاشقياء الاراذل ، وجعلها بعنوان (دجالان في دمشق) .

وهذا يريك – اخي القارىء – ما عند القوم من حجة ودليل ! ! وما نوع البضاعة التي بها يتاجرون ! !

ونحن نترفع عن النزول الى هذا المستوى من الرد ، وهذا الدرك من التفكير .

ترى ماذا يسمى الذي يأخذ من كتب غيره دون أن يشير الى ذلك ، وماذا يسمى هذا العمل ، ولماذا يقع فيه الدكتور الكبير ؟

الجواب عند القارىء اللبيب .

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور أخذ بعض تصحيحي للحديث المذكور ، وهو إضافة رواية الشيخين للحديث عن عائشة ، ولكنه لم يأخذ بتصحيحي الآخر ، وهو أن لفظ الحديث (فهو باطل) وليس (فهو رد) وما أدري سبب ذلك ، علماً بأن أحداً من المحدثين لم يورده بهذا اللفظ ، فقد أورده السيوطي في الجامع الصغير ، والمناوي في فيض القدير (٥/٢٢) والهيثمي في مجمع الزوائد (٤/٢٠٥) كلهم أوردوه بلفظ (باطل) ، ولا أدري من أين أتى الدكتور بلفظة (رد) هذه.

وبالإضافة الى ذلك فقد عزا الهيثمي حديث ابن عباس الذي أورده الدكتور الى الطبراني فقط وضعّفه .

٣ ـ قال البوطي في ص ٦٦ من لا مذهبيته القديمة : « فمن أين جاء صاحب الكراس بما ادعاه من تأثيم وتضليل المتمسك بمذهب بعينه ؟ بل واعتباره كافراً إن لم يرعوعن ذلك بعد الاستتابة والتحذير ، انظر الكراس ص ١٣ » . وقد حذف البوطي هذه الفقرة بأكملها من لا مذهبيته الجديدة ص ٨٢ ، وما أدري سبب ذلك . ألعله اقتنع بعض الاقتناع بما بينته من بطلان افترائه على المعصومي رحمه الله ، من أنه يكفر مقلدي المذاهب الأربعة ؟

ولكن مما يبعد هذا التعليل أنه استمر في أماكن أخرى من كتابه يتهمه بهذه التهمة الشنيعة الكاذبة .

٤ ـ زاد البوطي في الطبعة الجديدة (آخر ص ٩٠) بعد قوله : « ولكن سأسأل عن ذلك فلاناً من الناس) هذه العبارة : « ولو أنه ـ إذ وجد نفسه جاهلاً بالدليل ـ قال : أقلد في ذلك مذهب الإمام مالك ، لاستراح وأراح ، وأدى الواجب الذي عليه » .

وهذه العبارة لم تكن في الطبعة القديمة ، وللتأكد من ذلك انظر ص٧٥ منها.

وهذا تغيير آخر يكذّب دعوى البوطي في ص ٩ من الجديدة، بأنه لم يغير سطراً واحداً من الكتاب ، ويبين مدى صدقه في أقواله .

ولو وقف الأمر عند هذا الحد فهان الأمر ، ولكن مما زاده ضغثاً على إبّالة - كما يقولون - أنه استفاد هذه الزيادة من كتابي « بدعة التعصب المذهبي ص ٢٦٠ » دون أن يشير الى ذلك ، وقد كنت رددت على ادعائه بأن تحريك الإصبع في تشهـــد الصلاة مخالف للمذاهب الأربعة ، وبينت جهله الفاحش بالفقه والمذاهب .

ولذلك فأنت ترى هذه الزيادة غير منسجمة مع السياق والسباق الذي حشرت بينهما ، وهي مثل الصوت النشاز في لحن منسجم .

ذلك لأنه استنكر قبل هذه العبارة تحريك الإصبع ، ثم أجازه فيها .

ولكن الأنكى من ذلك والأدهى ، أن تعلم أنه أنكر تحريك الإصبع حين ذكر له الطالب أنه فعله امتثالاً لسنة رسول الله ﷺ ، وأجازه وأقره لو كان الطالب فعله تقليداً لمذهب الإمام مالك ، ولكان أراح واستراح !

وهذا - وايم الله - ضلال بعيد ، وجهل شنيع ! إن فعلا واحداً يكون منكراً بنظر البوطي وباطلاً ، إذا فعله المسلم امتثالاً لحديث شريف ، ولكن هذا الفعل نفسه يصبح مشروعاً مقبولاً ومريحاً إذا فعله المسلم تقليداً لمذهب من المذاهب الأربعة !!

أوليس هذا - قارئي العزيز - مما يصدق اتهامنا للمقلدين المتعصبين للمذاهب، بأنهم فعلاً أعداء السنة ، وأنهم يشبهون حقاً من اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ؟

فاللهم هداك .

ومما يلفت النظر أن هذا التراجع يعد علامة تحسن في حالة الدكتور بالنسبة

للسلفيين ، كما يعد انتصاراً للدعوة السلفية ، ذلك لأنه أقر بأن رأيهم في هـذه المسألة مقبول ، وأنهم فيها – كما هو شأنهم في الأغلب والأعم من المسائل – ضمن المذاهب الأربعة ، لا يخالفونها ، ولا يأتون بشيء جديد لم يقله من قبلهم ، وكل الفرق بينهم وبين غيرهم ، أنهم يأخذون من كل المذاهب ، ويستفيدون من جهود جميع العلماء ، لا يصدهم عن ذلك تعصب ولا تحيز لأحد ، بينما يتقوقع الآخرون في مذهبهم ، ويمتنعون عن الأخذ من المـذاهب الأخرى ، ويحرمون أنفسهم الاستفادة منها ومن جهود علمائها وتراث رجالها .

٥ً – كما أضاف البوطي كلمة (لا بوجوبه) في ص٥٣ .

★ ★ ★

هذه أمور غيّر فيها البوطي وبدّل ، وزاد ونقص ، ونحن لا نمانع أبداً في أن يغير ماشاء متى شاء ، فهو حر في ذلك ، بل نستحسنه ونحث عليه ، إذا كان فيه رجوع عن الخطأ ، وأخذ بالصواب ، ولكن بشرط أن يكون ذلك بدون تستّر ومواربة ، أو غمغمة وجمجمة ، كما فعل في بعض مواضع أشرت اليها فيما سبق ، ذلك أن التغيير والتعديل والتصحيح الواضحات هو دأب العلماء المخلصين ، وصنيع الباحثين المحققين ، لأن الخطأ لازم من لوازم البشر ، وصفة من صفاتهم ، مهما علوا وسموا ، وعلى الباحث المخلص الرجوع عن غلطه إذا اطلع عليه ، أو نبّه اليه .

ولكن الذي نمانع منه ونستنكره بل نستبشعه ونستقذره ، أن يـدعي البوطي أنه لم يغير شيئاً ولم يبدل ، قاصداً من وراء ذلك التعاظم والتفاخر بأن كلامه حق كله ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وأنه لا يمكن أن يقع في خطأ أو سهو ، كأنه معصوم ، أو من طينة أخرى غير طينة البشر ، ثم يتسلل الى كلامه فيتلاعب به ، ويغير فيه ويبدل ، دون أن يشير أو ينبه الى ذلك .

إن ذلك هو الأمر القبيح والشنيع الذي ننكره ، وينكره معنا الخلق

النبيل ، والأدب الرفيع ، والتوجيه الإسلامي ، وهو مما لا يليق أن يفعله إنسان يحترم نفسه ويحترم قراءه .

معنى ادعاء البوطي أنه لم يغير شيئاً مما كتبه :

إن ادعاء البوطي هذا ليدل – بأوضح عبارة وأصرح إشارة – على العناد والكبر ، والصلف والغرور ، اللاتي تملأ نفسه ، فتنضح على شتى أقواله وأفعاله ، حتى ليلمسها القارىء لمس اليد ، فهو في الغالب مثلاً يستعمل صيغة ضمير الجمع في الحديث عن نفسه ، وهو يبدىء ويعيد في بيان أن الحق محتكر لديه وحده ، ولا يوجد إلا عنده ، فانظره مثلا يقول في ص ٩ : (لم أتلق أي رد ممن يعتبرون أنفسهم خصوما للحق الذي بينت) ، ومثل ذلك في ص ١٢ ، ويقول في ص ١٤ : (كل ما ورد في رسالة الحجندي من مثل هذه النصوص مؤولة بنظر الشيخ ناصر ، بما يتفق مع الحق الذي أوضحناه) .

وآخر ما طالعناه في ذلك ، مانشرته مجلة العربي الكويتية (في ص ١٦٢ من العدد رقم ١٤٧) بعنوان (تنويه) وهو رسالة من البوطي إليها ، أسوقها لك بالحرف الواحد : « أشكركم على نشر مقالي (الكلمة القرآنية وسر الإعجاز فيها) والعناية في إخراجه (كذا !) ، ويبدو أنني أخطأت أو نسيت أن أسفل في آخر المقال بيان لقبي العلمي إلى جانب اسمي ، وعملي مدرساً في كلية الشريعة والآداب من جامعة دمشق .. أكون شاكراً لو تفضلتم بالتنويه إلى ذلك .

د . محمد سعيد رمضان البوطي » .

فانظر – هداك الله تعالى – إلى هذه النفسية المريضة !

إنه لا يحتمل أن يُذكر اسمه إلا بجانب لقبه العلمي الكبير ، وعمله الرفيع ، ويستاء وينزعج إذا ذكر اسمه بدونها ، فيتكلف ويبعث الرسائل للتنويه إليها في المجلات !

مسكين الدكتور البوطي ! إنه يجد نفسه برغم تآليفه الكثيرة ، وعمله الدؤوب ، مجهولاً من الناس ، ونكرة لا يؤبه له ، وهو يأمل أن ترتفع أسهمه ، وتعلو مكانته في أعين الناس ، إذا أرفق اسمه بذكر شهادته الرفيعة ، وعمله الخطير ، ولذلك فهو يغضب (وينزعج) إذا صادف أن نسي أحدهم ذكرهما .

وأغلب الظن أنه لم يكن هو الناسي لذكر لقبه وعمله ، في مقاله إلى مجلة العربي ، ولا المخطىء لأن ذلك بعيد جداً ، وما نظنه يفوته ، ولكن الخطأ أو النسيان من المجلة . وقد أراد لفت نظرها إلى ذلك دون أن يزعجها ، حتى لاتمتنع عن نشر مقالاته ، وتعظيم شأنها ، والعناية في إخراجها .

كما أنني أرجح أن المشرفين على تحرير المجلة ، قد أصيبوا بالخيبة والدهشة ، حين وصلتهم رسالة الدكتور ، فآثروا نشرها بنصها ، ليطلعوا القراء على مدى تفكيره ، ونوعية اهتمامه . ولله في خلقه شؤون !

وقد نشرت المجلة رسالته هذه ، ولكننا لاندري هل حققت بنشرها ، ما أراده الدكتور ، أم أنها لما تحقق ذلك !!

٣ ـ ادعاء البوطي أننا شتمنا الأئمة وأننا نحقد على المسلمين

ادعى البوطي في ص ٧ أننا قلنا عن المذاهب : إنها ليست من الدين ، وزعم في ص ١١٢ أننا أغرقنا بالسباب والشتائم خيرة سلفنا الصالح ، وأفضل كتبهم ومؤلفاتهم ، وأننا قلنا : إن أبا حنيفة كان جاهلاً إلا ببضعة أحاديث لم يحفظ سواها ، وأن الغزالي مارق من الدين ، كما زعم ص ١١٥ أننا لانترك إنسانا لنا عليه سلطان ، حتى ننتزع ثقة الأئمة الأربعة من قلبه ، وزعم ص ١٣١ أن الألفاظ النابية في حق الأئمة تتصاعد من أفواه أكثر السلفيين ، كما ادعى ص ١٣٢ أنني رميت الأئمة بالتحايل على الشرع .

وهذه الافتراءات بعضها تكرار للاتهامات السابقة التي رددت عليها ودحضتها (ص ٢٠٢ و ٢٨٥ - ٢٨٧ من كتابي) ، فلا أعيد ذكرها ، ولكني أريد أن أقول بهذه المناسبة : لقد بينا بالأدلة القاطعة ، بطلان التهم التي قذفنا بها البوطي ، فيما يتعلق بهذه المسألة أو غيرها ، وتبرأنا منها ، وتحديناه أن يثبتها ، ومع ذلك فلم يتراجع عنها ، ولم يغير شيئاً مما كتبه في ذلك ، فهل يدل هذا على إنصافه أو تقواه لله سبحانه ؟

تصور إنساناً يتهم آخر بالسرقة مثلاً ، وينكر المتهم ذلك ، ويقيم كل بينة ، ومع ذلك يصر ذلك الإنسان على اتهامه الظالم هذا ، دون دليل إلا الظن والوهم.

لقد خطر ببال الدكتور أننا نقول تلك المقالات ، ولو أقمنا له كل دليل على بطلان ذلك فلن يغير رأيه ، فما رأي عقلاء الدنيا في تصرفه هذا ؟

ما رأيهم في إنسان يريد أن ينطق الآخرين - رغما عنهم ، ورغما عن الحق ، ورغما عن كل دليل - بما يتبرؤون منه ، ويشهدون الله والناس على إنكاره ؟

أفليس هذا دليلاً على أن هذا الإنسان ذو هوى ، وأنه لا يريد وجه الله سبحانه فيما يكتب أو يقول ؟ أوليس يشبه من قال الله تعالى فيهم : « ولو أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك »[1] أوليس هذا هو الكبر بعينه ، كما فسره النبي ﷺ إذ قال : « الكبر بطر الحق ، وغمط الناس »[2] بأوضح صوره وأقبح مظاهره ؟

والغريب أن البوطي الذي يقف منا هذا الموقف ، هو نفسه الذي يقرر في كتابه فقه السيرة (٢/٤٨ و ٤٩ ط ١) أن المنافق يعامل شرعا - كما أجمع العلماء - من قبل المسلمين في الدنيا ، على أنه مسلم - وإن كان نفاقه مقطوعا به - ذلك لأن مرد هذه المعاملة يقوم أمره على الأدلة القضائية المادية والمحسوسة ، وليس للأدلة الوجدانية ، والقرائن الاستنتاجية أي أثر في ذلك ، والقاعدة في ذلك أن لنا الظاهر ، والله يتولى السرائر .

---

(١) البقرة ١٤٥ . (٢) رواه مسلم .

ترى هل يرى البوطي أن المنافقين ، الذين يضمرون الكفر ، ويظهرون الإسلام ، يستحقون منه هذه المعاملة اللطيفة ، وأما السلفيون فإنهم لا يستحقونها ، بل يجب التنقيب على قلوبهم ، والحكم عليهم بالظن والاستنتاج ، ولو كانا ضعيفين متكلفين ، وأخذهم بالأقاويل ولو كانت ملفقة وباطلة ، أم أن حقده عليهم وعداوته لهم قد أنسياه كل قاعدة شرعية ، وأذهلاه عن كل حكم قرره هو نفسه في بعض كتبه ؟ فاللهم إنا نعوذ بك من الخذلان .

وأنتقل الآن إلى الافتراءات الجديدة فأجيب عنها بما يلي :

١ - أما عن ادعائه أننا قلنا عن أبي حنيفة رحمه الله : إنه كان جاهلا إلا ببضعة أحاديث ، فهذا كذب محض - علم الله - واختلاق صراح . ونحن نطالب البوطي أن يثبت ذلك - إن استطاع - ويبين قائل ذلك وموضعه . وهيهات ! ونحن متأكدون أنه لن يجد شيئاً ، لأنه من بنات أفكاره ، ومن مستنقع ظنونه ، ونحمله وزر هذه الفرية أمام الله والناس .

٢ - وأما ادعاؤه بأننا رمينا الأئمة بالتحايل على الشرع ، فهذا من أقبح الكذب ، وأبشع الافتراء ، ذلك أنني كنت قد وضعت عنواناً بارزاً في كتابي ص ١٨٠ هو « الأئمة بريؤون من الحيل » ، وأوردت فيه كلام الإمام ابن القيم رحمه الله في براءة الأئمة من الحيل ، وأنهم أعلم بالله ورسوله ودينه ، وأتقى له من أن يفتوا بها[1] ، وأنا أتحدى البوطي بأن يثبت ادعاءه هذا - ولو بشبه دليل - بل وأدعوه للمباهلة بشأنه . وإنا لمنتظرون

٣ - وأما ادعاؤه أننا وصفنا الإمام الغزالي بأنه مارق من الدين فهذا

---

(١) من الجدير بالذكر أن بعض الكتب المذهبية ، هي التي رمت بعض الائمة بالتحايل على الدين ، كما حكى الغزالي في إحيائه (١٨/١١) أن القاضي أبا يوسف كان يحتال على الزكاة ، فيهب أمواله في نهاية الحول لزوجه ، ويستوهبها مالها ، فبلغ ذلك الامام أبا حنيفة ، فأثنى عليه قائلا : ذلك من فقهه ! فقال الغزالي معلقا : « وصدق ، فان ذلك من فقه الدنيا ، ولكن مضرته في الآخرة أعظم من كل جناية » فتأمل !!

كذب وافتراء ، فأين قلنا ذلك ، وهذه كتبنا في الأسواق وبين أيدي الناس ، ونحن نتحدى البوطي أن يثبت ذلك .

إننا لا نخاف من إعلان الرأي الذي نعتقده حقاً وصواباً ، ونحن مستعدون لمناقشة الآخرين في كل رأي من آرائنا ، ذلك أنا لا نتبنى رأيا منها تقليداً و محاكاة ، كما يفعل غيرنا ، بل لما نرى له من الدليل القوي والبرهان الراجح .

إننا نرى في الغزالي رحمه الله عالماً كبيراً من علماء الإسلام ، أصاب في أمور كثيرة وله فضل كبير ، ولكنه بجانب ذلك له أخطاء كثيرة أيضاً ، ولسنا كعامة المذهبيين ، الذين يقدسون الأشخاص ، ولا يحتملون أن يقال عن واحد منهم : إنه أخطأ ، فيضيّقون بذلك على الفكر ، ويشلون العقل .

إننا نحترم العلماء ونجلهم ، ولكننا في الوقت نفسه ، لا ندعي العصمة لهم ، كما يفعل غيرنا بواقع حالهم ، وما ينبغي لنا ذلك ، ولا نستطيع أن نتعامى عن أخطائهم ، أو نسكت عن زلاتهم ، أو نهاب أن نبين مخالفاتهم للكتاب والسنة ، إن وجد عندهم شيء من ذلك ، لأن الكتاب والسنة عندنا هما المرجع والحكم ، لا مرجع غيره ، ولا حكم سواه .

وأما أقوال الرجال وأفعالهم فيجب أن تعرض عليهما فما وافقهما منها قبلناه ، وما خالفهما نبذناه ، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا المعصوم ﷺ كما قال مالك رحمه الله .

وهكذا ننظر إلى الغزالي رحمه الله ، كما ننظر إلى غيره ، فهو عالم كبير ، له حسنات كثيرة ، وأفكار رائعة ، نستشهد بها ونقتبس منها ، على أنه عالم فاضل ، وليس بوصفه عدواً ، كما افترى علينا البوطي ظلماً وعدواناً .

ولكن الغزالي في الوقت نفسه له أخطاء وانحرافات وزلات ، لا نستطيع أن نقرها أو نتغاضى عنها ، ذلك لأن سبيلنا الذي أرشدنا إليه ربنا سبحانه هو الاتباع المبصر ، وليس التقليد الأعمى ، ودستورنا في ذلك قول الله تبارك وتعالى:

« قل هذه سبيلي ، أدعو إلى الله على بصيرة ، أنا ومن اتبعني »[1] .

فمن المآخذ الكبرى عليه رحمه الله تعالى ادعاؤه أن هناك علما خفيا مكنونا، أخفاه الرسول ﷺ عن الناس، وتوصل إليه المتصوفة ، وهو العلم اللدني أو علم المكاشفة[2] ، يتعرف به الإنسان على حقائق الوجود ، وينكشف له سر الملكوت ، وينطبع في نفسه ماهو مسجل في اللوح المحفوظ ، وينقل عنه ،ويخبر بما فيه ، ويعلم ما كان وما سيكون ، ويتنزل الإلهام الإلهي عليه[3] ، ويعرف به الغيب ، ويطلع على ما في قلوب الناس ، وما يخطر لهم ، ويكون بذلك مثل الأنبياء[4] .

ويتم كل هذا دون حاجة إلى تعلم أو دراسة للعلوم الشرعية ، وإنما يحصل بواسطة الرياضة الروحية ، وأهم وسائلها الجوع والعطش ، والسهر والصمت ، والخلوة والذكر[5] ، والتجرد من المال والجاه وترك المعاصي[6] .

ومن المآخذ عليه أيضاً دعوته إلى التربية الصوفية القائمة على استسلام المريد الكامل للشيخ، وإطلاعه على خفاياه وأسراره ، وطاعته طاعة عمياء، في كل مايأتي وما يدع ، حتى لو أيقن أن ذلك خطأ ظاهر ، أو معصية مكشوفة ، وجعل نفسه معه كالميت بيد المغسِّل ، لا إرادة له ولا مشيئة ولا عقل ولا اختيار[7] ،

---

(١) يوسف ١٠٨ .

(٢) إحياء علوم الدين للغزالي (١٩/١ و ٢٠ مطبعة الاستقامة بالقاهرة) .

(٣) إن الإلهام الذي يتنزل على الأولياء – كما يصفه الغزالي – يشبه الوحي الذي يتنزل على الأنبياء ، ولا يفارقه إلا في نزول الملك ، هذا مع أنه ذكر في الاحياء (٢٦/٣) ان الملك ظهر لبعض اهل الكشف ايضاً .

(٤) الاحياء (١٨/٣ – ٢٦) .

(٥) ان الذكر الذي يصفة الغزالي للوصول الى الكشف هو ذكر مبتدع مخالف للسنة .

(٦) الاحياء (٧١/١ و ١٩/٣ – ٢٤ و ٧٦ و ٧٧) .

(٧) الاحياء (٧٥/٣ و ٧٦ و ٥٠/١ و ٥١) .

كما تقوم هذه التربية أيضاً على الإغراء بالبلاهة وعدم الاهتمام بشؤون الدنيا[1] ، وعلى تعذيب النفس بمداومة الجوع والظمأ ، والسهر والصمت ، والخلوة والعزوبة وترك الزواج ، وعدم الاهتمام بالنظافة ولبس الثياب والمظهر الحسن اللائق ، كما تقوم على الرضا بالأمر الواقع مهما كان سيئا وفاسداً ، وعلى الذل والبلادة ، وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وتعد ذلك كله هو الطريق الصحيح للوصول إلى الله عز وجل[2] .

وهو يروي القصص والحكايات الكثيرة ، التي تهدف إلى غرس هذه الأفكار في القلوب ، وتجعل الناس يألفون ذلك ويستسيغونه ، وتعد أبطال هذه القصص مثلاً أعلى في التقوى والصلاح .

ومن المعلوم ان هذه التربية مخالفة للتربية الإسلامية الصحيحة التي تقوم على تحكيم الكتاب والسنة في كل شيء ، ودعوة الناس إلى الطاعة المبصرة لا الطاعة العمياء ، وعدم التعلق بالأشخاص وتقديسهم ، إلى درجة تقرب من ادعاء العصمة لهم ، والسكوت عن أخطائهم ، أو التماس التبريرات المختلفة لها ، وكذلك تخالف هذه التربية الصوفية توجيهات الكتاب والسنة في الدعوة إلى الانعزال عن الناس وعدم مخالطتهم ، وفي الدعوة إلى تعذيب النفس والتشجيع على الترهيب .

ومن الجدير بالذكر أن هذه التربية مأخوذة عن الديانة البرهمية الهندية وعن النصرانية ، وليست مأخوذة من الإسلام ، وقد كشفت الدراسة العلمية العميقة الصلة الوثيقة بين التصوف وبين التشيع وبين الديانات غير الإسلامية بشكل واضح جلي .

كما لا يفوتني بهذه المناسبة التنبيه إلى أن هذه التربية مسؤولة عما أصاب المسلمين من ذل وضعف وتسلط الكفار عليهم ، إلى حد كبير ، بسبب دعوتها

---

(١) الاحياء (٣/١٨) .

(٢) الاحياء (٣/٢٥ و ٦١ و ٦٢) .

إلى الاستسلام والتواكل والرضا بالأمر الواقع ، ونشر المفهومات الخاطئة المنحرفة كقولهم : ليس في الإمكان أحسن مما كان ، وقولهم : لو اطلعتم على الغيب لاخترتم الواقع ، وأمثال ذلك .

وهذا يفسر لنا سبب خلو كتاب الإحياء للغزالي من موضوع الجهاد ، مع أنه تعرض لشتى الموضوعات الإسلامية فيه ، في وقت كان المسلمون فيه بأمس الحاجة إلى الجهاد وإلى الدعوة إليه ، ذلك الوقت الذي بدأت فيه أوربا ترمي العالم الإسلامي بالجيوش الصليبية الجرارة .

وبدلاً من أن يشارك الغزالي رحمه الله في الجهاد ، ويحث الناس عليه ، كان يدعوهم إلى الخلوة والذكر ، واعتزال الناس ، والانصراف عن الدنيا ، واللاهة فيها ، ويعد ذلك جهاداً أكبر ، بينما يعد قتال الأعداء ، والمرابطة على الثغور ، وإعداد العدة لدفعهم ، وتحرير البلاد منهم جهاداً أصغر .

ويتضح هذا إذا قارنا موقفه مثلا بموقف الشيخ الجليل عز الدين بن عبدالسلام رحمه الله ، الذي كان له دور بارز وكبير في حروب التتار ، وخاصة في معركة عين جالوت ، أو إذا قارناه بموقف شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن تيمية رحمه الله ، الذي تبنى بنفسه الدعوة الى جهاد التتار أيضاً ، وشارك فيه باللسان وباليد ، حين فزع الأمراء والحكام ، وفروا هاربين ، فنفخ في صدور الناس الإيمان والحماسة ، وأعاد إليهم الثقة والعزيمة ، حتى ثبتوا وقاتلوا ، وكان له فضل كبير في المعارك المظفرة التي أحرزها المسلمون حين ذاك .

كما أن من المآخذ الكبيرة على الغزالي رحمه الله إكثاره من رواية الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وخاصة في كتابه الأشهر الإحياء ، مما كان له أثر كبير ضار في نشر هذه الأحاديث وإذاعتها بين الناس ، بسبب ما كسبه الكتاب من شهرة ورواج ، فأخذ الناس مافيه دون تحقيق بناء على الثقة بالمؤلف ، ويكفيك أن تنظر إلى تخريج الحافظ العراقي رحمه الله لأحاديثه لتطلع على العدد الهائل من

الأحاديث الساقطة التي أوردها في الكتاب ، والتي صارت مصدراً للأفكار الخاطئة ، والمفهومات المنحرفة .

ونحن إذ نسجل على الغزالي رحمه الله الأخطاء السابقة وغيرها ، فإننا لا نستجيز لأنفسنا الحكم عليه بالكفر والمروق ، ومن يتهمنا بذلك فهو مفتر كذاب .

وعلى كل حال فإن بيان الرأي المفصل في الغزالي هو بحاجة إلى كتاب خاص ، ولعل الله ييسر ذلك فيما بعد ، وحسبي الآن ما بينته .

تنبيه هام : ولعل البوطي أو غيره يتعلقون بأقوال ينسبونها إلى بعض السلفيين ، كالأقوال التي نقل أنها قيلت في الشيخ الحامد رحمه الله ، وفيها غلو وإسراف ، أو كلام غير لائق ، ثم يتوصلون من ذلك إلى تخطئة السلفيين عموماً ، ومهاجمتهم واستباحة الطعن فيهم .

ولذلك فإننا نعلن هنا للجميع بأن السلفيين ليسوا مسؤولين عن كل كلمة يقولها أي واحد منهم ، ولا يجوز أن يحمّلوا تبعتها ، ولكنهم مسؤولون عن الكتب التي يصدرها شيخهم وأستاذهم ، بالإضافة إلى ما يتبنونه من الكتب الأخرى .

وأما ما ينقل عن بعضهم من الكلام الشاذ غير المقبول ، فيجب التثبت والتحقق منه أولاً ، حتى لا نصيب أحداً بجهالة ، فإذا صح ذلك عنه فينبغي أن يحمل قائله وحده تبعته ، وليس من العدل والإنصاف في شيء أن تحمل مجموعة كبيرة من الناس وزر انسان أخطأ أو غالى . ونعتقد أن كل سلفي عنده من الشجاعة ما يجعله مستعداً لتحمل مسؤولية ما يقوله أو يفعله ، والتراجع عن الخطأ إذا تبين له .

٣ – وأما زعمه أننا نسب الأئمة الأربعة ونشتمهم ، وننتزع الثقة بهم من قلوب الناس ، فهذا أيضاً كذب صراح ، وافتراء خالص ، ونحن أيضاً نطالبه

بالدليل على هذا الاتهام الظالم ، ونحن عارفون أنه ليس عنده إلا الظنون الشيطانية ، والأوهام الفاسدة .

وقد كنت بينت (ص ٤٧ - ٥٨ من كتابي) رأينا في الأئمة المجتهدين وإجلالنا لهم ، وحبنا إياهم ، وبراءتنا ممن يطعن فيهم ؛ وأن طريقنا هو طريقهم ، وأننا ندعو للاقتداء بهم ، كما بينت بصراحة أن مشكلتنا هي مع المقلدين والمتعصبين وليست مع الأئمة والمجتهدين رضوان الله عليهم ، كما دعوت في ص ١٥٦ إلى دراسة كتاب الله وسنة رسوله وكتب الأئمة والمجتهدين للوصول إلى العلم الصحيح ، وحتى يخرج منا العلماء الحقيقيون .

ورغم هذا كله فإن البوطي يعود اليوم ليتهمنا بالطعن في الأئمة وبغضهم ، فما رأي عقلاء الدنيا في تصرفه هذا ؟ وهل يستغفل القراء ويتجاهل الحقائق إلى هذه الدرجة ؟ ترى هل هو حقاً لم يقرأ ما كتبته ولم يطلع عليه ، وإذن فكيف يسمح لنفسه بالرد عليه ، أم أنه اطلع عليه وقرأه ولكن الحقد والحسد حملاه على تجاهله؟

وأياً ما كان فإنها بلية ، وما أصدق أبا الطيب طيب الله ثراه إذ قال في أمثال هذا الرجل :

ومن البلية عذل من لا يرعوي عن غيه وخطاب من لا يفهم

ونحن ندرك سبب إصرار الدكتور على افترائه هـــذا ، إنه إن تنازل عنه فسيفقد آخر سهم يتاجر به ضدنا ، ويسقط من يده أكبر مبرر لحربنا والطعن بنا ؛ وهو لذلك يتشبث به ، ولو أقمنا له ألف دليل على بطلانه .

إن ما بينته في كتابي إنما هو نقد علمي بناء ، أردت منه بيان خطأ المقلدين المتعصبين الذين يجعلون كلام الفقهاء كأنه كلام الله سبحانه ، لا تجوز مخالفته ، ولا مناقشته ، ويتهيبون من البحث العلمي الحر ، مما ينأى عن خلق الإسلام وبساطته فنحن نعرف بأن الصحابة رضوان الله عليهم كان يخطىء بعضهم بعضا دون تحرج ويتناقشون فيما بينهم ، ولم يعد أحد مناقشتهم واختلافهم وتخطئة بعضهم بعضا سباً وشتماً وردحا وقلة أدب . وكذلك كان التابعون وتابعوهم والأئمة والمحققون

من العلماء، ولم يكن عندهم هذا التقديس الزائد للعلماء ومعاملتهم كأنهم أنبياء معصومون

إن النقد العلمي البناء هو الضمان الكبير لعدم الانحراف ، وإن الأمم التي تريد أن تنهض وترقى هي التي تسلك سبيل النقد الذاتي لأخطائها وانحرافاتها ، لأنها بسكوتها عنها فإنما تعمق الهوة ، وتمكن للانحراف والخطأ ، وإن ديننا هو الذي علمنا أن نصدع بالحق، وألا نخاف فيه لومة لائم .

وإن الكاتب والعالم والخطيب إذا عرفوا أن هناك ناساً يقرؤون ما كتبوا ، ويسمعون ما خطبوا ، وينقدون ما أخطؤوا ، فإنهم سيدققون في كل مايكتبونه أو يقولونه ، وسيفكرون جيداً فيه ، ويراجعون الأصول ، ويثبتون من النقل، ويبتعدون عن كل قول ضعيف ، أو فكرة مهلهلة ، لأن وراءهم أعيناً مفتحة ، وعقولاً مفكرة ، تراقب كل شيء ، وتزن كل قول ، وحين ذلك يرتقي الفكر ويرتفع المستوى ، وتجود البحوث .

أما إذا علم الكتاب والعلماء والخطباء أن الناس يأخذون كل ما يقولونه على عواهنه ، ويصدقون كل مايسمعونه دون مراجعة أو نقد، فإنهم سيهملون المراجعة والتثبت والتجويد ، ولا يبالون بما يلقونه إليهم ، ولا يحفلون بما يحشون به كلامهم من الأخطاء والخرافات والأباطيل .

إن نقدنا للعلماء ومناقشتنا إياهم وردنا عليهم بشرط أن يكون ذلك مرفقا بالأدب والاحترام ، إن ذلك كله ليس شتماً لهم ولا تنقصا منهم ، لأن الحق أغلى وأعظم من الرجال ، ولأنه لا شيء يميت الحقيقة مثل المداهنة والتملق ، والخوف من قول الحق وتقديس الرجال .

إنه لا يخاف من النقد إلا أصحاب الباطل وأهل الأهواء ، الذين يريدون أن يلبّسوا على الناس أفكارهم ، ويقصوهم عن الحق بشبهات وتلبيسات ، ولذلك تراهم يضيقون ذرعا بكل نقد ، ويتبرمون بكل تعقيب ، أما أصحاب الحق فهم واثقون من حقهم ، ومن سلامة طريقهم ، وصواب رأيهم، ولذلك تراهم يرحبون بكل نقد ، ويسرون بكل تعقيب ، لأن قصدهم الحق والحق وحده .

إننا بهذه المناسبة نعيد القول : إننا لسنا ضد الأئمة المجتهدين ، ولكن ضد مقلديهم المتعصبين ، وخاصة منهم المتأخرون، الذين ضعف وازع الدين في نفوسهم، وأسفّوا في الكتابة ، وبعدوا عن روح الفقه الصحيح ، وكان المذهب عندهم أغلى وأعظم من قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ ، والذين أخذوا يحتالون على النصوص الشرعية لإباحة الحرام، ويشوهون تعاليم الدين الحنيف، بما يجعلها هزأة وضحكة أمام الناس ، من أمثال تلك الافتراضات والحماقات التي ذكرت بعضها وجمدوا على التقليد وحرموا الاجتهاد .. الخ

فإن كان أولئك أئمة البوطي الذين يعنيهم بقوله : إنني هاجمتهم وذممتهم ، فأنا أعترف صراحة بأنني قد ارتكبت هذه الجريمة، لقد تهجمت عليهم فعلا، وسخرت منهم حقيقة، وحملت على انحرافاتهم ، وانتقصت من كتبهم، وحذرت من طريقتهم.

إنني أهنىء البوطي بأئمته هؤلاء ، ولكنني أبين له من هم أئمتنا وقدوتنا الذين نجلهم أعظم الإجلال ، ونحترمهم أكبر الاحترام .

إن الأئمة عندنا هم الذين يسلمون قيادهم لكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ويبذلون جهدهم لفقهها وجعلها أساسا للأحكام ، ومرجعا عند الخلاف .

إنهم أولئك الأعلام الشوامخ ، والفقهاء الأكابر ، الذين ملأ احترام الكتاب والسنة نفوسهم ، ولم يستجيزوا لأنفسهم إبداء رأي ما إذا وجد نص فيها . وأما من ليس كذلك فليس بإمام عندنا ، ولا يستحق أي احترام أو تبجيل .

إن الأئمة عندنا هم أولئك العلماء الأتقياء، والمخلصون الورعون ، الذين نصحوا تلامذتهم باتباع الكتاب والسنة ، وترك كل قول من أقوالهم إذا وجدوه معارضا شيئا فيها ، والضرب به عرض الحائط .

إنهم ثلة من الأولين وقليل من الآخرين .

إنهم أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ، والأوزاعي والثوري والليث وابن عيينة ، وابن جرير وابن حزم ، وابن عبد السلام والنووي ، وابن دقيق العيد ،

وابن تيمية وابن القيم وابن كثير ، والذهبي وابن حجر وأمثالهم رضوان الله تعالى عليهم ، ورحمته وبركاته على أرواحهم الطاهرة المطهرة .

هؤلاء ـ يا أخي المسلم ـ أئمتنا الذين نباهي بهم الدنيا ، ونفاخر بهم العالم ، فهنيئاً لنا بهم ، ووفقنا الله تعالى لاتباع سبيلهم ، والسير على دربهم .

أما أئمة البوطي الذين يغار عليهم ، ويدافع عنهم ، ويدعي أن الأقدار هيأته لحمايتهم ، ونفض الغبار عنهم ، فليسوا هؤلاء الأعلام الكرام ، فيما يظهر لي ، وإنما هم صنف آخر يختلف عنهم كثيراً ، إنهم أولئك المتأخرون الجامدون المتعصبون ، الذين جعلوا المذهب أساسا وأصلا ، والكتاب والسنة تبعا وفرعا ، إنهم الذين قال قائلهم : كل آية تخالف مذهبنا فهي مؤولة أو منسوخة ، وكل حديث كذلك فهو مؤول أيضاً أو منسوخ ، إنهم أمثال الكرخي والباجوري والشرنبلالي وحمادة ، ومن سار على طريقتهم ، واقتفى أثرهم .

إننا سنستمر في تمجيد أئمتنا والإشادة بذكرهم ، والدعوة إلى منهجهم ، وليستمر البوطي في تمجيد أئمته والدفاع عنهم ، والإطناب في ذكرهم .

فحسبكم هذا التفاوت بيننا فكل إناء بالذي فيه ينضح

شبهة وتبديدها :

وبعد أن بينت للجميع رأينا السليم الواضح في الأئمة ، وبددت الشبهات التي تثار ضدنا ، وكشفت الأكاذيب أسقط في يد الدكتور ، وحار فيما يقول للناس ، فجمع فكره ، وجاءه المدد من بعض أمثاله ، فتفتقت أذهانهم عن أحبولة جديدة يتعلقون بها لإثارة الغبار حول موقفنا من الأئمة ، فوجدوا بعد بحث تعليقا صغيراً كتبه أستاذنا على حديث ورد في مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذري (٢/٣٠٨) وفيه أن المسيح عليه السلام سيحكم بين المسلمين بكتاب ربهم وسنة نبيهم ، فرأى أستاذنا أن المجال مناسب ليعلق على الحديث باختصار شديد ، فكتب :

« هذا صريح في أن عيسى عليه السلام سيحكم بشرعنا ، ويقضي بالكتاب والسنة ، لا بغيرهما من الإنجيل أو الفقه الحنفي ونحوه » .

والذي دعاه إلى ذلك ، أنه قد ثار نزاع حول الشريعة التي سيحكم بها المسيح عليه السلام ، وتنازع فيه فريقان مبطلان، الأول النصارى الذين ادعوا أنه سيحكم بالإنجيل لأنه كتابه ، والفريق الثاني بعض متعصبة الحنفية الذين زعموا أنه سيحكم بمذهبهم ، ورووا في ذلك قصة طويلة سخيفة ، ليثبتوا بها الكرامة لإمامهم.

وخلاصة هذه القصة أن الخضر[1] عليه السلام كان يتعلم أحكام الشريعة من الإمام أبي حنيفة ، فلبث على ذلك خمس سنوات ، فلما مات استأذن الخضر ربه في أن يأذن لأبي حنيفة أن يعلمه الفقه من قبره ، واستمر الخضر خمسا وعشرين سنة أخرى حتى أتم الفقه ، ثم إن الله تعالى أمره أن يذهب إلى مدينة فيما وراء النهر ، ويعلم شابا اسمه أبو القاسم القشيري ما تفقهه من أبي حنيفة مكافأة له على بره بأمه ، فتعلم أبو القاسم ذلك في ثلاث سنين ، وبرع في العلم ، وصنف ألف كتاب ، وصار صاحب كرامة وشهرة ، فوضع كتبه في صندوق ،وأعطاه أشهر تلاميذه ، وأمره أن يرميه في نهر جيحون ، وضن التلميذ به فلم يرمه ، ولكن الشيخ عزم عليه أن يرميه ، ففعل فرأى الماء ينشق وتخرج يد فتأخذ الصندوق ، وسألها التلميذ عن أمرها ، فقالت : إني موكلة بحفظ أمانة الشيخ . وسأل التلميذ شيخه عن السر ، فأنبأه أن المسيح عليه السلام إذا نزل يضع الإنجيل بجنبه ،ويسأل عن الكتاب المحمدي الذي أمر أن يحكم به بدلاً من الإنجيل، فيطوفون الدنيا ، فلا يجدون شيئا ، فيحار المسيح ويسأل ربه ماذا يفعل ، فيأمره أن يذهب إلى نهر جيحون ، ويصلي ركعتين ، وينادي أمين صندوق أبي القاسم ، فيفعل

---

(١) كل ما يروى عن بقاء الخضر عليه السلام حيا هو باطل موضوع ، كما بين ذلك الامام ابن القيم في رسالة المنار المنيف .

وينشق الماء ، وتخرج اليد الصندوق ، فيأخذه ويفتحه ، فيجد فيه ختم أبي القاسم نفسه ، فيجيبي الشرع بذلك الكتاب .

وقد نقل الشيخ علي القاري في كتابه « المشرب الوردي في مذهب المهدي » القول والقصة السابقتين ، وذكر أن الكتاب الذي ورد فيه اسمه « أنيس الجلساء » ثم رد على ذلك من ناحية النقل والعقل ، وبين بطلانه بما لا يدع مجالاً للشك .

والظاهر أن القصة والقول السابقين قد شاعا بين كثيرين من الحنفية حتى عند العلماء الموثوقين منهم ، ونقلوه وصاروا يفتخرون به على أهـــل المذاهب الأخرى ، الذين اضطروا إلى الرد عليهم بشدة ، كما فعل الشيخ محمد بن عبد الرسول البرزنجي[1] الحسيني الشافعي ، فقد قال في كتابه « الإشاعة لأشراط الساعة » ص ٢٢١ و ٢٢٢ : « وقع لبعض جهلة عوام الحنفية أنه ادعى أن كلاً من عيسى والمهدي يقلدان مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ، وذكره بعض مشايخ الطريقة ببلاد الهند في تصنيف له بالفارسية ، شاع في تلك الديار ، وكان بعض من يتوسم بالعلم من الحنفية ، ويتصدر للتدريس يشهر هذا القول ويفتخر به ، ويقرره في مجلس درسه بالروضة النبوية ، فذكر لي ذلك ، فأنكرته ، فلما بلغه إنكاري نسبني إلى التنقيص في حق الإمام أبي حنيفة ، وحاشاه من ذلك ، ولو سمعه الإمام أبو حنيفة لأفتى بتعزيز أو تكفير قائله .. » ثم روى أنه اطلع على كتاب الشيخ القاري وقال : « فلننقل كلام الشيخ علي هنا مختصراً ، فإنه أعون على قبول عوام الحنفية ، فإنهم جامدون على تقول أهل مذهبهم وإن لم يتعلق بالفقه .. » .

ونقل قول متعصبة الحنفية السابق أيضاً العلامة محمد صديق حسن خان في

---

(١) هو فقيه شافعي كبير ، ولد بشهرزور في قرية برزنج سنة ١٠٤٠ هـ ، وكان مدرساً في الروضة الشريفة بالمسجد النبوي ، وقد ترجم له الذهبي في نفحاته .

كتابه القيم « الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة » ص ١٦٢ و ١٦٣ ورد عليه .

وقد كان غرض أستاذنا من التعليق السابق أن يبين بطلان دعوى النصارى، وبطلان دعوى متعصبة الحنفية في الوقت نفسه ، وتقرير ما قرره الحديث المذكور من أن المسيح عليه السلام سيوحي الله تعالى إليه شريعة محمد ﷺ فيحكم بها ، ولن يحكم بالإنجيل ، ولا بالمذهب الحنفي .

والغريب أن البوطي بدلاً من أن يشارك الشيخ في استنكار رأي متعصبة الحنفية ، وبدلاً من مشاركتنا الإيمان بخطر التعصب المذهبي وضلاله ، وما يؤدي إليه من الأقوال المنكرة الممجوجة ، إنه بدلاً من ذلك كله انصب بالحملة والتجهيل والإنكار على شيخنا ، وادعى أنه يقصد من عبارته السابقة إلى التسوية بين الإنجيل والمذهب الحنفي ، ليقرر أن كليهما باطلان ، وأطال في تهويل الأمر وتعظيمه كما هي عادته ، والحكم بالظن الآثم الذي نهى الله عز وجل عنه كثيراً ، وقال فيه رسولنا الكريم ﷺ : « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث »[1] .

والحقيقة أن اتهام البوطي هذا ليدل على جهل كبير باللغة وبالشرع ، كما يدل على المغالطة والرغبة في تضليل الناس وإثارة الغوغاء .

فأما الجهل باللغة فيتضح من تفسيره عبارة الشيخ بما يخالف قواعد النحو ، وأسلوب العرب ، ذلك أنه ليس هناك في معاني (أو) الكثيرة التي وردت في عبارة الشيخ (الإنجيل أو الفقه الحنفي) ، والتي أوردها العلماء ، معنى التسوية بين معطوفها والمعطوف عليه بها ، وقد أورد العلامة ابن هشام رحمه الله معاني (أو) الاثني عشر التي يذكرها النحاة ، وبعضها ضعيف لا يثبت ، ولم يورد فيها معنى التسوية أبداً ، بل بين أن الغالب فيها أن تأتي للتخيير والاباحة والشك ،

---

(١) متفق عليه .

وقد ترد لمطلق العطف كالواو تماماً، مثل (أو) الواردة في عبارة الشيخ السابقة، ولم يذكر أحد من النحاة أنها تأتي بمعنى التسوية ، وانظر إذا شئت كتاب مغني اللبيب مثلا (١/٥٩ - ٦٥)، وشرح ابن عقيل (٢/١٨١ و ١٨٢) وجامع الدروس العربية للغلاييني (٣/٢٤٧ و ٢٤٨) وغيرها .

وشبيه بعبارة شيخنا قولُ النبي ﷺ : « تقطع الصلاةَ المرأةُ والحمارُ والكلبُ ، ويقي ذلك مثلُ مؤخرة الرجل »[١] ، فقد قرن النبي ﷺ المرأة مع الحمار والكلب ، ومع ذلك فلم يقل أحد ممن يعتد به من العلماء : إن الواو هاهنا تفيد التسوية، وإن النبي ﷺ أراد من ذلك التسوية بين المرأة وبين الحمار والكلب في القيمة والقدر .

إنه لا يمكن أن يخطر ببال أحد أن النبي ﷺ يجعل قيمة المرأة كقيمة الحمار أو الكلب ، فالآيات الكريمة والأحاديث الشريفة متضافرة على تكريم المرأة ورفع قدرها ، وجعلها كالرجال فيما عدا منزلة القوامة ، وذلك مثل قوله سبحانه : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ، والرجال عليهن درجة »[٢] وقوله ﷺ : « إنما النساء شقائق الرجال »[٣] .

وكل الذي فهمه العلماء من مراد النبي ﷺ من الحديث المذكور هو بيان الأشياء التي تبطل صلاة المصلي إذا مرت أمامه ، دون أن يكون بينه وبينها ستر أو حاجز كمؤخرة الرجل.

---

(١) رواه مسلم .

(٢) البقرة ٢٢٨ .

(٣) رواه الدارمي (١/١٩٥) والبزار عن أنس ، ورواه أحمد وأبو داود والترمذي عن عائشة ، وقال ابن القطان : هو من طريق عائشة ضعيف ، ومن طريق أنس صحيح .

ومثله تماما قول شيخنا : إن المسيح عليه السلام سيحكم بالكتاب والسنة ، وليس بالإنجيل أو الفقه الحنفي ، فليس فيه ما يفيد التسوية بين الأمرين لغة ولا شرعا ، بل كل ما تفيده العبارة المذكورة ، نفي أن يكون حكم المسيح بالإنجيل أو المذهب الحنفي ، ولو كان في هذا القول أي مؤاخذة لكان في قول النبي ﷺ السابق مؤاخذة مثلها أو أشد منها .

ومما سبق تعلم أن الدكتور البوطي حاول الاصطياد في الماء العكر ، وأراد أن يحمّل الكلام ما لا يحتمله ، وتكلف التأويلات البعيدة والاحتمالات الغريبة ، المخالفة للغة والنحو ، وكان مثله كمثل الذي يتعلق بقشة أو خيط عنكبوت ، كل ذلك من أجل غرض واحد ، وهو أن يسيء إلى مقام أستاذنا الكريم خصوصا ، وإلى دعاة السنة عموما .

وقد كان مثله مثل من قال الله تعالى فيهم : « فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة »[1] .

ألا قاتل الله التحامل والهوى والحقد والحسد ، فإنها تدفع الإنسان إلى الأفعال الغريبة ، والتصرفات المضحكة ، التي تجعله موضع سخرية الناس وازدرائهم ، وهي كذلك تقلب عند صاحبها الحق الذي يقوله الآخرون باطلا ، والباطل الذي يقوله صاحبها حقا ، وتمكن الشيطان من التلاعب به من حيث لا يشعر .

فاللهم أعذنا من ذلك « ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤوف رحيم »[2] .

---

(١) آل عمران ٧ .

(٢) الحشر ١٠ .

٤ ـ اتهامه السلفيين بالتحرش بالعلماء وإيذاء الناس

اتهم البوطي في ص ٩٢ و ١١٥ من لامذهبيته السلفيين ، بأنهم يعترضون الأئمة والعلماء ، ويتحرشون بالناس ، ويجادلونهم في اجتهادات الأئمة ، ويضللونهم ويثيرون معهم المشاكل والخصومات لحملهم على آرائهم ، كما ادعى في ص ٩ أن دعوتهم ثقيلة على القلب ، موغلة في الباطل .

وجواباً على هذا الافتراء البوطي أقول :

إن ادعاءه بأن السلفيين يثيرون المشاكل مع الناس لحملهم على آرائهم هو غير صحيح بالمرة ، والواقع الذي عشناه يكذب ذلك ، وهو يذكرنا ثانية وثالثة بالمثل العربي : رمتني بدائها وانسلت ، فهذا الذي يتهمنا به البوطي إنما هو واقع المقلدين المتعصبين عموما ، وواقعه هو بالذات خصوصا ، ويكفيك مثالاً على ذلك ماجرى بيننا وبينه . فمن الذي تحرش منا بالآخر ، واعترض عليه ، وجهّله وسفهه ، وبدأ بمهاجمته في الدروس والخطب والكتب ؟ أنحن أم هو ؟

ليقل الدكتور دون غمغمة ولا مواربة : من الذي غمز في كتابه فقه السيرة (٢ / ١٢٥ ط ١) منذ نحو خمس سنوات ، من أستاذنا الفاضل ، وعرّض به حين وصفه بأنه بعض الجهال[1] ، لا لشيء إلا لمخالفته رأيه في جواز قضاء الصلاة الفائتة عمدا ، مع انه لم يكن سبق لأستاذنا أو لأحد من السلفيين أن تعرض له

---

(١) مما تجدر الاشارة إليه أن هذا الوصف متوجه إلى عدد من الائمة كابن عبدالسلام وابن القيم وابن حزم رحمهم الله ، لأنهم يقولون بمقالة السلفيين المذكورة نفسها ، فانظر الى هذا الأدب البوطي الرفيع ، ثم تذكر معي تبجحه في ص ٥ بأنه لم يتنزل عن علياء النقاش العلمي إلى الغمز واللمز من الآخرين !

بشيء ؟ ومن الذي قال عن السلفيين (٢/٥٢ان كتابه المذكور) إنهم ضلوا بسبب إنكارهم التوسل بذاته (ص) بعد وفاته[١]، وإن قلوبهم لم تشعر بمحبة النبي ﷺ، وأنهم على جهل عجيب جداً ؟ .

ومن الذي اتهمهم بأسوأ مظاهر التسرع والجهل لإنكارهم القيام للقادم[١] ؟ ومن الذي تعالم على أستاذنا وتحرش به في (٢/١٦٧ و ١٦٨ و ٢٩٠ و٢٩١ من فقه السيرة) حين انتقد بعض تعليقاته على كتاب فقه السيرة للغزالي ؟

وقل الأمر نفسه بالنسبة إلى متعصب آخر هو الدكتور نور الدين العتر ، الذي سأتحدث عنه فيما بعد ، والذي شاء هو الآخر أن يتحرش بنا ، ويطعن فينا ويغمز منا ، دون أن يسبق لأحد منا أن ذكره بخير أو شر .

وليس البوطي والعتر هما أول من هاجمنا وتحرش بنا ، فقد سبقهما إلى ذلك كثيرون ، منهم الشيخ محمد خير القادري والشيخ حمدي الجويجاتي والشيخ عبد الله الحبشي ، الذين تعاونوا منذ أربع عشرة سنة وأصدروا عدة رسائل بعنوان (الإصابة في نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة) هاجموا فيها دعاة السنة وافتروا عليهم ، وطعنوا فيهم بالباطل .

إن الذي له بعض اطلاع على ما حدث وما يحدث ، ليعلم بالتأكيد أن خصوم دعاة السنة في الأعم والأغلب من الحالات هم الذين يهاجمونهم ويتحرشون بهم ، ويثيرون معهم المشاكل والخصومات ، ويملؤون قلوب العامة بغضاً لهم وحقداً عليهم ، لعل دونها بغضهم للكفار ومعاداتهم لهم ، ويحذرونهم من الاتصال بهم ، ويستمرون في السخرية منهم ، والطعن فيهم .

وإذا بحثت عن جريمة دعاة السنة التي من أجلها يفعل المقلدون ذلك كله ،

---

(١) كان بودنا بحث هذه الأمور التي هاجم البوطي رأينا فيها ، والرد عليه بتفصيل ، ولكن آثرنا إفرادها برسالة او رسائل مستقلة ، نرجو أن يتاح نشرها قريباً إن شاء الله .

وجدت أن أعظمها ما ذكره البوطي في ص ١٢ ، أن دعاة السنة لايقبلون من المشايخ أي حكم شرعي إلا إذا بينوا لهم الدليل الصحيح عليه ، ولا يرتضون لأنفسهم أخذ القول على عواهنه ، كما يفعل المقلدون تقليداً أعمى .

إن جريمتهم الكبرى إذن هي أنهم يريدون أن يكونوا في أمور دينهم - كما أمرهم الله تعالى - على بصيرة ، ويحبون أن يتثبتوا من الأحكام الشرعية التي يأخذونها ويعملون بها .

والغريب أن الذين يدَّعون العلم والفقه بدلاً من أن يسروا ويفرحوا ، لهذا الحرص منا على معرفة الحق ، والتثبت فيه ، تراهم يغضبون أشد الغضب ، وما سبب ذلك إلا جهلهم وعجزهم عن التدليل على الأحكام التي يتعبدون الله بها .

إن كل ما فعلناه ونفعله هو أننا اخترنا - عن يقين واقتناع - المنهج السلفي ، القائم على تحكيم الكتاب والسنة في كل شيء ، وإنكار ما طرأ على الدين ، ونبذ ما ابتدع فيه ، ورفض ما خالفه ، وأخذنا في تفهم الإسلام الصحيح ، والتفقه في أحكامه وتعاليمه ، فوجدنا أن الإسلام في وادٍ ، والمسلمين في وادٍ آخر ، وجدنا شركيات كثيرة متفشية بين العامة والخاصة ، دون أن يوجد أحد - إلا في القليل النادر - ينبه عليها ، ويحذر منها .

ووجدنا البدع ذائعة ، والخرافات شائعة ، والسنن مندثرة ، والدين الحق غريبا ، لا يكاد يعرفه أو يتمسك به أحد ، ولم نكد نجد أحداً يدعو إليه أو يدل الناس عليه .

ووجدنا الأحاديث الضعيفة والمكذوبة على النبي ﷺ ، تلهج بها ألسنة الأئمة والخطباء والمدرسين ، وتبنى عليها الأحكام الكثيرة والمفاهيم المختلفة المجافية للاسلام ، دون أن يستنكرها أحد ، أو يفطن إليها .

ووجدنا المخالفات الكثيرة للكتاب والسنة في الفقه المذهبي الذي يتعبد به

أكثر الناس ، ولم نجد أحداً يجرؤ على نقدها ، وبيان الحق فيها .

فأخذنا نبين ذلك كله للناس ، قياماً بواجب الدعوة الى الله عز وجل ، وتبييناً للحق الذي أخذ الله ميثاق الذين أوتوا العلم على أن يبينوه للناس ولا يكتموه ، كما قال سبحانه : « إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى ، من بعد ما بيناه للناس في الكتاب ، أولئك يلعنهم الله ، ويلعنهم اللاعنون »[1] وقياماً بواجب النصيحة للمسلمين ، الذي هو من مقتضيات الدين ومن مستلزماته ، وغيرة على دين الله سبحانه ، ورحمة بإخواننا وحباً لهم ، لقد أخذنا بسبب ذلك كله ، نطبق ما تعلمناه على أنفسنا وأهلينا ، ونرشد إليه إخواننا وأصدقاءنا ، بالأسلوب العلمي الهادىء ، القائم على الحجة والدليل ، وبطريق الحكمة والموعظة الحسنة ، ولم نثر خصومة مع أحد ، ولم نحاول أن نحمل أحداً على آرائنا ، ولم نسفّه الآراء الأخرى ، ولكن الآخرين هم الذين جابهونا بالإنكار والتضليل ، وهم الذين كانوا يثيرون معنا المشاكل ، ويستفزون ضدنا العامة والدولة ، ويقابلوننا بالسخرية والهزء ، ويحاولون تشويه دعوتنا ، وطمس حقيقتها ، بل والقضاء عليها ، دون أن يتقيدوا بالمناقشة الفكرية ، ودون أن يلتزموا بالأسلوب العلمي .

فإذا اختلفنا معهم في مسألة الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان مثلا ، وأنكرناها وعددناها بدعة ، بناء على ما توفر عندنا من الأدلة انطلق خصومنا يفسرون ذلك على غير وجهه ، فيزعمون أننا لا نحب النبي ﷺ ، وأننا نستاء من الصلاة عليه . بل قد ادعى البوطي زوراً وبهتاناً أننا نتهم من يفعل ذلك بالشرك .

وإذا أنكرنا التوسل بذاته ﷺ أو ذات غيره ، لأننا رأينا من الوجهة العلمية البحتة ، أن الأدلة الشرعية متضافرة على المنع من ذلك قامت قيامة المذهبيين المتعصبين ، وادعوا أن إنكارنا التوسل إنما هو بسبب بغضنا للنبي ﷺ ، وإن قلوبنا لم تشعر بمحبته ﷺ ، تماماً كما فعل البوطي في فقه السيرة (٢/٥٢) .

---

(١) البقرة ١٥٩

وإذا حدث أن رأى السلفيون الحق مع الامام ابن حزم وابن عبد السلام رحمهما الله، في منع قضاء الصلاة الفائتة عمداً، وأبدوا وجهة نظرهم هذه، أخذ المذهبيون يدّعون أن هذا ضلال، وأن قائل ذلك هو بعض الجهال ـ تماماً كما فعل البوطي في فقه السيرة (٢/١٢٥) ـ .

وإذا خالفنا مذهباً ما في مسألة من المسائل التي رأينا ضعف دليله فيها، أقاموا علينا النكير، واتهمونا بأننا أعداء الأئمة، وحاقدون عليهم، أيضاً تماماً كما فعل البوطي في لامذهبيته الخائبة ص ٩٠ .

وإزاء هذا الموقف الحاقد علينا والمعادي لدعوتنا، والظان بنا ظن السوء، كنا نجد أنفسنا مضطرين للدفاع عن أنفسنا، والرد على خصومنا، لتبديد الشبهات التي يثيرونها، وإزالة الشكوك التي يطلقونها .

ولو كان خصومنا منصفين معنا، أو متقيدين بتوجيهات الاسلام، فتركونا ندعو إلى الله عز وجل بالمنهج السلفي الذي آمنا به، واقتنعنا بصحته، دون أن يعتدوا علينا، أو يشوهوا دعوتنا أو يسيئوا الظن بنا، أو يفتروا علينا، ولا بأس عليهم من أن يناقشوا آراءنا، ويردوا عليها، ولكن بشرط أن يكون ردهم بناء قائماً على إحسان الظن، وقاصداً النصيحة والخير، ومنصفاً يقبل الحق إذا رآه، ويرجع عن خطئه إذا اطلع عليه، أو نبه إليه، لو أنهم فعلوا ذلك لما رأوا منا ـ شهد الله ـ إلا كل تكريم وتقدير، وكل احترام وتبجيل، وكل محبة ومودة، ولما ازداد الصف الاسلامي بذلك إلا تماسكا وتضامنا .

وليدعُ كل فريق إلى فكرته دون إنكار من أحدهما على الآخر، وليترك الناس يختار ما يقتنعون به، وما يجدونه أرجح وأصح، ثم الله يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون .

« قل : كلٌ يعمل على شاكلته، فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا »[1] .

---

(١) الاسراء ٨٤

إن هذا ما نقوله للدكتور البوطي جواباً على ما عرضه علينا ص ٩١ من أنه لا ينكر علينا أن تكون لنا اجتهاداتنا التي نراها ونتبعها ، بشرط ألا نثير مع الناس المشاكل والخصومات بسببها ، أو نحملهم عليها ، ولكنا نضيف إلى ماسبق فنقول : إن الذي يعرض هذا العرض لا يسلك السبيل التي سلكتها معنا ، ولا يقف الموقف الذي وقفته من دعوتنا ، إذ كنت ماتني تهاجمنا وتضللنا وتفتري علينا ، وتشوه دعوتنا ، وتصورها للناس على غير حقيقتها ، بغية صدهم عنا ، وتضليلهم عن فكرتنا .

وأما إن كنت تريد أن ندعك وأمثالك تهاجموننا وتظلموننا ، وتسيئون إلى دعوتنا ، ثم نسكت على ذلك ، أو نرضى بالذلة ، أو نقنع بأن تبقى دعوتنا محصورة فيمن اقتنع بها ، دون أن نعمل على نشرها أو الدعوة إليها ، أما إن كنتم تريدون ذلك ، فاعلموا أن عرضكم هذا مرفوض أصلا ، ولا يمكن أن نقبل به أبداً ، لأنه تسليم منا بوأد هذه الدعوة المباركة بأيدينا ، ورضا بالذل والهوان ، وتخلٍّ عن الواجب الكبير الذي فرضه الله تعالى علينا وهو الدعوة إلى سبيله سبحانه ، وبيان الحق الذي أنزله للناس ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، في وقتٍ الناسُ أحوج ما يكونون فيه إلى ذلك .

وقد عرض أمثالكم من المقلدين مثل هذا على شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، واستعانوا عليه بالسلطان ، ولكنه رفض ذلك بشدة ، ورد عليهم رداً قويا مفحما من سبعة عشر وجها ، أبطل بها ما كانوا به يوسوسون[1] ، وتحمل السجن والاضطهاد ، والعذاب والتضييق في سبيل ذلك ، ولم يقبل بأنصاف الحلول ، أو بعطٍ الدنية من دينه أبدا .

وأما قول البوطي الأخير بأن دعوتنا ثقيلة على القلب ، موغلة في الباطل ،

---

(١) انظر الفتاوى الكبرى لابن تيمية بتقديم حسنين محمد مخلوف (٥/٤ - ٢١) .

فهو كلام أمثاله من أعداء الحق في كل زمان نفسه ، إذ يستغربون دعوة الحق ويستصعبونها ، لأنها تخالف ما اعتادوه ، وتجانب ما ألفوه ، وهم عبيد التقليد ، وأسرى العادة ، والتقليد جهل ، والعادة عبودية ، وأنى لجاهل مستعبَد أن يتذوق طعم العلم والحرية ، أو يتفهمها ؟

إن دعوتنا هي الرجوع إلى الكتاب والسنة ، وتحكيمها في كل نزاع ، واتباع منهج السلف الصالح ، واقتفاء أثرهم . فإن كان ذلك ثقيلا على قلب البوطي فياويله ثم يا ويله ! إنه قد ضل ضلالا بعيداً ، لأن دعوتنا هي الحق ، وماذا بعد الحق إلا الضلال ، ودعوتنا هي الهدى ، وماذا بعد الهدى إلا الزيغ والفتنة ؟ ودعوتنا هي اتباع الكتاب والسنة ، وماذا بعد اتباع الكتاب والسنة إلا اتباع الشيطان والهوى ؟

لقد لاحظنا من قبل وما زلنا نلاحظ أن البوطي يجهل دعوتنا ، ولكنه مع جهله هذا مصمم على أن يبقى جاهلاً بها ، وهو يصر على تفسيرها بما يتقوله علينا ، وبما يتوهمه عنا ، وهو غير مستعد الرجوع عن ذلك مهما بذلنا من جهد ، ومهما حاولنا من إقناع ، ولذلك فنحن نعترف بعجزنا عن معالجة أمره ، وندع أمره إلى الله سبحانه ، ولكننا واثقون بأن حقيقته ستنكشف للناس ، كما بيناها وأوضحناها ، وسيؤمن الناس بصدق أقوالنا فيه ولو بعد حين .

٥ ـ سخريته بالدعوة السلفية وتنقصه من دعاتها

ادعى البوطي في ص ٧ بأن السلفيين لا يصبرون على قراءة ما يكتب ، ولا يحملون أنفسهم على أكثر من تقليب صفحاته ، ثم يطلقون لأنفسهم ما يشاؤون من الكلام .

وتحدى في ص ٣٢ أرسخ دعاتهم ألا يصيبه الدوار ، وهو يحاول استخلاص حكم من النصوص الشرعية ، كما ادعى في ص ١١٥ أنه لو كلف أحد السلفيين

بقراءة ثلاث آيات من القرآن لأسمعك فيها فيضاً من اللحون والتكسير والأخطاء كما جزم في ص ١٣٢ بأن الأستاذ محمود مهدي لا يحسن فهم صفحة واحدة من كتابه (ضوابط المصلحة) .

وأخيراً ادعى في ص ٣٢ بأن كل ما يعرفه السلفيون من الفقه لايزيد على عشر مسائل .

وتدور هذه الادعاءات كلها حول محور واحد، هو السخرية بالدعوة السلفية ، والاستهزاء بدعاتها ، ومحاولة تنقصهم والطعن فيهم بأي سبيل .

ونحن لانبالي بسخرية الساخرين ، ولا استهزاء المستهزئين ، لأن ذلك من بدهيات الدعوة إلى الله سبحانه ، فما من مؤمن مصلح ، ولا من داعية حق إلا ورمي بذلك من قبل أعدائه ، لأنهم - وقد فقدوا الحجة والدليل - لم يعودوا يملكون إلا السخرية والاستهزاء ، فهم يطلقونها لينفسوا عما يصيبهم من غيظ وضيق ، وضجر وحنق .

وأنتقل الآن إلى الجواب على الاتهامات والطعون السابقة فأقول :

من الذي لا يصبر على قراءة ما يكتب ؟

١ - أما قوله : إن السلفيين لا يصبرون على قراءة ما يكتب ، ويطلقون الأحكام السطحية ، فهو - شهد الله - كذب فاضح ، وجهل فظيع ، وهو أيضاً يذكرنا بالمثل العربي السابق الذكر : رمتني بدائها وانسلّت . ذلك لأنه إن كانت ثمة دعوة تدعو إلى التثبت في الأمور ، والتحقق من القضايا ، والثورة على إطلاق الأحكام السطحية ، فهي الدعوة السلفية بدون شك ، لأنها دعوة البحث العلمي الهادىء ، ودعوة الحجة والبرهان، ولأن أعظم إنكارها على الآخرين إنما هو بعدهم عن الأسلوب العلمي ، وتخبطهم في الدراسة ، وعدم استنادهم في بحوثهم على أسس ثابتة ، وأصول راسخة .

لقد اتهمنا البوطي بأننا لا نصبر على قراءة ما يكتب ، وما دليله على ذلك ؟

لا شيء إلا الظن الذي لا يغني من الحق شيئا . وأما الحقيقة الناصعة التي يطالعها كل من عرف السلفيين وخبرهم ، فهي على العكس من ذلك تماماً . إننا ـ ولله الحمد والفضل ـ لا نطلق حكما إلا بعد تروٍ وتبصّر ، ولا نتبنى رأيا إلا بعد أن نشبعه دراسة وتمحيصا ، وانظر على سبيل المثال في أي كتاب من كتب أستاذنا الفاضل ، وقل لنا بربك : هل ترى فيه آراء عاجلة فجة ، أو أحكاماً سريعة متهورة ؟

كما أنني أعتقد أن كل من قرأ كتابي (بدعة التعصب المذهبي) ، علم علمَ اليقين أنني قرأت كل كلمة من لا مذهبية البوطي ، ودرستها بإمعان وفهم ووعي ، وهذا ما أتاح لي الرد على كل فكرة وردت فيها ، وما أظنني فاتني منها فائتة .

وأما البوطي فعلى العكس من ذلك تماماً والله ، لقد حاول أن يرد علينا في لا مذهبيته الجديدة فماذا صنع ؟ رد على نقاط قليلة ، وأغفل عشرات من الأمور الهامة البارزة ، كما بينت ذلك فيما سبق ، والأدهى من ذلك أنه قرر عنا أموراً تخالف تماماً رأينا الذي بينه شيخنا في كتبه ، كما تخالف ما بينته في كتابي . وهذا يدل أوضح دلالة على أنه لم يقرأ ما كتبنا ، ولم يحمل نفسه على أكثر من تقليب الصفحات ، بل إنني أظن أنه لم يقلب كل الصفحات ، ثم أطلق للسانه العنان ، وترك نفسه على هواها تخرج ما فيها من الأضغان ، ولذلك امتلأ كتابه بالدراسة الفجة والرأي الفطير ، ووقع في طامات لا يليق بإنسان يحترم نفسه ، ويحترم عقول قرائه أن يقع فيها .

وهاك مثلاً على ذلك . قال في ص ٥٤ : « لا ندري لماذا وجهت لجنة الرد على كتابنا هذا بصدد بيان هذه الحقائق ، وتنزيه العز بن عبد السلام عن الافتراءات التي أسندت إليه ، واستعاضت عن ذلك بالسباب والشتم فقط » .

وأرجو من القارىء الكريم أن يفتح فصل « هل كانوا مذهبيين متعصبين »

من كتابي وخاصة ص ٢٣٩ - ٢٤٢ ليرى الحديث المفصل الموضح عن العز بن عبد السلام رحمه الله ، وكيف أنه كان مجتهداً مطلقا ، ولم يكن ملتزماً بمذهب ، وكيف أنه لم يعبأ بمخالفة المذاهب الأربعة جميعا في بعض المسائل التي رأى الحق فيها عند غيرها ، وكيف أنه كان يدعو إلى ما يدعو إليه السلفيون نفسه ، ويحمل على الفقهاء المقلدين للمذاهب ، وينكر عليهم تعصبهم لها ، ومخالفة النصوص الصحيحة من أجل تمشية أقوالها ، وافتراض الاحتمالات البعيدة ، والتبريرات الغريبة ، من أجل عدم الخروج عن شيء مما فيها ، كأنها قرآن منزل لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا خلفه

فبالله عليك أخي القارىء ، هل وجمت عن بيان موقف العز بن عبد السلام ، ولم أرد على البوطي في شأنه ، أم أنني على العكس من ذلك تماماً ، نقضت بالدليل العلمي قوله ، وأبطلت زعمه ، وفندت مذهبه ؟

ترى هل قرأ البوطي ما كتبته ، أم أنه كان - هو لا نحن - الذي أطلق لقلمه العنان ، وترك لنفسه المجال لتصب ما فيها من الأحقاد ، دون أن تصبر على قراءة ما يكتب ، ودون أن تكلف نفسها أكثر من تقليب الصفحات ؟

أم لعله قرأ ما كتبته ولكنه لم يفقهه ، فتلك الطامة إذن والداهية ، أم أنه بسبب حنقه وغيظه لم يرَ ما كتبت ، فتلك أدهى وأمر ، فاللهم أعذنا من أن نكون كالذين لهم أعين ولكن لا يبصرون بها ، وتراهم ينظرون إليك وهم لا يبصرون .

وثمة أمثلة أخرى ، تدل بوضوح تام أيضاً على أن الدكتور عجول لا يصبر على قراءة ما يكتب ، مثل ما نقله عن رأينا في مسألة الصلاة وراء المخالف المذهب ، وغير ذلك مما سأبينه في الفصل الرابع إن شاء الله .

٢ - **وأما ادعاؤه بأنه لو كلف أحد** السلفيين بقراءة ثلاث آيات من القرآن لوقع في فيض من اللحون والتكسير والأخطاء ، فهذا من الكذب والافتراء

بحيث لا أحتاج لأكلف نفسي الرد عليه ، لأن القراء سيكفونني مؤنة ذلك ، فهم يعرفون أن عوام السلفيين وخواصهم ، هم - ولله الحمد - من أحرص الناس على تلاوة القرآن الكريم وضبطها وإتقانها ، وأنا أستطيع أن أتحدى كثيراً من تلامذة الدكتور في كلية الشريعة أن يقرؤوا القرآن بإتقان وجودة مثلما يقرؤه ابني الصغير ، الذي لا يجاوز التاسعة من عمره .

وإن كان في السلفيين من يخطىء في التلاوة - وهو قليل نادر - فهي أخطاء قليلة ، وليست كما وصفها - على عادته في المبالغة والتهويل - بأنها فيض من اللحون والتكسير والأخطاء ، وهؤلاء الإخوة معذورون في ذلك ، لأنهم عوام لم يتح لهم من الدراسة والتعليم ، ما أتيح لغيرهم ، وحسبهم فخراً وشرفاً أنهم لا يقصرون في الرغبة في قراءة القرآن بإتقان وإحسان ، ولا يقصرون في السعي وبذل ما يستطيعونه لذلك ، والله عز وجلَ لا يكلف نفساً إلا وسعها ، وهم مأجورون أجرين كما قال ﷺ : « الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة ، والذي يقرأ القرآن ، ويتتعتع فيه ، وهو عليه شاق ، له أجران »[1] .

٣- وأما قوله عن الأستاذ محمود مهدي استانبولي: إنه يجزم بأنه لا يحسن فهم صفحة واحدة من كتابه (ضوابط المصلحة) ففي هذا الكلام من التبجح والتعالي والتكبر ، ما هو ظاهر ، كما أن فيه من الاحتقار للآخرين والازدراء بهم ما لا يخفى على أحد ، وأنا أتوجه إلى الدكتور الكبير لأسائله : هل علمك الإسلام أن تهزأ بالناس هكذا وتحتقرهم ؟ أم هل علمك الإسلام أن تتفاخر هكذا على الناس وتتعالى وتتكبر عليهم ؟

وإننا نذكرك يا هذا بقول رب العزة المنتقم الجبار ، جل شأنه ، وتعالى اسمه : « الكبرياء ردائي ، والعظمة إزاري ، فمن نازعني واحداً منها قذفته في النار »[2]

---

(١) متفق عليه .

(٢) رواه مسلم .

فارتدع يا هذا إن كان بك بقية من إيمان ، أو أثارة من حياء .

وأقول بعدذلك للدكتور الكبير: إن قولك هذا ـ إن صح ـ فهو لا يشرفك شيئا ، بل يشينك ويشين كتابك ، لأن معناه أن كتابك ليس إلا مجموعة من الطلاسم والأحاجي ، لاتفهم ولا تبين ، أو أنه مثل كتب الباطنية والقرامطة التي لها ظاهر وباطن ، ولا يفهمها إلا من كان باطنياً مثل أصحابها .

أم ماذا يكون كتابك يا ترى ؟ هل هو أسمى بياناً ، وأرفع أسلوبا من القرآن الكريم ؟

إن الرجل العادي البسيط ناهيك عن رجل مثقف كالأستاذ محمود ، ليفهم كثيراً من آيات الكتاب العزيز بسهولة ويسر ، ترى هل كتابك أبلغ وأرفع من كتاب الله عز وجل ؟

وإذا لم يستطع الأستاذ محمود ـ وهو المجاز في الحقوق ، والمؤلف للعدد الكبير من الكتب في الموضوعات الإسلامية وغيرها ، والذي قضى عشرات السنين في المطالعة وحضور مجالس العلم والتأليف ، أقول : إذا لم يستطع مثل هذا الرجل أن يفهم صفحة واحدة من كتاب البوطي ، فما أدري من تراه يفهمه إذن ؟

أم لعل البوطي يعتقد أنه لا أحد يستطيع فهمه إلا حضرته وجنابه ، وإذن فلم ألفه ؟ ألعله ألفه للشهرة والتعالي فقط ؟

فاللهم ألهمنا رشدنا ، وأعذنا من شرور أنفسنا ، ولا تجعل الشيطان سبيلا علينا ، ربنا إنك أنت السميع العليم .

٤ً ـ **وأما ادعاؤه بأن** أرسخ دعاة السلفية ، سيصيبه الدوارحين يحاول استخلاص حكم شرعي ، وأنهم ليس عندهم إلا عشر مسائل ، يجادلون فيها ويناقشون ، فهذان الادعاءان إن دلا على شيء ، فإنما يدلان على جهله القبيح بالدعوة السلفية ورجالها .

فالدكتور يقيس أستاذنا الفاضل على نفسه، فهو حين يسمع دعوتنا الأكفاء إلى النظر في الآراء المختلفة الواقعة في المسائل الشرعية ، واختيار أقواها دليلا ، يظن أنه قد بلغ هذه المنزلة ، فيجرب حظه ، ويحاول البحث في بعض هذه المسائل وأدلتها ، ولكنه سرعان مايقع في حيص بيص ، ويعاني حيرة شديدة ، واضطرابا كبيراً ، لايحتملها عقله ، ويفقد معها توازنه ، فيصاب بالدوار والصداع ، وربما احتاج إلى إسعاف . حتى إذا أفاق وصحا وعاد إلى وضعه الطبيعي ، أعلن توبته من هذه المغامرة ، وعاهد الله ألا يجرب مثل ذلك مرة ثانية .

وما أُتي الدكتور إلا من قبل توهمه ، أنه قد وصل إلى درجة البحث والنظر ، والمقارنة في الأحكام والأدلةالشرعية ، مع أن بينه وبينها كما بين الثريا والثرى ، كما أتي من توهمه أنه أعلم وأفقه من أستاذنا الفاضل ، مع أن بينهما أمداً بعيداً ، وبوناً شاسعاً .

إن الدوار ليصيب رأس البوطي المتعالم وأمثاله ، لأنهم ليسوا من العلم الصحيح في شيء، ولم يسلكوا طريق البحث والنظر المتحرر من التعصب المذهبي، فكل ماعندهم التقليد للمذهب ، والاستمرار على ما أخذوه عن الآباء والأجداد.

أما أستاذنا فقد وصل بحمد الله وفضله إلى مرتبة الاجتهاد والنظر في الأدلة والأحكام ، ولذلك فلن يصاب بالدوار ولا غيره ، لأنه قد تسلح بالعلم الواسع العميق ، وخاصة علم السنة الذي لابد منه لسلوك هذا السبيل ، كما تسلح بالمنهج الصائب الصحيح ، وهو منهج السلف رضوان الله عليهم ، وهو لذلك يخوض المعارك الفقهية ، التي اشتد فيها الخلاف ، وعلا فيها غبار الصراع ، فيخرج منها في الغالب فائزاً منتصرا .

وهذه كتبه تري كل إنسان عاقل منصف جودة محاكمته للقضايا ، وصواب

نظره في الأدلة ، وحسن توفيقه بينها ، وتوصله إلى الآراء الصائبة ، التي تشهد لها النصوص دون تعصب ولاتحيز .

ولذلك فإن ما زعمه البوطي عن أستاذنا بأنه لا يعرف إلا عشرة مسائل ، يقوم ويقعد بها ثائرا على الأئمة والعلماء ، هو دليل على جهله المطبق بمكانة أستاذنا وعلمه وآثاره ، كما أنه دليل على الحسد المتمكن ، والحقد الدفين .

إننا نسأله : ماذا قرأت للشيخ ناصر يا هذا ، حتى تحكم بأنه ليس لديه إلا عشر مسائل ؟ هل طالعت كتبه كلها ، ودرستها جميعاً ، ووعيتها وأحصيت مافيها من المسائل ، ثم ظهر لك بعد جمع وعدّ أنها عشر فقط ؟

إننا نأسف إذا قلنا : إن البوطي لا يحسن حتى الكذب ، لأن كذبه مفضوح مكشوف حتى للانسان العامي .

كيف يريد منا الدكتور أن نصدق دعواه هذه ، ونحن نعلم أن للشيخ ناصر من الكتب التي تبحث في المسائل الفقهية فقط ما ينوف على الاثني عشر كتابا[1] هذا عدا ما ألفه في الحديث الشريف ، وهو فارسه المجلي ، وفي السيرة النبوية ، والتحقيقات والتعليقات على الكتب المختلفة ، والردود والمناقشات وغيرها .. ؟

هذا مع العلم أن في الكتاب الواحد من كتبه عشرات المسائل المحققة ،

---

(١) هذا ما يحضرني من كتب أستاذنا الكريم التي تبحث في الأمور الفقهية فقط :

١ ـ صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم كأنك تراها . ٢ ـ آداب الزفاف في الكتاب والسنة . ٣ ـ حجة النبي صلى الله عليه وسلم ٤ ـ حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة . ٥ ـ أحكام الجنائز وبدعها . ٦ ـ صلاة التراويح .

٧ ـ صلاة العيدين في المصلى هي السنة . ٨ ـ تمام المنة في التعليق على فقه السنة .

٩ ـ التعليق على كتاب الروضة الندية . ١٠ ـ التعليقات الجياد على زاد المعاد .

١١ ـ الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب . ١٢ ـ خطبة الحاجة .

١٣ ـ الاجوبة النافعة عن اسئلة لجنة مسجد الجامعة .

التي درس الآراء المختلفة فيها وأدلتها ، ورجح رأيا منها ونصره وتبناه .

فكتاب أحكام الجنائز وحده مثلا فيه خمسة عشر فصلا ، تتضمن ثمان وعشرين ومئة مسألة علمية محققة ، أحسن ما يكون التحقيق ، مع أدلتها التفصيلية .

كما أنني أذكر أننا قد درسنا على أستاذنا الفاضل عدة كتب في الفقه ، منها كتاب اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، وهو مجلد ضخم ، وكتاب فقه السنة للأستاذ السيد السابق حفظه الله ، وكتاب منهاج الإسلام في الحكم للأستاذ محمد أسد ، وكتاب الروضة الندية شرح الدرر البهية ، للعلامة محمد صديق بن حسن خان رحمه الله ، وهو جزآن كبيران ، وقد درسناه كاملا ، بجميع أبوابه من عبادات ومعاملات ، وبيوع ونكاح وطلاق ، وقصاص وحدود وديات ، ورهن وصرف وبغاة ، وأطعمة وأشربة وجهاد ... الخ .

وكان أستاذنا ـ حفظه الله ـ يشرح البحوث كلها شرحاً علمياً محققا لا يكاد يترك منها مسألة صغيرة ولا كبيرة إلا ويجليها ويوضح غامضها ، ويعلق على ما يقرأ موافقا أو مخالفا ، وهو في جميع ذلك يستند إلى أقوى الحجج وأثبت البراهين .

فكيف أجاز البوطي لنفسه أن تطلق هذه الأقوال الفارغة ، التي لا رصيد لها من المنطق ، ولا حظ لها من الثبوت ، دون علم ولا بينة ؟

إن الله عز وجل يقول : « ولا تبخسوا الناس أشياءهم »[1] . فلم يبخس الدكتور أستاذنا حقه وينكر فضله ، ويتحامل عليه ، ويطعن به ويسخر منه؟

ويقول سبحانه وتعالى : « ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا إعدلوا هو أقرب للتقوى »[2] فلم يسمح الدكتور لما في نفسه من البغض والعداء والشحناء أن تحمله على ظلم الآخرين ، وجحود حقهم ، والبغي عليهم ؟

---

(١) الأعراف ٨٥ . (٢) المائدة ٨ .

أم أن الحقد والحسد والعداء لم تترك له مجالاً ليفكر ، ولم تدع له فسحة لينصف في حكمه ويعدل ؟

أم لعله يعيش في عالم آخر كالمريخ ، فهو لا يدري من أخبار الآخرين شيئا وإنما الذي يدريه ويملأ عليه دنياه وتفكيره واهتمامه ، إنما هو كتبه التي يظن أنها اجتاحت الآفاق ، واكتسحت الأقطار ،وقلبت وجه العالم ، وغيرت معالم التاريخ ؟

فقليلًا من الإنصاف والاعتدال والتواضع يا فضيلة الدكتور !

وأعذنا اللهم من العجب والكبر ، والظلم والبغي ، وأن نحمل في صدورنا غلا وحقدا على أحد من المسلمين ، إنك أنت السميع العليم .

وأقول للدكتور أخيراً : إنك إن طعنت في أستاذنا الفاضل ، وأنكرت علمه ، وتنقصت من فضله ، وسخرت منه ، فاعلم أن ذلك لن يضيره شيئـــاً ، وهل يضير الشمسَ المنيرة الساطعة ألا يراها الأعمى ؟ أم يضر المـــاءَ العذب الزلال ألا يتذوقه المريض ، أو يجده مراً علقماً ؟

ولله در أبي الطيب حيث قال :

ومن بـــك ذا فم مريض يجـــد مراً به الماء الزلالا

وما أصدق قول البوصيري :

قد تنكر العينُ ضوء الشمس من رمد وينكر الفم طعم الماء من سقم

نعم إن أستاذنا لن يضيره أن ينكر الصعاليك والأقزام فضله وعلمـــه ، فالعالم الإسلامي كله يعرف من هو الشيخ ناصر ، والعلماء الأجلاء ، والمحققون الجهابذة ، يعرفون علمه وجهده ومنزلته[1] ، فحسبه ذلك ، وما أصدق الحكيم العربي إذ قال : لا يعرفَ الفضلَ لأهل الفضل إلا أهلُ الفضل ، وما أصدق قول الآخر: أزهد الناس في العالم ذووه .

---

(١) لقد ذكرت في ص ٢٥٣ و ٢٥٤ من كتابي بدعة التعصب المذهبي ، طرفاً من شهادة علماء العالم الإسلامي في أستاذنا حفظه الله ، فارجع إليه إن شئت .

الفصل الرابع

خطأ البوطي في الأمور التي رد علينا فيها

لقد رد البوطي في لامذهبيته الجديدة على بعض الأمور التي تعرضت إليها في كتابي ، وكان بودي ـ علم الله ـ أن يصيب في مسألة واحدة منها ، لأسارع إلى شكره ، ولأرجع عن خطأي فيها ، لأنني ـ بحمد الله ـ لست متكبراً ، وأعوذ بالله سبحانه أن أكون متكبراً ، أعرض عن الحق بعد بيانه ، وأصد عن الصواب بعد جلائه ، ولكني آسف إذ أقول : إنه أخطأ في عامة المسائل التي رد علينا فيها ، وبيان ذلك فيما يأتي :

هل كان كتابي أبتر حقاً ؟

١ ـ ادعى البوطي في ص ١١٢ أن كتابي أبتر لم يبدأ بتسمية الله تعالى ، ثم اتخذ ذلك ذريعة للطعن فيه ، واتهام السلفيين بأنهم لايقدرون سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنهم لايتأسون بهديه .

وإذا صرفنا النظر عن هذه النتائج الكبيرة الضخمة التي يبنيها على هذه المسألة الصغيرة ، فإننا نجد أنه جاهل بالسنة مع الأسف ومخطىء في إنكاره علي خطأ فاحشاً .

فمن المعلوم أنني بدأت كتابي بخطبة الحاجة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمها أصحابه ، وكان السلف الصالح يقدمونها بين يدي دروسهم و كتبهم ومختلف شؤونهم[1] ، وأولها : إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره . .

---

(١) انظر رسالة خطبة الحاجة لشيخنا .

فكيف يسوغ في نظر مسلم له أدنى حظ من الفقـــه ، وأقل نصيب من العلم ، أن يعد كتاباً بدىء بحمد الله واستغفاره وشهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، مما كان النبي صلى الله عليه وسلم يبدأ به خطبه ومجالسه ويعلمه أصحابه ، أقول : كيف يسوغ في نظر مسلم أن يعد كتاباً بدىء بهذا ، أبتر ويستنتج من ذلك أن أصحابه قوم لايقدرون السنة ، ولا يهتدون بهداها ؟

وأعتقد أن البوطي إنما أُتي من جهة جهله بالسنة ، وعدم تحققه من الأقوال التي يطلقها ، وأظن أنه عنى بما سبق ، ماورد في الحديث الشائع : (كل أمر ذي بال ، لم يبدأ باسم الله فهو أبتر) ، ولذلك أبين له أمر هذا الحديث فأقول :

لقد روي هذا الحديث بألفاظ مختلفة ، فهو عند أبي داود بلفظ : (كل كلام لايبدأ بالحمد فهو أجذم) ،وعند ابن ماجه وغيره بلفظ: (كل أمر ذي بال لايبدأ فيه بالحمد أقطع) . وعند الرهاوي بلفظ : (كل أمر ذي بال لايبدأ ببسم الله الرحمن الرحيم أقطع) .

وإسناد هذا الحديث ضعيف ، مداره على قرة بن عبد الرحمن ،وهو ضعيف قال فيه الإمام أحمد : (منكر الحديث جداً) وله طرق أخرى ضعيفـــة جداً ، لاتصلح لتقويته أو تحسينـــه ، وقد خرجه شيخنا بتفصيل في كتاب إرواء الغليل

وإذا عرفنا ضعف هذا الحديث وعدم صلاحيته للاحتجاج به ، عرفنا تهافت حجة الدكتور وانهيارها ، وعرفنا كذلك أن مسألة ابتداء الكتب والمصنفات لايوجد نص خاص بها ، ولذلك فهي موضع اجتهاد ونظر لدى العلماء .

فمنهم من يرى قياسها على الخطبة ، فيوجب فيها الابتداء بالحمد لله ، وشهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، اعتماداً على ما صح من أحاديث خطبـــة الحاجة ، التي كان النبي ﷺ يعلمها أصحابه ، واعـــتماداً على مارواه أبو داود

(٣٦١/٤) بإسناد صحيح عن النبي ﷺ قال : (كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء) .

(وعلى هذا جرى طائفة من المصنفين من السلف الصالح ، كالإمام أبي جعفر الطحاوي رحمه الله ، حيث قال في مقدمة كتابه (مشكل الآثار) : (وأبتدىء بما أمر ﷺ بابتداء الحاجة ، مما قد روي عنه بأسانيد أذكرها بعد ذلك ان شاء الله ، أن الحمد لله . .) فذكرها بتمامها .

وقد جرى على هذا النهج شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية رحمه الله ، فهو يكثر من ذلك في تأليفاته ، كما لايخفى على من له عناية بها)[1] .

ومن الجدير بالذكر أن خطبة الحاجة هذه ، مهجورة ومجهولة من أكثر المشتغلين بالعلم في زماننا هذا ، ومنهم الدكتور البوطي ، الذي يهاجمنا لعدم ابتدائنا بالبسملة ، وينسى أنه في جميع خطبه ودروسه وكتبه ، يخالف السنة الثابتة عن النبي ﷺ في ابتدائها بخطبة الحاجة ، ولا ندري سبب ذلك : هل هو جهله بها ، أم أنه عالم بها ومتثبت من صحتها ،ولكنه يتركها نكاية بالسلفيين ، لأنهم أول من نبه إليها ، وطبقها ، ودعا إليها ؟

ومن العلماء من يرى ابتداء الكتب بالبسملة ، قياساً على القرآن الكريم ، وعلى الرسائل ، فقد بدأ النبي ﷺ رسالته إلى هرقل بالبسملة ، كما رواها البخاري وغيره .

ومنهم من يرى الجمع بين البسملة والحمد والشهادة ، جمعاً بين الأدلة والآراء المختلفة .

ونحن نرى أن كل ذلك حسن ومقبول.

ولكن غير الحسن وغير المقبول أن يهجم الدكتور على الادعاء بأن كتابي

---

(١) خطبة الحاجة لشيخنا ص ١٤ .

أبتر ، وأنني خالفت السنة ، ولا أحفل بهدي النبي ﷺ .

وهذا كما ترى خلط كبير ، وخبط كخبط عشواء ، ومجازفة ينأى عنها العلم والتحقيق[1] .

والغريب أنه ـ وهذه حاله ـ لايتستر على جهله ، ويخفي إفلاسه في السنة ، بل يتعالم على الآخرين ، فيفضح ما كان خافياً من أمره ، ويظهر ما كان مكتوماً من خبره ، ولله في خلقه شؤون !

تنصله من انكاره شخصية المعصومي :

٢ ـ كنت أخذت على الدكتور تشكيكه في وجود شخصية المعصومي الذي نشرنا رسالته (هل المسلم ملزم باتباع مذهب ..) وبينت له بالأدلة القاطعة أنه شخصية حقيقية لاخيالية ، وأنه هو مؤلف الرسالة حقاً ، وليس أحد السلفيين كما توهم وخمّن .

فلم يجد الدكتور مناصاً من التنصل من إنكاره السابق ، فبحث في كلامه ، فوجد له طريقاً للهرب وهو أن ظاهر كلامه يفيد التشكيك في الناشر لا في الكاتب ، ثم أنكر علي ص ١١٤ نسبة إنكار الكاتب إليه .

وجواباً على ذلك أقول : إن الذي يفهمه كل قارىء من عبارة الدكتور بوضوح وجلاء الغمز من الناشر والتشكيك في الكاتب معاً ، ذلك لأن الكلام عادة له ظاهر ومفهوم وإيحاء وإيماء ، وإليك كلام الدكتور : « فقد نشر أحدهم ـ وشاء أن لايكتب اسمه ، ولا ينوّه عن نفسه ـ كراساً جعل عنوانه : هل

---

(١) علمنا من طريق ثقة أن الدكتور كان يتحدث في أحد دروسه في كلية الشريعة عن أهل الفترة ، ويقر نجاتهم من العذاب ، كما هو رأي عامة المتأخرين ، فسأله طالب عن رأيه في قول النبي (ص) لأحد الصحابة : « أن أبي وأباك في النار » فأجاب على الفور ، دون نظر ولا مراجعة : (انه حديث ضعيف) ، مع أنه ثابت وصحيح ، رواه مسلم (٣/٧٩ بشرح النووي) وأبو داوود (٤/٣١٨) فما أجرأه على الفتيا بغير علم ، وما أجرأه على رد الأحاديث الصحيحة !! .

المسلم ملزم باتباع مذهب ، وعزا تأليفه الى محمد سلطان المعصومي الخجندي » .

فهذه العبارة تلقي في نفس كل قاريء التشكيك في شخصية مؤلف الرسالة بطريق الإيحاء والإيماء بشكل واضح ، ذلك لأنه لاقيمة في النقـــاش العلمي لكتاب ما ، لناشره أو موزعه أو بائعه ، وإنما المهم بالدرجـــة الأولى مؤلفه وكاتبه ، وقد ذكرنا على غلاف الرسالة اسم مؤلفها ، فما وجه الحاجة بعد ذلك الى البحث في الناشر ، ومحاولة الطعن فيه ، والغمز منه بأنه لم يذكر اسمه ، ولم ينوه عن نفسه؟ وما المقصود من قول الدكتور عن الناشر المجهول بزعمه : إنه عزا تأليفها إلى المعصومي؟ . .

ما وجه الحاجة إلى ذلك كله سوى التشكيك في المؤلف ، والإيحاء للقراء بأنه مختلق ومخترع وليس له وجود ؟

إن هناك عشرات الكتب التي تنشر هنا وهناك ، دون أن يذكر فيها اسم الناشر ، فماذا ضارها ، ومن طعن فيها بسبب ذلك ؟ ومـــاذا ينبني على معرفة الناشر من النتائج العلمية الخطيرة حتى قال الدكتور ما قال ؟ .

إن كلام البوطي ليلقي في نفس كل قارىء ، ظلالاً قوية واضحة ، من انكار وجود المعصومي ، ومن الحكم بأن أحد السلفيين الذي نشر الرسالة ، هو الذي كتبها ونسبها زوراً وبهتانا إلى رجل خيالي ، اخترعـــه وادعاه ، ولو لم ينطق البوطي بذلك صراحة .

وشبيه بعبارة البوطي تلك ما لو قلنا مثلاً : « فقد نشر أحدهم ـ وشاء أن يكتم اسمه ، ولا ينوه عن نفسه ـ كتابا سماه (اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية)[1] وعزا تأليفه إلى الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ! » .

أو ليست هذه العبارة تفيد بطريق الإشارة والرمز ، التشكيك في المؤلف

---

(١) أقصد بذلك الطبعة الثانية من هذا الكتاب ، لأنها خلت من ذكر اسم الناشر .

وتوحي إلى القارىء والسامع بأنه مختلق موهوم ، أو أن نسبة الكتاب اليه غير ثابتة على الأقل ؟

ليقل القارىء الكريم بصراحـــة وجرأة رأيه في ذلك ، وليحكم بإنصاف وتجرد في الأمر ، وأنا راضٍ بما يحكم به .

لا تعارض بين رأينا ورأي الغزالي في شروط الاجتهاد :

٣ ـ أنكر الدكتور ص ١١٤ و ١١٥ علي استشهادي بكلام الغزالي، على ماذهبت إليه من يسر الاجتهاد وإمكانه، ثم ادعى أنني استشهدت على رأيي بنقيضه .

والحقيقة أن كلامي ليس فيه ما ينكر، واستشهادي بكلام الغزالي رحمه الله هو في محله ، ذلك أن الغزالي يرى مثلما نرى ، أن الاجتهاد سهل ميسور ، لمن كانت عنده أهلية النظر ، وهو يرد على المتشددين والمتزمتين ، الذين جعـــلوه مستحيلاً أو شبه مستحيل ، بما اشترطوا على المجتهد من تحصيل العلوم الكثيرة ، والحفظ التام لكثير من الكتب ، مما لا يكاد يمكن أن يصل اليه أحد .

فهو مثلاً ينقض رأي من ادعى اشتراط معرفة المجتهد بعلم الكلام ، ويرى أنه يكفيه أن يكون لديه اعتقاد جازم بأركان الإيمان ، بل يجيز الاجتهاد لمن كان مقلداً صرفاً في أمور العقيدة .

كما أنه ينقض رأي من ادعى اشتراط تحصيل المجتهد لتفاريع الفقه ، ويحتج عليهم بأن الصحابة رضوان الله عليهم لم يكونوا يعرفونها .

وكذلك يذهب الى التخفيف على المجتهد فيما شدد عليه فيه غيره ، فيرى أنه لا ضرورة به لحفظ القرآن الكريم ، ولمعرفة جميع آياته، بل حسبه أن يعلم منه آيات الأحكام ومواضعها ، وهي نحو خمس مئة آية ، وكذلك السنة فلا ضرورة به لمعرفة جميع الأحاديث وحفظها ، بل يكفيه معرفـــة أحاديث الأحكام ومواضعها ، ويغنيه في ذلك أن يكون عنده بعض كتب السنن ، وكذلك

الإجماع فلا ضرورة به لحفظ جميع مواقعه ، بل حسبه اذا أفتى بمسألة أن يعلم أن أحد العلماء قال بقوله ، أو أنها مسألة جديدة .

ومضى الغزالي رحمه الله يضرب على منوال التخفيف نفسه في بقية الشروط ، ثم أنهى البحث بتنبيه عام جعله بعنوان (دقيقة في التخفيف يغفل عنها الأكثرون) ذهب فيها إلى أن تحصيل العلوم السابقة إنما هو شرط للمجتهد المطلق فحسب ، وأن الاجتهاد منصب يتجزأ ، فيمكن أن يكون المسلم مجتهداً في بعض الأمور دون بعض ، وحينئذ فلا يشترط فيه ماسبق ، بل يكفيه معرفة أدلة المسألة التي يدرسها ، ولو جهل أدلة المسائل الأخرى كلها ، كما أنه لايشترط في المفتي أن يجيب عن كل مسألة ، واستدل على ذلك بتوقف الإمام مالك رحمه الله عن الإجابة عن أسئلة كثيرة قائلا : لاأدري

ثم ختم الغزالي رحمه الله كلامه بقوله : « فإذن لايشترط إلا أن يكون على بصيرة فيما يفتي ، فيفتي فيما يدري ويدري أنه يدري ، ويميز بين مالايدري ، وبين مايدري ، فيتوقف فيما لايدري ، ويفتي فيما يدري »[1] .

هذه خلاصة ماقاله الغزالي رحمه الله بأمانة وإخلاص ، وهو عين مانقوله نحن ، وأرجو من القارىء الكريم ، أن يرجع إليه ويقرأه كاملا ، ثم ليقل لنا بصدق وإنصاف : هل أنا حقا استشهدت على رأيي بنقيضه ؟ وهل رأي الغزالي هو عكس رأينا كما زعم الدكتور ؟ أم أنني استشهدت على رأيي بما يوافقه ، وأن رأينا في هذه المسألة متفق مع رأي الغزالي رحمه الله ؟

وأعود فأتساءل ثانية وثالثة : ترى هل قرأ البوطي ماكتبته (ص١٦ — ٢٢) أم أنه هو — لانحن — الذي لايصبر على قراءة مايكتب ، ويترك لنفسه العنان لتتهم من تشاء كما تشاء ، دون تثبت ولاتحقيق ؟

أم لعله مايزال مصراً على ادعائه بأننا نوجب الاجتهاد على كل أحد ، وأن

---

(١) انظر كلام الغزالي بنصه في كتابه القيم (المستصفى ص ١٠١-١٠٣)

المعصومي دعا كل مسلم إلى الاجتهاد مهما كان جاهلا وعاميا ؟ وأنه يرى حصول المسلم على بعض كتب الحديث كافيا ليصبح مجتهداً ، ولو لم يكن يحسن فهم سطر واحد منها ؟

إن كان الدكتور مايزال يجمل عنا وعن المعصومي هذه الآراء ، مع بياننا المفصل بطلانها ، وانكارنا بالدليل العلمي إياها ، وتبرئنا بحق منها ، فإنه لن يفيده كل دليل نأتي به مهما كان واضحا بيناً ، ولن يحمله على التخلي عن اتهاماته هذه كل حجة نقيمها ، ذلك لأن علته هي مع الأسف عناد وكبر وحقد وعداوة ، هيهات أن يشفي منها إلا إيمان صادق بالله عز وجل ، وفيء سريع إليه ، والتزام دقيق بأدب الإسلام ، وأخذ للنفس بقوة على أمر الله سبحانه .

وأنا أرجو الله عز شأنه مخلصاً أن يهديه إلى ذلك ، وييسر له السبيل إليه ويهيء له من أموره رشداً ، ويوفقني وإياه لطاعته ورضاه ، ويجمعنا على الحق والخير والهدى ، بمنّه وفضله وكرمه ، إنه سميع مجيب .

٤ً ـــ حقيقة قول الشاطبي في مراتب المكلفين

ادعى البوطي ص ١١٦ و ١١٧ أنني حرفت كلام الشاطبي عن مراتب المكلفين ، وحاولت إنطاقه بما لم يتفوه به ، وأن الشاطبي لايعترف إلا بمرتبتين هما الاجتهاد والتقليد ، ثم راح يلقي بما في نفسه من الأضغان يميناً وشمالاً .

وجوابي على هذا الادعاء من وجوه :

١ً ـ أوهم البوطي القراء أن حجتنا في إثبات مرتبة الاتباع هي كلام الشاطبي ، مع أن الحقيقة خلاف ذلك ، وإنما ذكرت كلامه للاستشهاد فحسب ، وارجع الى ص ٣٣ و ٣٤ من كتابي لتتأكد من ذلك ، وقد أغفل الدكتور التعرض إلى أصل هذه المسألة ، ولم يرد على الحجج القاطعة التي أقمتها للتدليل على

صحة رأينا في وجوب الاصطلاح على مرتبة الاتباع، وتعلق بمسألة ثانوية لاتقدم شيئاً ولا تؤخر، هي رأي الشاطبي، ترى لماذا لم يناقش الدكتور رأينا من أساسه، ويرد على الأدلة التي أوردتها في ذلك ؟

٢ً – إن ماصدر البوطي به كلامه من اتهامي بالكذب على الشاطبي ، وإنطاقه بما لم يتفوه به ، وتحريف كلامه ، هو كله مجازفة وكذب وتضليل ، فانه لم يستطع أن يثبت وأنحداه أن يثبت – أن مانقلته عن الشاطبي مكذوب عليه أو أنه محرف أو مغير ، لأنه قد نقله عني بنفسه ، وكل مافي الأمر أنني نقلت من كلامه مارأيته كافياً للتعبير عن رأيه في هذه المسألة ، ولم أر حاجة لإيراد كلامه الآخر الذي ظن البوطي أنه يؤيد رأيه .

وبهذا يرجع كل ماأطلقه من الكلام الوسخ عليه ، وترتد حجارته إليه ، وتتقلص كل اتهاماته وتهويلاته إلى دائرة صغيرة جداً ، هي أن هناك خلافا بيني وبينه في تفسير كلام الشاطبي ، إذ أرى أنه يعترف بمرحلة الاتباع ، بينما يرى هو أنه لايعترف بها .

٣ً – إنني ماأزال أفهم من كلام الشاطبي رحمه الله أنه يقرر وجود مرتبة ثالثة للمكلفين ، وهي ماأصطلح العلماء على تسميتها مرتبة الاتباع ، وأرى أن كلامه الآخر الذي استدركه علينا البوطي لاينقض رأيه الذي صدر به كلامه.

ذلك أنه قد وصفهم وصفا مباينا لأهل المرتبتين الأخريين ، فقد قال عن مرتبة التقليد : (الثاني أن يكون مقلداً صرفاً ، خليا من العلم الحاكم جملة ، فلا بد له من قائد يقوده ...) بينما قال عن المرتبة الثالثة : (أن يكون غير بالغ مبلغ المجتهدين ، لكنه يفهم الدليل وموقعه ، ويصلح فهمه للترجيح ...) فكيف يتصور دارس منصف أن الشاطبي يوحّد بين أصحاب هاتين المرتبتين ، وقد جعل بينهما فرقاً واضحاً ، وميز بينهما تميزا بينا ؟

وأما قوله بعد ذلك : « فلا يخلو إما أن يعتبر ترجيحه أو نظره أو لا ، فإن اعتبرناه صار مثل المجتهد في ذلك الوجه ، وإن لم نعتبره فلابد من رجوعه إلى درجة العامي » . فأرى أن هذا الكلام لا يلغي تقسيمه الثلاثي السابق ، بل يؤكده ، لأن من كان يعتبر نظره في بعض المسائل ولا يعتبر في مسائل أخرى ، أو من كان يشك في اعتبار نظره ، هو صنف خاص مختلف عن الصنف الأول أي المجتهدين ، الذين يعتبر نظرهم في جميع المسائل ، كما أنه مختلف عن الصنف الثاني أي المقلدين ، الذين لا يعتبر نظرهم في جميع المسائل .

ومما يدل على ذلك أن الشاطبي في مواضع أخرى من كتابه يؤيد التقسيم الثلاثي للمكلفين ، فهو يقول بعد أسطر قليلة من كلامه السابق مثلا متحدثا عن المقلد والمتبع : « فيجب إذن على الناظر في هذا الموضع أمران إذا كان غير مجتهد أحدهما أن لا يتبع العالم إلا من جهة ما هو عالم بالعلم المحتاج إليه .. أما إذا كان هذا المتبع ناظراً في العلم ، ومتبصراً فيما يلقى إليه ، كأهل العلم في زماننا ، فإن توصله إلى الحق سهل ، لأن المنقولات في الكتب إما تحت حفظه ، وإما معدة لأن يحققها بالمطالعة أو المذاكرة .

وأما إن كان عاميا صرفا ، فيظهر له الإشكال عندما يرى الاختلاف بين الناقلين للشريعة ، فلا بد له هاهنا من الرجوع آخراً إلى تقليد بعضهم .. »[1] .

فانظر أخي القارىء ـ هداك الله ـ بإنصاف وتجرد إلى هذا الكلام ، وتأمله وقل لي بصدق : ألا ترى الشاطبي رحمه الله يميز بين المتبع والمقلد بشكل واضح وجلي ؟ فيصف الأول بقوله : (ناظراً في العلم ، ومتبصراً فيما يلقى إليه ، كأهل العلم في زماننا ..) ، ويصف الثاني فيقول : (عاميا صرفا . .) ، ويقول عن

(١) الاعتصام (٢ / ٣٤٤) .

الأول : (إن توصله الى الحق سهل ، لأن المنقولات في الكتب إما تحت حفظه ، وإما معدة لأن يحققها بالمطالعة أو المذاكرة) .

أو ليس هذا وصف واقع المتبع ، فهو إذا سمع قول مجتهد ودليله يستطيع أن يحقق فيه ويتأكد منه بمراجعة الكتب ، أو بالسؤال والمناقشة ؟

وأما المقلد العامي الصرف ، فلا مشاركة له في شيء من ذلك أصلا ، وانما كل ما لديه التقليد للمجتهد والتسليم للعالم ، لأنه كما قال الشاطبي نفسه سابقاً : (خلي من العلم الحاكم جملة ، فلا بد له من قائد يقوده) فهو يشبهه بالأعمى اذ ليس له نظر ولا تحقيق على خلاف المتبع تماما .

فمرتبة المتبع وإن أشبهت مرتبة التقليد ، من حيث أن صاحبها عالة على العلماء والمجتهدين ، وعاجز عن الاستنباط من النصوص بنفسه ، إلا أنها تختلف عنها ، من حيث أن صاحبها مبصر يستطيع التأكد من كلام المجتهد ودليله ، ويستطيع التحقق بالمطالعة أو المذاكرة ، فهو ليس أعمى كالمقلد يأخذ القول على عواهنه ، بل يفهم الدليل وينظر فيه ، وربما امتنع عن الأخذ ببعض آراء المجتهد إذا لم يقتنع بصحة الاستدلال عليها .

إن هذا هو حقيقة كلام الشاطبي كما أراه وكما افهمه ، وما أظن أي ذي رأي سديد ، او تفكير رشيد يخالفني في ذلك ، إذا تأمله حق التأمل ، ولا أدري لماذا يريد البوطي أن يكون فهمه لكلام الشاطبي هو الفهم الذي يجب على كل إنسان أن يفهمه به ؟

ولماذا يريد أن يكون هو المقياس النموذجي للفهم السليم ؟

إننا في حلٍّ من سلطان هذا الرجل ، وفي حل من فهمه ، ولنا تفكيرنا الخاص ، وفهمنا المستقل ، ولسنا مقيدين برأيـــه وتفسيره ، ونحن نرفض أي وصاية علينا من أي إنسان كان .

هذا مع العلم باننا لانحمل الناس على رأينا وفهمنا ، بل نقدمها لهم ، فإن اقتنعوا بصوابهما أخذوا بهما وإلا تركوهما ، وأخذوا مايجدونه أصح وأرجح .

ولا بد من الاشارة إلى أن هذا هو فيما لانص فيه ، ومايحتمل للنظر والاجتهاد من الأمور ، وأما ماكان فيه نص فلا مجال فيه لاجتهاد أي كان ، بل على الجميع الاستسلام للنص الشرعي الصحيح .

ولا بد لي من التساؤل هنا : ترى هل قرأ البوطي كلام الشاطبي الذي ذكرته ، والذي تلا الكلام الذي نقله عنه ، ووضحه وبينه ، أم أنه (خطف الكباية من رأس الماعون) كما يقولون ، واكتفى بنقل ماتوهمه مؤيداً قوله ، ليشاغب به علينا ، وينطلق في شتمنا دون تروٍ ولاتبصر ؟

كما أنه لابد أخيراً من التذكير بأنه سواء كان كلام الشاطبي دالاً على مافهمته أنا ، أم كان دالاً على مافهمه الدكتور ، فإنه لايترتب على ذلك كبير أمر ، لأنني قد أقمت الحجة القاطعة على صواب رأينا في ضرورة الاصطلاح على مرتبة الاتباع ، وقد رأى الجميع أن البوطي لم يستطع ان ينقض من هـــذه الحجة شيئاً .

ترى لماذا يصر الدكتور على عدم الاعتراف بهذه المرتبة ؟

إن كل مانريده من تقريرها هو أن نرفع من مستواه ، ومستوى أمثاله ، الذين نرى لديهم شيئا من العلم والفهم والتمييز ، فنميزهم بذلك عمن ليس له شيء من هذه الصفات ، ونجعلهم في مرتبة أعلى ، هي مرتبة الاتباع المبصر .

فإن كان الدكتور لايريد ذلك ، ويصر على أن يحشر نفسه مع المقلدين الجهال العميان ، فليكن مايريد ، وليضع نفسه حيث يشاء .

٥ ــ حقيقة كلام الدهلوي ومحاولة البوطي التملص من إنكاره

كان البوطي قد أنكر أن يكون الكلام الذي نقله المعصومي عن الدهلوي رحمهما الله موجوداً في أي كتاب من كتبه ، وتحدى أن نثبت له سطراً واحداً منه ، وقد قبلنا التحدي وأثبتنا له الكلام كله بنصه ، ولكنه بدلاً من أن يتستر على فضيحته ويسكت ،أخذ يتكلم بكلام عجيب وغريب ، وانطلق يتهمنا أيضاً بالتحريف والتزييف والكذب ، ويوهم الناس بأننا ارتكبنا جرما شنيعاً فظيعاً .

وقد تذكرنا هنا أيضاً المثل العربي السابق الذكر : (رمتني بدائها وانسلت) ، لأن الدكتور رمانا بما أثبتناه عنه بوضوح من الكذب الصريح ، والتحدي الفارغ ، ولكن رحم الله زمانا كان الناس فيه يستحون ويخجلون ، فقد جاء زمان لايستحي فيه أكثر الناس ولايخجلون .

إن جوابي على كلام البوطي في هذه المسألة من وجوه :

١ً ــ أراد البوطي أن يغمز من الفقرة التي نقلناها من رسالة الإنصاف للدهلوي فادعى أن السطر الأخير وهو : (قال ابن الهمام في آخر التحرير : كانوا يستفتون مرة واحداً ، ومرة غيره ، غير ملتزمين مفتياً واحداً) ادعى أن هذا السطر غير موجود في نسخته .

ونقول : إنه موجود بالتأكيد في الطبعة الهندية التي نقلت عنها ، فإن شئت أتيتني فأريتكها ، أو ذهبت الى المكتبة الظاهرية فرأيتها بأم عينيك .

ولا شك بأن هذه الطبعة أثبت وأصح ، لأنها طبعت في موطن المؤلف ، ومن المرجح أن تكون طبعت نقلا عن نسخته ذاتها .

٢ـ ثم قال البوطي : (وعلى كل فإنا نسأل القارىء : هل تجد في هذا النص الذي نقله الكاتب أي جزء من النص المكذوب على الدهلوي في كراس المعصومي؛ أو هل تجد أي علاقة بينهما ؟) . وأقول : لقد نقلت كلام الدهلوي الذي استشهد به المعصومي كله ، ورغبت أن أحتاط فأسد الأبواب كلها على البوطي ، حتى لايتملص من الهزيمة المحققة ،بأن يقول مثلا : هناك كلام آخر نقله المعصومي عن الدهلوي لم تثبتوه ، فأثبت له أن جميع مانقله المعصومي عن الدهلوي موجود عنده ، سواء مانص على إنكاره وهو : (فمن أخذ بجميع أقوال أبي حنيفة ..) أم مافهم من عبارته إنكاره جملة .

ومن المؤسف والمؤلم في آن واحد ، أنني قد ذكرت هذا في كتابي المنشور ص ٢٨٩ ، ولكن الدكتور الكبير كما يظهر بوضوح لايصبر على قراءة مايكتب ، ومع ذلك فهو يسمح لنفسه بأن يتهمنا نحن بذلك !

أما العلاقة بين كلام الدهلوي المنقول من رسالة الإنصاف ، وكلامه الآخر المنقول من الحجة البالغة ، فما أظن قارئا له شيء من الفهم ، يجهلها أو يشق عليه ملاحظتها ؛ ذلك ان الحديث كله عن حال المسلمين في عصر الصحابة والتابعين من حيث الاجتهاد والتقليد ؛ وحالهم بعد ذلك ، وفي إثبات أن التمذهب بدعة لم تكن في عهد السلف .

٣ـ وأنتقل بعد ذلك إلى الفقرة المقصودة من كلام الدهلوي ، والتي قام البوطي لأجلها ولم يقعد . فأقول : أما السبب الذي لأجله لم أذكر صدر كلام الدهلوي وآخره فهو اعتقادي بأنه لاحاجة لذكرهما ، ولا دخل لهما بالموضوع ؛ ذلك أن ماقصدت بيانه ؛ وسقت كلام الدهلوي لأجله ، هو إثبات وجود الكلام

الذي نقله المعصومي عن الدهلوي في كتبه ؛ وبيان أن المعصومي لم يكذب في النقل ، كما ادعى البوطي زوراً وبهتاناً ؛ فهذا وحده الذي أهمني ، وحرصت على بيانه ،ومعلوم أن هذا قد تحقق ؛ لأن القراء جميعاً قد رأوا رأي العين أن جميع كلام الدهلوي الذي نقله عنه المعصومي موجود في كتبه ، وليس سطرا واحداً فقط كما طلب البوطي بتبجح واستعلاء .

ولما رأى الدكتور أننا خرقنا تحديه الفارغ ، وأثبتنا أمانة المعصومي وصدقه ، هاله الأمر ، وشق عليه الإقرار بخطئه ، وتملص من الاعتراف بالهزيمة متعلقاً بمسألة ثانوية ، لاتقدم شيئاً في الموضوع ولا تؤخر ، وهي أنني أغفلت ذكر صدر كلام الدهلوي والمبتدأ والخبر ، واقتطعت صلة الموصول وحدها ، وأنطقت الرجل بما هو بريء منه ، وهذا تزييف خطير ، وراح يبني على هذه الحبة قبة ضخمة ، هي التي يدندن حولها ويهدف اليها ، وهي أننا غير أهل لأن يأخذ المسلمون عنا دينهم ، إنما الأهل لذلك كل الأهل هو وأضرابه .

ونحن لايهمنا أأخذ المسلمون عنا دينهم ، أم لم يأخذوا ، فحسبنا أن معنا الحق الأبلج ، وأننا على الهدى ، والسبيل الأقوم ، الذي لدينا الاستعداد دائما لإقامة الدليل على صحته وصوابه ، بينما لايستطيع المذهبيون أن يقيموا الدليل على مايتعبدون الله تعالى به ، ولذلك تراهم ينكرون ، ويغضبون ويثورون ، إذا سألهم أحد السلفيين عن الدليل الشرعي على مسألة ما ، لأنه بذلك يكشف للناس جهلهم ، ويظهر عجزهم عن إقامة الدليل الشرعي ، ويثبت للناس أنهم يسيرون في دينهم على غير هدى ، وأنهم ليس لديهم من العلم كبير شيء .

وأما جوابي على اعتراض البوطي السابق ، واتهامه إياي بأنني حرفت وزورت ، فهو أن تحدّيه كان منصباً فقط على إثبات وجود كلام الدهلوي الذي نقله المعصومي عنه في كتبه ، ولم يكن أبداً إثبات دلالته على مايريده المعصومي

ولا بأس بأن أنقل للقارىء الكريم كلام البوطي بنصه ، قال بعد أن نقل فقرة (فمن أخذ بجميع أقوال أبي حنيفة . .) : « لم يثبت هذا الكلام عن الدهلوي في حق المقلد العاجز عن الاجتهاد إطلاقاً ، لا في الانصاف ولا في غيره من كتبه الأخرى بل الذي قاله في أكثر من موطن عكس ذلك تماما » ثم نقل بعض كلام الدهلوي الذي توهم أنه يؤيد رأيه ، ثم قال : « وأنا أتحدى صاحب الكراس ومقلديه أن يثبتوا سطراً مما تقوله صاحب الكراس عن الدهلوي في أي من كتبه [1] » .

فبالله عليك أخي القارىء أليس يفهم من ذلك بشكل واضح وجلي أن المعصومي قد كذب في النقل ، وأن الكلام الذي نقله عن الدهلوي غير موجود في كتبه ، وهو لذلك يتحدانا أن نثبته من أي كتاب ؟

إنني أجزم بأن هذا هو مافهمه كل قارىء من عبارة البوطي ، وما ألقته في نفوس الجميع ، ولكن عادة البوطي - كما ظهر لي من عدة أمثلة - أن يتحدث بكلام ظاهره شيء ، وباطنه شيء آخر ، ويوهم الناس بظاهر كلامه الذي يكون اتهاما باطلا ومجازفة وتضليلا ، ولكنه يحفظ لنفسه خط الرجعة ، بأن يلجأ إلى باطن كلامه فيتعلق به حيثما يثبت له الآخرون خطأ ظاهره وبطلانه ، وبهـــذا يتملص من المعنى الذي أوهم به القراء [2] .

وما أدري سبب سلوك البوطي هذا المسلك الوعر ، ولجوئه الى هذه الثنائية في الكلام : أهو خبث منه ومكر ، أم هو ضعف بيان ، وركة أسلوب ، وتأثير الأعجمية فيه ، وأيا ما كان السبب فإنها أدواء وبيلة وعلل خبيثة ، ماينبغي أن يقع فيها كاتب بليغ ، أو باحث عاقل لديه شيء من المروءة وكرم النفس أو الفصاحة والبيان .

---

(١) اللامذهبية ص ٥٦ .

(٢) قلت : هذا نفسه مافعله حين ادعى الاجماع على صحة صلاة أهل المذاهب بعضهم وراء بعض ، وقد بينت ذلك في مكان آخر .

ففي مسألتنا هذه ذكر الدكتور كلاما يوهم ظاهره القراء بأن المعصومي قد كذب في النقل عن الدهلوي وافترى عليه ، فلما أثبت له بطلان ذلك نكص على عقبيه ، ورجع يجادل في مراد الدهلوي ورأيه ويتهمنا بالتزوير .

ولو أنصف واحترم قراءه ، وسلك مسلك العلماء البلغاء لوضح مايقصده من كلامه بالضبط ، ولما لبّس على الناس قصده ، وأوهمهم بشيء ، وقصد الى شيء آخر .

لقد كان عليه إذا كان ينكر دلالة كلام الدهلوي على مايريده المعصومي، أن يقول بصريح العبارة مثلا : (إن ما أورده المعصومي من كتاب الدهلوي موجود فيه حقاً ، ولكنه لايمثل رأي الدهلوي ، لأنه قـــد ذكر قبله وبعده مايقيده ويوضحه ، ومايتحصل من مجموعه خلاف رأي المعصومي) .

هذا ما كان عليه ان يقوله مثلا ، لو كان فصيحاً بليغاً ، أو لو كان سليم النية ، طيب الطوية ، وأمـــا طريق الغمغمة والجمجمة ، واللف والدوران ، والظاهر والباطن ، فهذا ليس من سبيل الكاتب الشريف أبداً ، اللهم إلا أن يكون مثل من عنى الله تعالى بقوله : « أو من ينشّأ في الحلية ، وهو في الخصام غير مبين ؟ »[1]

لقـــد خلط البوطي – عامداً أوغافلا – بين أمرين ، ماكان له أن يخلط بينهما ، أولهما إثبات وجود كلام الدهلوي في كتبه ، وثانيهما إثبات دلالة هذا الكلام على رأي المعصومي ، وقد فهمت كما فهم الجميع أن إنكار البوطي وتحديه كان منصباً على الأمر الأول ، ولذلك أثبتّه وحققته ، ولم أعبأ بذكر أول الكلام وآخره ، لأن قصدي كان – كما قلت – إثبات وجود هذا الكلام، وليس البحث في كونه دالاً على رأي الدهلوي أو غير دال .

---

(١) الزخرف ١٨

٤ً – وأتجاوز ماسبق كله ، وأناقش البوطي في مدعاه الجديد ، لأقطع آخر خيط يتعلق بـــه للفرار من الهزيمة ، والمشاغبة علينا ، فأقول مستعيناً بالله وحده :

إن الدهلوي رحمه الله لايخالف المعصومي في رأيه أبداً ، كما أنه لم يسق كلامه لنقد كلام ابن حزم ورده أبداً ، بل إن كل عاقل منصف إذا قرأ كلام الدهلوي كاملا بتأمل وروية – وليس بخفة وعصبية – ليفهم منه بوضوح وجلاء أنه متفق مع الإمام ابن حزم ومع المعصومي رحمهما الله ، وأنـه لايخالفهما في كبير شيء ، وأن استشهاد المعصومي به هو في محله تماماً ، وأن الدهلوي إنما ساق كلام ابن حزم لتوضيحه وبيانه ، وشرحه وتفصيله ، وليس لنقده ورده ، ذلك أن كلام ابن حزم في تحريم التقليد هو كلام عام مجمل ، ولم يوضح فيـه تفصيلات المسألة وجزئياتها ، فأراد الدهلوي أن يفصّل هذا الإجمال ، ويوضح هذا العموم ، ويفسر المقصود من هذا القول ويشرحه الشرح الصحيح اللائق به .

والذي يتحصل من كلام الدهلوي الطويل الذي ذكره في كتابه حجة الله البالغة (١/ ٣٢١ – ٣٤١ من الطبعة المصرية بتحقيق الأستاذ سيد سابق) بعنوان (باب حكاية حال الناس قبل المئة الرابعة وبعدها) هو أن هناك خمس صور للتقليد :

الأولى : تقليد المسلم الذي بلغ درجة الاجتهاد ولو في مسألة واحدة .

الثانية : تقليد المسلم المتبع الذي اطلع على نص صحيح من كتاب أو سنة ، وتثبت من صحته وعدم نسخه .

الثالثة : تقليد المسلم العامي العازم على تقليد مجتهد معين في كل مسألة ، والناوي عدمَ التخلي عن تقليده ، ولو ظهر له الدليل على خلافه .

الرابعة : تقليد المسلم أحد المجتهدين والتعصب له ، بأن لايجيز لنفسه

استفتاء غيره ، أو سؤال فقيه من غير مذهبه ، أو الصلاة وراء إمام مخالف له في المذهب .

الخامسة : تقليد المسلم العاجز عن النظر والاجتهاد ، المصمم في نفسه على اتباع الكتاب والسنة ، والحريص على ذلك أشد الحرص ، والناوي الإقلاع عن تقليد أي كان إذا علم مخالفته للنص الصحيح .

ويرى الدهلوي رحمه الله أن كلام ابن حزم رحمه الله في إنكار التقليد وتحريمه ، إنما يحمل على الحالات الأربع الأولى فقط ، ولا يجوز حمله على الحالة الخامسة ، لأن صاحبها معذور تماماً ، وليس في إمكانه أكثر مما فعل .

ولا يجوز أن يتصور عاقل أن ابن حزم ينكر عليه ذلك إطلاقا ، لأن إنكاره إنما يعني أنه يكلف هذا الانسان مالا يطيق ويحمّله ماليس في وسعه ، وهذا مانبرّىء منه المسلم العادي الجاهل ، فضلا عن إمـــام مجتهد كبير كابن حزم رحمه الله

ويبين صحة فهمنا هذا لكلام الدهلوي وصوابه عدة أمور :

أولاً – أنه ليس في كلام الدهلوي الذي علق به على كلام ابن حزم وبيّنه أي كلمة تدل على تخطئة أو إنكار أورد كما زعم البوطي ، بل الذي يتأمل العبارة كلها ويتذوق معناها ، ويقرؤها بإمعان وانتباه ، يجد أن الدهلوي لايعدو كونه شارحا لكلام ابن حزم ومؤيدا له ، ومدافعاً عنه ، فهو يقول : « فما ذهب إليه ابن حزم حيث قال : التقليد حرام .. إنما يتم فيمن له ضرب من الاجتهاد ولو في مسألة واحدة ، وفيمن ظهر عليه ظهوراً بيناً أن النبي ﷺ أمر بكذا ، ونهى عن كذا ، وأنه ليس بمنسوخ ... وفيمن يكون عاميا ويقلد رجلا من الفقهاء بعينه ، يرى أنه يمتنع من مثله الخطأ ، وأن ماقاله هو الصواب البتة ، وأضمر في قلبه ألا يترك تقليده ، وإن ظهر الدليل

على خلافه .. وفيمن لايجوّز أن يستفتي الحنفي مثلا فقيهاً شافعياً وبالعكس ، ولايجوّز أن يقتدي الحنفي بإمام شافعي مثلا ، وليس محلّه - يعني كلام ابن حزم - فيمن لايدين إلا بقول النبي ﷺ ، ولا يعتقد حلالا إلا ما أحله الله ورسوله ، ولاحراماً إلا ماحرمه الله ورسوله ، لكن لما لم يكن له علم بما قاله النبي ﷺ ، ولا بطريق الاستنباط من كلامه ، اتبع عالماً راشداً على أنه مصيب فيما يقول ، فإن خالف مايظنه أقلع من ساعته من غير جدال ولا إصرار ، فهذا كيف ينكره أحد مع أن الاستفتاء والإفتاء لم يزل بين المسلمين من عهد النبي ﷺ . كيف لا ولا نؤمن بفقيه أياً كان أنه أوحى الله إليه الفقه ، وفرض علينا طاعته ، وأنه معصوم ..) .

وأنا أرجو فضيلة الدكتور مخلصاً أن يقرأ كلام الدهلوي الذي سقت أجزاء منه ، وحذفت مالاحاجة لذكره ، لأظهر المقصود منه ، وأوضح معناه ، وأحافظ على الانسجام بين فقراته ، إنني أرجو الدكتور أن يحاول مرة واحدة أن يكون منصفاً في حكمه ، وأن يقرأ كلام الدهلوي كاملا ، وأن يتروى في قراءته ، ويصبر عليه كله ، ثم ليقل لي بعد ذلك : هل كنت محقا أم مبطلا .

كما أنني أرجو القراء الكرام بإخلاص وصدق ، سواء كانوا يشاطرونني الرأي ، أو يخالفونني ، أن يفعلوا ذلك ، ثم ليحكموا بيني وبين الدكتور في هذه المسألة ، وأنا راض بما يحكمون به .

٢ - ثانياً - يؤيد النتيجة التي توصلت إليها ، وذكرتها فيما سبق عدة أمور أيضاً :

أ - **أولها** أن الدهلوي رحمه الله ذكر في أول الفصل ببيان واضح وكلام صريح ، أن التزام الناس بمذهب معين لم يكن في القرون الثلاثة الأولى

كما أن أهل المئة الرابعة لم يكونوا قد اجتمعوا على التقليد لمذهب معين ،

بل كان فيهم العلماء والعامة ، قال : « وكان من خبر العامة أنهم كانوا في المسائل الإجماعية ... لا يقلدون إلا صاحب الشرع .. وإذا وقعت لهم واقعة استفتوا فيها أي مفتٍ وجدوا ، من غير تعيين مذهب »[1] .

ثم بين أن التمذهب شاع بعد تلك القرون لأسباب منها نوال الحظوة عند أصحاب السلطان ، ومنها انتشار التقليد الذي دب في صدورهم دبيب النمل ، ومنها ظلم القضاة وضعف وازع الدين في نفوس العلماء ، حتى صار الناس لا يثقون إلا بما قيل من قبل ، ومنها جهل رؤوس الناس بالسنة ، واستفتاء الناس من لا علم له بها ولا بطريق التخريج ، ومنها إقبال الفقهاء على التعمقات في المسائل ، وإكثار القيل والقال في الأمور الفرضية الخيالية ، ومنها انتشار الخلاف والجدل .

ثم قال الدهلوي رحمه الله « وفتنة هذا الجدل والخلاف والتعمق قريبة من الفتنة الأولى ، حين تشاجروا في الملك ، وانتصر كل رجل لصاحبه ، فكما أعقبت تلك ملكا عضوضاً ، ووقائع صماء عمياء ؛ فكذلك أعقبت هذه جهلاً واختلاطاً وشكوكاً ووهماً مالها من أرجاء (!) فنشأت بعدهم قرون على التقليد الصرف لا يميزون الحق من الباطل ، ولا الجدل عن الاستنباط ، فالفقيه يومئذ هو الثرثار المتشدق ، الذي حفظ أقوال الفقهاء قويها وضعيفها ؛ من غير تمييز ، وسردها بشقشقة شدقيه ؛ والمحدث من عدَّ الأحاديث صحيحها وسقيمها ، وهذّها كهذ الأسمار بقوة لحييه ؛ ولا أقول ذلك مطرداً فإن لله طائفة من عباده ، لا يضرهم من خذلهم ، وهم حجة الله في أرضه وإن قلوا . » .

ولعله من الواضح لكل قارىء أن الدهلوي رحمه الله ، يتفق معنا في بيان سوء حال الفقه والمتفقهين في العصور المتأخرة ؛ ويشكو من ذلك مر الشكوى ولا أخال ما كتبته في كتابي في نابي (لماذا ندعو إلى العودة إلى السنة ؛ وواقع

---

(١) حجة الله البالغة (١ / ٣٢٥) .

المذهبية المتعصبة ومآخذنا عليها) إلا توضيحاً لما ذكره ، وتفصيلا لما أجمله ، وشرحاً لما أشار إليه .

ب ــ **وثانيها** أننا إذا نظرنا بامعان إلى الفقرة التي أجاز فيها الدهلوي تقليد أحد المذاهب ؛ فإننا نرى أنه أجاز ذلك بسبب ماخيم على جو القرون المتأخرة من ظلام التقليد ، واستبداد الهوى ، وضعف فهم الناس ضعفاً شديداً ، فرأى رحمه الله أن الالتزام بتقليد أحد المذاهب الأربعة ، هو أخف ضرراً ، وأهون شراً من ترك الناس يخبطون في الدين خبط عشواء ، ويسيرون على غير هدى .

قال رحمه الله : « إن هذه المذاهب الأربعة المحررة قد اجتمعت الأمة ، أو من يعتد به منها ، على جواز تقليدها إلى يومنا هذا ، وفي ذلك من المصالح مالا يخفى ؛ لاسيما في هذه الأيام التي قصرت فيها الهمم جداً ؛ وأشربت النفوس الهوى ، وأعجب كل ذي رأي برأيه »

ومن الجدير بالذكر أن هذا هو رأي أستاذنا حفظه الله نفسه ؛ فقد ذكر أكثر من مرة أن الواجب على الناس في زماننا هذا ؛ أن يبدؤوا بتعلم الفقه عن طريق أحد المذاهب الأربعة ؛ ويدرسوا الدين من كتبها ، ثم يتدرجوا في طريق العلم الصحيح ؛ بأن يختاروا كتاباً من كتب مذهبهم ، ككتاب المجموع للنووي عند الشافعية ، وكتاب فتح القدير لابن الهمام عند الحنفية ، وغيرها من الكتب التي تبين الأدلة ؛ وتشرح طريق الاستنباط ؛ ثم يتركوا كل قول ظهر لهم ضعف دليله ؛ وخطأ استنباطه .

ثم يتدرجوا خطوة ثالثة بأن ينظروا في كتب المذاهب الأخرى التي تناقش الأدلة أيضاً وتبين طريق الاحتجاج بها ، ويأخذوا من هذه الكتب ماظهر لهم صحته وصوابه ؛ وهكذا . فيرى شيخنا أن هذا هو السبيل الصحيح الممكن

سلوكه في هذا الزمان ؛ لأن سلوك السبيل الواجبة التي كان عليها السلف الصالح طفرة غير ممكن اليوم ؛ لأنه لا يوجد في الناس علماء مجتهدون ، يعلمونهم فقه الكتاب والسنة ، ولذلك فليس أمام الناس إلا أحد سبيلين : فإما أن يتركوا دون تعليم ولا تفقيه ، ويخبطوا في دينهم خبط عشواء ، وإما أن يتعلموا دينهم ويتفقهوا في أحكامه عن طريق أحد المذاهب الأربعة ؛ ولا شك أن الطريق الثاني هو أخف ضرراً وأقل شراً من الطريق الأول ؛ ولذلك ننصح به ونؤيده .

وطبيعي أن هذا إنما يجوز فقط لمن لم يتوفر له الجو العلمي الصحيح ؛ القائم على دراسة الفقه من الكتاب والسنة ؛ وأما من توفر له هذا المناخ الصحي العلمي المناسب كسلفيي دمشق مثلا فلا حاجة لهم إلى ذلك .

كما أنه لابد من بيان أن ما أجزناه من دراسة الفقه عن طريق أحد المذاهب إنما جاز بوصفه مرحلة موقتة ، وفترة انتقالية ؛ حتى إذا رقي المجتمع ، وتحسّن حال العلم والفقه وتقدم ، ونشأ مجتهدون كافون ، يفتون بحكم الكتاب والسنة فلا حاجة حينئذ إلى ذلك ، بل على الناس جميعاً أخذ العلم عن مجتهديهم ، دون التزام واحد معين .

ومن نافلة القول أن نبين أن على المسلمين جميعاً أن يسعوا حثيثاً ، ويعملوا جاهدين للوصول إلى هذا الهدف الكبير المنشود ، ومن الجريمة بمكان كبير أن يقيم بعض الناس دونه السدود والعراقيل ، ويضعوا العصي في العجلات ، ويثبطوا الهمم عن الوصول إليه ، كما فعل أصحاب كتاب الاجتهاد والمجتهدون ، وكما فعل صاحب رسالة لزوم اتباع مذاهب الأئمة ، وأخيراً كما فعل صاحب اللامذهبية ، وكما فعل صاحب رسالة السهام الصائبة .

ومن الجدير بالذكر أنني ذكرت هذا في كتابي (بدعة التعصب المذهبي ص ٦٠-٦٣) بوضوح تام ، وما أدري إن كان الدكتور البوطي قرأه ، أم أنه لم يصبر على قراءته !.

هذا – ياأخي القارىء – رأي الدهلوي ، وهو كما ترى يتفق مع رأينا تماماً ، وإنني أعتقد أنه لو عاش رحمه الله الى زماننا هذا ، ورأى المسلمين ينهضون ويتلمسون أسباب العلم والقوة ، وينبذون أسباب التخلف والضعف ، وبلغته دعوتنا المسلمين الى إقامة نهضة تشريعية ، تعتمد على الكتاب والسنة ، وتبتعد عن التعصب ، وتعمل على تخليص المذاهب الفقهية مما علق بها من الأوضار ، وما أصابها من العيوب والنقائص ، وتسعى نحو توحيدها على أساس الحجة والدليل ، أقول إنني أعتقد أن الدهلوي رحمه الله لو بلغته دعوتنا هذه لما تأخر لحظة واحدة عن تأييدها ومناصرتها .

ج – وثالث الامور التي تؤيد ماوصلت إليه من رأي الدهلوي رحمه الله ، أنه حمل في سائر بحثه على التعصب المذهبي ، والتقليد ، وأقر بدعية المذهبية ونقل من أقوال العلماء المحققين مايبين ذلك بوضوح ، فقد استشهد على تحريم التقليد في الحالة الثانية بكلام العلامة عزالدين بن عبد السلام رحمه الله ، الذي امتلأ نقداً مراً للفقهاء المقلدين المتعصبين .

قال الدهلوي « فما ذهب إليه ابن حزم حيث قال : التقليد حرام .. إنما يتم فيمن له ضرب من الاجتهاد ولو في مسألة واحدة ، وفيمن ظهر عليه ظهوراً بينا ، أن النبي ﷺ أمر بكذا ، ونهى عن كذا ، وأنه ليس بمنسوخ .. فحينئذ لاسبب لمخالفة النبي ﷺ إلا نفاق خفي ، أو حمق جلي » ثم قال عقب ذلك مباشرة : « وهذا هو الذي أشار اليه الشيخ عزالدين بن عبد السلام حيث قال : « ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه ، بحيث لايجد لضعفه مدفعاً ، وهو مع ذلك يقلده فيه ، ويترك من شهد الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبهم . جموداً على تقليد

إمامه ثم قال رحمه الله : « وقال : لم يزل الناس يسألون من اتفق من العلماء

من غير تقييد لمذهب ، ولا إنكار على أحد من السائلين إلى أن ظهرت هذه المذاهب ، ومتعصبوها من المقلدين ، فإن أحدهم يتبع إمامه مع بعد مذهبه عن الأدلة مقلداً له فيما قال ، كأنه نبي أرسل ، وهذا نأي عن الحق ، وبعد عن الصواب ، لايرضى به أحد من أولي الالباب » .

ثم استشهد الدهلوي رحمه الله على ذلك أيضا بكلام الإمام أبي شامة وهو « ينبغي لمن اشتغل بالفقه ألا يقتصر على مذهب إمام ، ويعتقد في كل مسألة صحة ما كان أقرب إلى دلالة الكتاب والسنة المحكمة ، وذلك سهل عليه إذا كان أتقن معظم العلوم المتقدمة ، وليتجنب التعصب ، والنظـــر في طرائق الخلاف المتأخرة ، فإنها مضيعة الزمان ، ولصفوه مكدرة ، فقد صح عن الشافعي أنه نهى عن تقليده ، وتقليد غيره » .

كما استشهد الدهلوي رحمه الله على الحالة الثالثة التي لايجوز فيها التقليد ، وهي حالة العامي المصمم على الاستمرار على تقليد مذهبه ، وإن ظهر الدليل على خلافه ، أستشهد على ذلك بقوله تعالى : « اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله » وبحديث عدي بن حاتم الذي بين النبي ﷺ فيه أن معنى اتخاذ أهل الكتاب أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله هو اتباعهم فيما علموا خطأه من الأقوال ، فيحلون ماحرم الله ، ويحرمون ما أحل .

ومن المؤلم والمؤسف معاً أن الدكتور البوطي بتر كلام الدهلوي وحذف مواضع الشاهد فيه ، واكتفى بذكر حالة واحدة من حالات التقليد الأربع التي بيّن الدهلوي أن كلام ابن حزم يحمل عليها ، وهي حالة المجتهد ، وأمـــا الحالات الثلاث الأخرى ، التي أطال الدهلوي في بيانها ، واستشهد عليها بأقوال العلماء المحققين ، والتي هي موضع النزاع بيننا وبين البوطي ، فقـــد حذفها

الدكتور ، وضرب عنها صفحا ، وبترها من الكلام ، وأغلق القوس دونها ، ظاناً أنا لانكشف هذه الخدعة الساذجة والحيلة البلهاء .

ترى هل لذلك سبب – أخي القارىء – إلا الهوى والعناد ، والعصبية والكبر والفرار من الاعتراف بالخطـــأ بأي سبيل ، أو الجهل وسوء الفهم والتسرع وعدم قراءة مايكتب ؟

وأيا من هذه الأسباب كان دافع الدكتور فإنه لايشرفه ، كما أنه داء وبيل ، وعيب قبيح ولايجوز لمسلم أياً كان أن يأمن المبتلى به على دينه ،أو يأخذ عنه العلم والفقه .

لقد وقع الدكتور في هذا كله ، ومع ذلك انطلق يهاجمنا نحن بأننا حرفنا الكلام ، وزورناه ، وأنطقنا الأئمة بما لم يتفوهوا به .

إنني لاأرى جواباً عليه أبلغ من قوله ﷺ « إذا لم تستحِ فاصنع ماشئت »[1]

٦ ـــ الذهبي والمذهبية :

كان الدكتور قد استشهد على صحة التزام مذهب معين بكلام نقله ناقصاً عن الحافظ الذهبي رحمه الله ، وقد أوضحت في ص ٢٤٥ من كتابي أن الذهبي لم يدعُ في كلامه ذاك إلى المذهبية ، بل كان ينقدها نقداً لاذعاً ، ودعا الفقهاء المذهبيين فيه إلى نبذ التعصب المذهبي ، والتخلي عن الأحكام التي تخالف الكتاب والسنة الموجودة في مذهب كل منهم .

---

(١) رواه البخاري .

وقـــد رجع البوطي فكتب في لامذهبيته الجديدة ص ١٣٦ مدّعياً أن الشاهد من كلام الذهبي الذي ساقه لتقريره هو الثناء على الفقهاء المذهبيين ، وهذا إقرار منه بالمذهبية ، وأما ماحذفه منه فليس إبطالاً لها وإنما هو تقييد لهـــا وادعى أنه يوافقنا على هذه القيود .

وأقول : كلا ، فإن كلام الذهبي هو إنكار واضح للالتزام بمذهب معين ودعوة حارة الى ترك الاجتهادات الخاطئة الموجودة في كل مذهب ، وتنقيتها من العيوب والأخطاء ، ولذلك فهو يتفق مع دعوتنا التي بينتها في كتابي المذكور.

لقد قال الذهبي لأتباع كل مذهب : أنتم على خير إن تركتم التعصب ، ورجعتم عن اجتهادات مذهبكم الخاطئة في مسألة كذا وكذا ، فكيف يعد هذا ثناء على المذهبيين والمذهبية ؟ وكيف يُستشهد بـــه على إقرار الالتزام بمذهب ، مع العلم أنه صدّر كلامه في كل فريق منهم بشروط كثيرة لايجوز الغفلة عنها ؟

ومن المعروف أن جواب الشرط يكون في حكم المنعدم إن عدم الشرط ، ويوجد إن وجد ، وهذه الشروط إن تحققت فإنها خرق للالتزام ، لأنه – كما أسلفت – التصميم على التقيد بمذهب معين في كل مسألة ، وعدم الرجوع عنه في أي شأن .

وأما حين يكون المقلد عازماً فعلا عن التخلي عن كل حكم في مذهبه حين يبلغه أنه مخالف للكتاب والسنة ، وينفذ ذلك . فإنه لايعـــد ملتزماً مذهباً معيناً ، بل يكون على خير وهدى حقيقة ، وليست دعوتنا في جوهرها إلا إلى هـــذا ، فإن كان الدكتور يوافقنا في حقيقة أمره على ذلك فلم يشاغب علينا ، وينقل دعوتنا للناس على غير وجهها ، ويطعن فيها ، ويسميها أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية ؟

إن عليه أن يحدد موقفه بوضوح وجلاء من فكرتنا ودعوتنا ، فإن الذي يظهر حيناً بعد حين انه يقدم إليها رجلًا ، ويؤخر أخرى ، ويقول تارة كلاماً يُشعر بموافقته عليها وإقراره بها ، ثم يقول تارة أخرى كلاماً على العكس من ذلك ، ولاأدري سبب هذه الازدواجية والثنائية في موقفه هذا ، هل هي مكر ودهاء ، ليحفظ بذلك على مكانته عند المذهبين ، وليرضي المثقفين المتحررين ، الذين لايهضمون الجمود والتعصب المذهبيين ، أم أن سبب ذلك هو تردد في الأمر ، وعدم وضوح في رأيه وحكمه فيه .

وقد عذرناه مرة ومرتين ، وقلنا : ربما لم يطلع على رأينا الواضح الصريح وقد نكون مقصرين في بيانه وشرحه ، فألفت كتابي ، وجليت فيه المسألة وقلبتها على أوجهها بوضوح وصراحة ، وكان من المفروض أن يتعرف إلى رأينا الصحيح به ويتخذ موقفاً صريحاً وجريئاً منه ، ولكنه لم يفعل ، وبقي ممسكاً الحبل من طرفيه ، كما كان من قبل .

ترى إلى متى سيظل كذلك ؟ علم ذلك عند الله تعالى ، ولكننا نرجومنه مخلصين أن يتأمل دعوتنا بإمعان ، ويدرسها بإنصاف ، ويتجرد لذلك من كل أثر للهوى والعصبية ، والتحامل والعداء ، ثم يبدي رأيه المنصف فيها ، وإنا لواثقون إن فعل ذلك – أنه سيرى أنها الحق والخير والهدى ، وأننا لانقصد بها إلا وجه الله سبحانه ونفع المسلمين ، وفي مقدمتهم خصومنا أنفسهم ، وسيكون بجانبها سنداً وعوناً ، لاخصماً وعدواً إن شاء الله .

اللهم أرنا وإياه الحق حقاً ، وارزقنا اتباعه ، والباطل باطلا وارزقنا اجتنابه ، إنك أنت السميع العليم .

٧ــ إثبات دعوة البوطي إلى الإبقاء على الاجتهادات المذهبية المخالفة للكتاب والسنة

أنكر الدكتور علي في ص ١٢٢ مانسبته إليه من الدعوة إلى الإبقاء على كل ماورد في الكتب المذهبية ، ولو كان بعضه مخالفاً الأدلة الصحيحة الواضحة من الكتاب والسنة ، واتهمني بالافتراء عليه في ذلك .

وأقول : إنني آسف هنا أيضاً ، إذ أجد الدكتور كعادته متسرعاً في إطلاق أحكامه لايتثبت فيها ولايتروى .

إنني بهذه المناسبة أتقدم إليه بنصيحة أخوية مخلصة ، لايتقدم بهـــا له المؤيدون له ، هي أن يدع العجلة والتسرع ، ويقرأ كلام الآخرين بتمامه وبإمعان ، وصدق من قال : في التأني السلامة ، وفي العجلة الندامة ، وقد أثنى النبي ﷺ على أشج عبد القيس رضي الله عنه فقال له : « إن فيك لخصلتين يحبهما الله : الحلم ، والأناة »[1] .

وماأدري إن كان الدكتور سيستجيب لهذه النصيحة الأخوية الصادقة ، أم أنه سيردها كما رد أختها من قبل ، مع العلم بأنني لم أرد له بها ــ شهد الله ــ إلا الخير .

لقـــد أنكر الدكتور اتهامي إياه بالدعوة إلى الإبقاء على مافي الكتب المذهبية ، ولو كان مخالفاً للحديث الصحيح ، وما كان ينبغي له أن ينكر ،

---

(١) رواه مسلم .

لأن ذلك معروف عنه وعن أمثاله المذهبيين عموماً ، وهم يعلنونه بلسان حالهم كما يقرونه بلسان قالهم إذا دعا الأمر . فنحن لم نشاهد واحداً منهم ترك مذهبه في مسألة ما ، إيثاراً لحديث شريف صحيح اطلع عليه ، مع العلم بأن إمام مذهبه قد أمره بذلك ، ودعاه إليه ، كما أنني لا أجد سبباً معقولاً لإنكار الدكتور علينا ، ومهاجمتنا إن كان حقا يؤمن بذلك لأن أكبر سبب من أسباب الخلاف بيننا وبين أمثاله من المذهبيين ، هو أننا نقدم الحديث الصحيح على الآراء الاجتهادية ، بينما يفعلون هم عكس ذلك .

فإن كنت مخطئاً في ذلك ، وكان الدكتور على عكس مازعمت — وأرجو أن أكون كذلك — فليتفضل وليذكر لنا المسائل التي خالف فيها مذهبه ، لاطلاعه على مايخالفها من السنة الصحيحة الواضحة .

وأنا مستعد لسحب اتهامي السابق ، والتراجع عنه بكل سرور ، وإنا لمنتظرون .

ولايفوتني أن أبين هنا أن مما دعاني لاتهامه بمخالفة الأحاديث بالإضافة إلى ماتقدم هو أنه دعا ويدعو إلى التزام مذهب معين ، ويشنع علينا لإنكارنا ذلك ، ونحن إذا تأملنا معنى التزام مذهب ، فإننا نجد أنه التصميم على التمسك بأقواله واجتهاداته في كل أمر ، وعدم الخروج على شيء منها ، دون نظر إلى الأحاديث إن كانت تخالفها أو توافقها ، وهذا يتضمن بشكل بدهي الإقرار باتهامي المذكور ، وقد رأيت أن الدهلوي رحمه الله يعد ذلك حراماً ، ولايجيز التقليد إلا في حالة واحدة ، وهي حالة المسلم الذي لايربط نفسه باجتهادات مذهب معين ، بل يكون لديه الاستعداد الكامل للتخلي عن أي رأي حالما يظهر له أنه مخالف للكتاب والسنة .

وهذا يخالف الالتزام ، إذ كيف يكون ملتزماً بمذهب من كان شأنه ،

أنه كلما سمع حديثاً يخالف مذهبه ، وتأكد من صحته ومن دلالته ترك اجتهاد مذهبه فيه ، واتبع الحديث ؟

وأما ما تعلق به الدكتور ، من أنه أورد في رسالته عبارة تأمر المقلد باتباع الحديث إذا علم مخالفته للمذهب ، فقد كنت بينت في (ص ٣٠١ - ٣١٠ من كتابي) أنه قد تراجع عنها ، ووضع لها من العوائق والسدود ما أبطل بها مفعولها وألغى الفائدة المنتظرة منها .

فقد أعقب العبارة السابقة مباشرة بنقل كلام النووي رحمه الله وفيه : « انما هذا فيمن له رتبة اجتهاد في المذهب » ، وفسرها بقوله : « وشرطه أن يغلب على ظنه أن الشافعي رحمه الله لم يقف على هذا الحديث ، أو لم يعلم صحته . وهذا إنما يكون بعد مطالعة كتب الشافعي كلها ، ونحوها من كتب أصحابه الآخذين عنه ، وما أشبهها ، وهذا شرط صعب قل من يتصف به[1] » .

ونحن نرى أن الدكتور نفسه لا يرى نفسه أهلاً للنهوض بهذه الشروط ، ومعنى ذلك أنه نفسه فضلا عن غيره مضطر إلى عدم الأخذ بالحديث ، لاحتمال أن يكون الشافعي اطلع عليه ولم يأخذ به .

ترى ماذا بقي من جدوى لعبارته السابقة ، التي تظاهر فيها بالتحرر والتسامح ، وموافقتنا في الأخذ بالحديث إذا خالف المذهب ؟ .

أضف إلى ذلك أنه أوجب في ص ٨٩ و ٩٠ أخذ الفقه المذهبي على علاته ، ووصفه بأنه كامل ، لا ينقصه إلا أن نصوغه بطريقتنا المفضلة .

ثم دعا المسلم إلى فهم أحكام دينه ، عن طريق دراسة كتاب مذهبي صغير خالٍ من الأدلة الشرعية ، ثم قال في ص ٩٦ و ٩٧ : « دعوا المسلمين يا هؤلاء

---

(١) اللامذهبية ص ٨٧ .

يسيرون وراء أئمتهم ، واجتهدوا إن كنتم تريدون الاجتهاد في استخراج أحكام المشاكل الحديثة ، التي لم تكن موجودة بالأمس » ثم يقول : « ياهؤلاء دعوا الأحكام المستقرة التي دونها صفوة أئمة المسلمين .. »

ترى هل هناك أوضح من هذا للتدليل على أنه فعلا يدعو إلى الإبقاء على كل ما ورد في الكتب المذهبية ، ولو كان بعضها مخالفاً الأدلة الصريحة الواضحة من الكتاب والسنة ، وأنه لايجيز النظر فيها لتنقيحها وحذف المخالف منها الأحاديث الصحيحة ، وأن كل ما يجيزه هو النظر في الأحكام الجديدة الطارئة فقط ؟

ترى هل كنت متجنياً عليه حينما حكمت عليه بذلك ؟ وهل كان منصفاً حينما أنكر ذلك ؟ الجواب عند القارىء اللبيب .

٨ ـ إثبات سوء فهم البوطي لكلام النووي

ويتصل بهذه المسألة ما رد به علي من اتهاميه بسوء فهم كلام النووي رحمه الله ، وكان محور دفاعه أن كلامه ، الذي ذكر فيه الشروط التي وضعها النووي للعمل بحديث ما إذا خالف المذهب ، هو خاص بمن لم يكن مجتهداً ، وكان مقلداً للشافعي مثلاً .

وأقول : إن الدكتور لم يكن أميناً في نقل رأي النووي رحمه الله ، فقد بتر بعضه ، ولم ينقله كاملاً كعادته ، ذلك أن النووي رحمه الله بعد أن ذكر كلامه السابق ، عاد فرجع عنه فقال برأي آخر هو رأي ابن الصلاح الذي فيه تفصيل للأمر وتوضيح . قال النووي: « قال الشيخ أبو عمرو : (فمن وجد من

الشافعية حديثاً يخالف مذهبه ، نظر إن كملت آلات الاجتهاد فيه مطلقاً ، أو في ذلك الباب أو المسألة ، كان له الاستقلال بالعمل به ، وإن لم يكمل وشق عليه مخالفة الحديث ، بعد أن بحث فلم يجد لمخالفته عنه جواباً شافياً ، فله العمل به ، إن كان عمل به إمام مستقل غيرالشافعي ، ويكون هذا عذراً له في ترك مذهب إمامه هنا) . وهذا الذي قاله حسن متعين »[1]

ولعل من الواضح أن هـذا رأي آخر غير الرأي الأول ، وخلاصته أن على المتمذهب بمذهب الشافعي إذا اطلع على حديث يخالف مذهبه أن يعمل بالحديث ويترك المذهب في حالتين : الأولى إذا كان مجتهداً في المسألة،والثانية إذا كان مقلداً ووجد إماماً آخر عمل بالحديث .

والحالة الوحيدة التي لايعمل المتمذهب فيها بالحديث في رأيه هي عندمالايجد أي إمام قد عمل به .

ومن الجدير بالذكر أن الإمام السبكي قـد أجاب عن صورة ثالثة وهي فيما إذا لم يجد المسلم من عمل بالحديث، فمـاذا يصنع ؟ قال : « والأولى عندي اتباع الحديث ، وليفرض الإنسان نفسه بين يدي النبي (ص) ، أيسعه التأخر عن العمل به ؟ لاوالله . وكل واحد مكلف بحسب فهمه[2] » .

فهذا ـ ياأخي القارىء ـ ثمرة بحث النووي وخلاصة رأيه ، وهو رأيوجيه ومعقول في مجمله ، وقريب جداً من رأينا ،وأعتقد أنه لو طبقه المذهبيون بنصه ، لتخلصوا من كثير من الآراء الخاطئة المخالفة للأحاديث الموجودة في مذهب كل واحد منهم ، ولكن شتان بين ما نقله الدكتور عن الإمام النووي ، وبين رأيه الحقيقي هذا !

---

(١) المجموع (١/١٠٥) . (٢) صفة الصلاة ص ٣١ .

ترى أليس هذا دليلاً آخر على سطحية الأحكام التي يطلقها الدكتور ، وعلى صدق اتهاميه بأنه لا يصبر على قراءة مايكتب ، وبأنه غير أمين في النقل ؟.

٩ ـ لماذا لايجوز ـ أيضاً ـ التزام مذهب معين ؟

حاول الدكتور ص ١٢٤ ـ ١٢٩ أن يرد على الأدلة الكثيرة القاطعة ،التي أوردتها لبيان بدعية التزام مذهب معين ، فجاء بردود مهلهلة ، ومغالطـــات جديدة ، أكدت لنا مجدداً مبلغ علمه !

وهاك خلاصة ردوده وجوابنا عليه :

كنت نقضت استدلالاته الثلاثة على جواز التزام مذهب معين ، من أوجه ثلاثة : الأول أنه بدعة والدليل على ذلك :

١ ـ أن عدم التزام هو الأصل والأيسر والأقرب إلى الفهم الصحيح .

٢ ـ أن هناك غرضاً هاماً وواجباً من عدم الالتزام ، هو التفريق بـــين اتباع المعصوم واتباع غير المعصوم .

٣ ـ أن عدم الالتزام هو فعل الصحابة والسلف .

وقد تطوع الدكتور فأضاف إليها من عنده أمراً رابعا ، وأدعى أنه مصادرة على المطلوب ، وأنا أرجو كل قارىء أن ينظر في كتابي (ص ٩١ ـ ٩٤) ليرى هل ذكرت ثلاثة أدلة على الوجه الأول أم أربعاً ، فإن كانت ثلاثة فماذا يسمى عمل الدكتور هذا ، وماذا يسمى فاعله ؟

أما الدليلان الأول والثاني فقد رواهما الدكتور وسخر منهما ، دون أن يناقشهما بشيء ذي بال ، واكتفى بمناقشة الأمر الثالث ، ورد عليه من ناحيتين ،

أولاهما أن أهل المدينة أخذوا العلم عن أصحاب زيد بن ثابت وابن عمر ، وأهل مكة أخذوا العلم عن أصحاب ابن عباس ، وأهل العراق أخذوا العلم عن أصحاب ابن مسعود .

وثانيهما أن عطاء بن أبي رباح ومجاهداً ، انفردا بالفتوى في مكة ، فكان الناس لايستفتون إلا واحداً منهما . وهاتان الناحيتان تدلان برأيه على جواز الالتزام .

بين الأخذ والالتزام :

وجوابي على الناحية الأولى أن الدكتور يخلط بين أمرين مختلفين كل الاختلاف ،ما كان ينبغي له أن يخلط بينهما ، أولهما الأخذ عن العالم ، وثانيهما التزام مذهب العالم ، فقد قرأ أن أهل مكة أخذوا غالب علمهم عن أصحاب ابن عباس ، فتوهم من ذلك أنهم التزموا بمذهبه ، وأن أهل العراق أخذوا عن أصحاب ابن مسعود ، فتخيل أنهم التزموا مذهبه .

وماأدري كيف أجاز لنفسه أن يخلط بين الأمرين وبينهما اختلاف كبير ، فالأخذ عن العالم شيء ،والتزام مذهب العالم شيء آخر ، فالسلفيون مثلاً يأخذون العلم عن أبي حنيفة ، ولكنهم لايلتزمون مذهبه ،كما يأخذون العلم عن الشافعي ، ولكنهم لايلتزمون مذهبه أيضاً ، وهكذا . .

ومن ذلك ترى أن الدكتور قد غالط مغالطة قبيحة ، حين فسر الأخذ بمعنى الالتزام ، واستدل بالأول على الثاني ، فحمل الروايات مالا تحتمل ، وخرج نتيجة لذلك بقول لم يقل به عالم محقق من قبله .

استدلال غريب :

وأما الناحية الثانية التي استدل بها الدكتور ففيها مجازفة خطيرة ، وقول

بغير علم ، إذ استنتج من تعيين الخليفة عطاء ومجاهداً على الفتوى بمكة ، أن الناس كانوا يلتزمون مذهبيهما ، ولا يسألون سواهما .

وأشهد على أن هذا الاستـــدلال من أغرب ما قرأته في حياتي ، ترى أي عاقل يقول بهذا ؟ وأي طالب علم يقع في مثل هذا الخبط ؟ .

كيف يفهم الدكتور أن الخليفة إذا عَيَّن مفتياً ، فإنه يلزم من ذلك أن الناس سيعرضون عن جميع علمائهم وفقهائهم ، فلا يستفتونهم في أي أمر ، ولا يسألونهم عن أي مسألة ، كما يلزم منه أن هؤلاء العلماء والفقهاء سيمتنعون عن تعليم الناس وإفتائهم ، وسينحصر العلم والتعليم والإفتاء والتفقيه ، في المفـــتي الرسمي فقط ؟

ترى ألا يعلم الدكتور واقع الناس في الأمس وفي اليوم ؟ أليس يشاهد بأم عينيه كيف يقوم العلماء في بلادنا مثلا بتفقيه الناس ، وكيف يقصدهم هؤلاء ، مع أنه يوجد مفتٍ رسمي معين من قبل الدولة ، ومع ذلك فالقليل من الناس هم الذين يستفتونه ؟ .

أوليس يعلم كذلك أن لكل واحد منهم مذهبه ، وأن الناس لم يتركوا مذاهبهم التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم ، ويتبعوا مذهب مفتيهم ؟

لقد رأى الكثيرون في موسم الحج كيف كان يخصص مجلس فخم كبير لمفتي المملكة السعودية الرسمي الشيخ محمد بن إبراهيم رحمـــه الله ، يحيط به أقاربه وصحبه ، ومع ذلك لا يكاد يقصده أحد ليستفتيه ، وعلى العكس من ذلك يرى الجميع مجلساً آخر في خيمة متواضعة للشيخ عبد العزيز بن باز ، لا يكاد يُرى فيه الشيخ ، ولا تكاد تستطيع أن تفوز فيه على موطأ قدم !.

ترى من أين للدكتور أن يقول : إن الناس كانوا لا يستفتون غير عطـــاء

ومجاهد ؟ وما دليله على ذلك ؟ وكيف يتجرأ على هذا الادعاء العريض ، مع أن إثبات النفي في مسألة ما ، هو من أصعب الأمور وأعسرها ، ولا يقتحمها عالم محقق ؟ ولذلك رأينا الإمام أحمد بن حنبل يقول مثلا عن الإجماع : « من ادعى الإجماع فهو كاذب ، وما يدريه ؟ لعل الناس اختلفوا ، ولكن يقول : لانعلم الناس اختلفوا ، إذا لم يبلغه[1] »

قلت : وهكذا شأن العلماء والأئمة يحتاطون في مثل هذه الأمور ، ولا يجزمون أو يعممون ، أو يدعون الدعاوى العريضة ، حفظاً على الأمانة واحتراماً للعلم .

بين المذاهب والقراءات :

وأما الوجه الثاني : الذي كنت رددت على الدكتور فيه فهو أن قياس المذاهب على القراءات مغالطة مفضوحة ، لأن القراءات ـ أعني الصحيحة منها على تفاصيل معروفة ـ كلها حق ، لأنها ثابتة جميعها عن النبي ﷺ ، بينما المذاهب فيها الحق والباطل ، والصواب والخطأ ، وعلى ذلك فلا يصح قياس هذه على تلك .

فكان جوابه أن المذاهب كلها تعد صحيحة بالنسبة للعامي العاجز عن الاجتهاد ، لأنه لا يقدر على التمييز بين خطئها وصوابها ، وهكذا يصح قياسها على القراءات .

والجواب أن هذا خطأ أيضاً ومغالطة ثانية ، ذلك لأن العامي ـ أي عامي ـ وإن كان لا يميز فعلا بين الخطأ وبين الصواب من اجتهادات المذاهب ، إلا أنه بسلامة فطرته ، وصحة بديهته ، يعرف بالتأكيد أن في هذه الاجتهادات خطأ وصواباً وإن كان لا يستطيع أن يعين ما هو صحيح منها وما هو خطأ ، ولا يمكن له أن يقرّ أبداً بأن الرأيين المتناقضين المتصادمين في مذهبين فقهيين هما كلاهما

---

(١) أصول الفقه للخضري ص ٢٧٨ .

صواب ؛ ولا يتصور بحال أن يعتقد بحلّ أمر ما وحرمته معاً ، فالإنسان العاقل - مهما كان جاهلا - هو منطقي ، ولو لم يدرس المنطق ، كما كان العربي في الجاهلية مراعيا أحكام النحو ، ولو لم يعلم علم النحو ، وعلى العكس من ذلك فإنه لا يجد في نفسه مانعاً من الاعتقاد بصحة القراءات الثابتة كلهـــا واذا كان ذلك كذلك فإن اتباع المذاهب شيء والقراءة بالقراءات الثابتة شيء آخر ، وليس من الجائز ولا من اللائق بالعقلاء أن يقيسوا إحداهما على الأخرى .

بين السواد الأعظم والإجماع :

وأما الوجه الثالث الذي رددت عليه فيه ، فهو أن الاحتجاج بتقليد أكثر الناس للمذاهب لا يصح ، لأن الأكثرية ليس لها اعتبار في النظر الشرعي ، فليس الإسلام ديناً جمهوريا أو أكثريا ، يحـــكم على المسائل بحسب رأي الجمهور أو الغالبية ، بل إنه يقرر حكم الله في كل مسألة ، دون التفات لموافقة الأكثرية أو مخالفتها .

وقد رد الدكتور بأن النبي ﷺ أمر باتباع الجماعة ، وفسرها بأنها السواد الأعظم من المسلمين !! وبيّن عصمة المسلمين من الإجماع على الباطل ، وأورد عدة أحاديث في ذلك ، واستدل بهـــا على صحة التمذهب لأن أكثر الناس مذهبيون .

وهنا أيضاً أجد الدكتور مغالطاً يخلط بين الأمور المختلفـــة ولا يحسن التمييز بينها ، فقد أورد مثلا ضمن الأحاديث التي استدل بها ، حديث : « إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة [1] » ، وما أدري ما صلة هذا الحديث بالموضوع ، هل يستطيع الدكتور أن يقول : إن المسلمين جميعاً قد أجمعوا على المذهبية بحيث

---

(١) رواه الترمذي والحاكم وغيرهما بسند صحيح (انظر المشكاة ١/١٧٣) .

لم يخالف منهم أحد ؟ أم أن الواقع الذي يبصره كل أحد أن هناك اختلافاً كبيراً في المسألة ، وما هذه الكتب والردود إلا أثراً بسيطاً من آثار هذا الاختلاف والنزاع ؟ .

أم لعل الدكتور لايميز بين الإجماع وبين الأكثرية ؟ إذن فليرجع إلى أحد الصفوف الاعدادية وليتعلم هناك معنى الإجماع ، إنه سوف يرى أن معناه اتفاق جميع المجتهدين من أمة محمد ﷺ في عصر من العصور على حكم شرعي ، بحيث لايخالف منهم فيه مخالف .

نحن مع جمهور العلماء في أن الإجماع حجة في دين الله ولكن ما نحن فيه ليس فيه اجماع أبداً ، بل فيه خلاف مشهور ، وإذا كان ذلك كذلك فإنه لايجوز أبداً أن يستشهد كل فريق من المتنازعين بالحديث السابق على صحة دعواه .

إن عصمة الله سبحانه للمسلمين من الخطأ معناها أنهم إذا اختلفوا في أمر ما ، فإن الحق مع طائفة من طوائفهم لامحالة ، ولا يمكن أن تكون جميع الطوائف المتنازعة على خطأ وباطل ، وعلى ذلك فيجب البحث عن الحق عند كل طائفة ، بالنظر في أدلتها إن كانت يشهد لها الكتاب والسنة أم لا .

لقد عصم الله هذه الأمة عن الخطأ والضلال ، ولكن لم يعصم الأكثرية والسواد الأعظم عنها ، وليس هناك من حجة لمن يدعي ذلك إلا حديث : « فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم[1] » ، وسنده ضعيف جداً لاتقوم به حجة .

أضف إلى ذلك أننا نتحدى المذهبيين وفي مقدمتهم الدكتور البوطي أن يعملوا به ، ذلك لأن مما يقتضيه هذا الحديث أن ينظروا في كل مسألة اختلفت

---

(١) رواه ابن ماجه وابن بطة (انظر المشكاة ٦٢/١) .

فيها المذاهب والآراء ، فيأخذوا برأي أكثريتها ، وهذا يؤدي إلى تخلي كل منهم عن كل المسائل التي خالفت مذهبه فيها المذاهب الأخرى ، فكم من مسألة تفرد فيها الشافعية وخالفوا فيها المذاهب الثلاثة الأخرى ، فهل الدكتور مستعد لترك مذهبه في هذه المسائل ، والأخذ بالرأي الذي اتفقت عليه فيها المذاهب الثلاثة الأخرى ؟

وقل مثل ذلك بالنسبة إلى كل مذهب من المذاهب الثلاثة الباقية !

إن من المجازفة الفاحشة ، والمغالطة القبيحة أن يحتج الدكتور علينا بحديث الإجماع ، ويفسره بأنه يعني الأكثرية ، ويدعي بأن الله أمرنا باتباع رأي الغالبية في المسائل المختلف عليها ، فلم يعصم الله تعالى السواد الأعظم من الخطأ والضلال ، بل الذي تدل عليه النصوص خلاف ذلك تماماً ، إذ تبين أن الضلال والانحراف والخطأ ستكون نصيب الكثرة الكاثرة من المسلمين مع الأسف بعد القرون الثلاثة الفاضلة ، وإن كان لا يقتضي هذا أن تخلد في النار ، فقد ثبت إخبار النبي ﷺ أن الله يأمر بإخراج من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان ، من النار[1] ، وفي مقدمة هذه النصوص قوله ﷺ : « افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة ، وتفرقت النصارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة ، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة[2] » زاد في حديث آخر : « اثنتان وسبعون في النار ، وواحدة في الجنة[3] » .

ومن هذه الأحاديث قوله ﷺ : « بدأ الدين غريباً ، وسيعود كما بدأ ، فطوبى للغرباء[4] » .

---

(١) ورد هذا المعنى ضمن حديث طويل رواه الشيخان (وانظر المشكاة ٣/٧٤) .
(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة لشيخنا (٣/١٢) (٣) أيضاً (٣/١٤) .
(٤) رواه مسلم .

وقوله ﷺ : « خير أمتي قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم إن بعدهم قوماً يشهدون ولا يُستشهدون ، ويخونون ولا يؤتمنون ، وينذرون ولا يفون[1] . »

ومنها قوله ﷺ الذي يصور واقع المسلمين في زماننا هذا أدق تصوير ، ويصفه أصدق وصف ، قال ﷺ : « يوشك الأمم أن تداعى عليكم ، كما تداعى الأكلة إلى قصعتها » فقال قائل : ومن قلة نحن يومئذ ؟ قال : « بل أنتم يومئذٍ كثير ، ولكنكم غثاء كغثاء السيل ، ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم ، وليقذفن في قلوبكم الوهن » قال قائل : يارسول الله وما الوهن ؟ قال : « حب الدنيا ، وكراهية الموت[2] » .

ومن ذلك قوله ﷺ : « إنما الناس كالإبل المئة ، ولا تكاد تجد فيها راحلة[3] »

ومنها قوله ﷺ : « يذهب الصالحون ، الأول فالأول ، وتبقى حُفالة كحفالة الشعير أو التمر ، لا يبالهم الله بالة[4] » .

ومنها قوله ﷺ من حديث طويل عن القيامة : « فيقال : أخرجوا بعث النار . فيقال : من كم كم ؟ فيقال : من كل ألف تسع مئة وتسعة وتسعين[5] . »

ومنها قوله ﷺ : « لتتبعن سنن من قبلكم ، شبراً بشبر ، وذراعاً بذراع ، حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم » قيل : يارسول الله ! اليهود والنصارى ؟

---

(١) متفق عليه .

(٢) رواه أبو داوود وأحمد والبيهقي واسناده صحيح .

(٣) متفق عليه .

(٤) رواه البخاري ، والحفالة : الخثالة وزناً ومعنى .

(٥) رواه مسلم .

قال : « فمن[1] » ومنها قوله ﷺ : « لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده أشر منه ، حتى تلقوا ربكم[2] » .

فهذه الأحاديث الصحيحة وأمثالها تدل على وقوع الفساد والضلال والعصيان والمنكر بين أكثر المسلمين ، حتى يصبح المسلمون المتمسكون بالحق أقلاء غرباء ، ولكن من رحمة الله تعالى بهذه الأمة أنه لايخليها من قائم لله بحجة ، فسيكون فيها طائفة ظاهرة على الحق في كل عصر وفي كل بلد ، وهي حجة الله على عباده ، وهي الجماعة قال رسول الله ﷺ : « لاتزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة[3] » .

قال ابن الأثير : « الطائفة : الجماعة من الناس ، وتقع على الواحد[4] » .

وقد نقل الجم الغفير ، والعدد الكثير من علماء الأمة ، وأعيان الأئمة : عبد الله بن المبارك ، ويزيد بن هارون ، وإبراهيم بن الحسين بن ديزل ، وأحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ، رحمهم الله تعالى أن المراد بالطائفة المذكورة في الحديث هم أصحاب الحديث وأهل الآثار ، الذين نهجوا الدين القويم ، وسلكوا الطريق المستقيم[5] . .

من هي الجماعة ؟

وهذه الطائفة الباقية على الحق ، والمتمسكة بالهدى ، والمتبعة للكتاب والسنة ، والظاهرة على الناس ، هي ما أراده ﷺ في الأحاديث التي أمر فيها

---

(١) متفق عليه .
(٢) رواه البخاري .
(٣) رواه مسلم والترمذي .
(٤) النهاية (٣/١٥٣) .
(٥) انظر أقوال الصحابة والسلف وأعيان الأئمة في ذلك في كتاب مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للحافظ السيوطي رحمه الله .

باتباع الجماعة كالحديث السابق : « ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على اثنتين وسبعين ملة ، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين : اثنتان وسبعون في النار ، وواحدة في الجنة ، وهي الجماعة[1] » ، وأمثال ذلك من الأحاديث .

وقد فسر الجماعة بهذا كثير من أعيان السلف والأئمة ، فقد قال الامام الترمذي بعد أن روى عدداً من الأحاديث التي توصي باتباع الجماعة : « وتفسير الجماعة عند أهل العلم ، هم أهل الفقه والعلم والحديث ، قال وسمعت الجارود بن معاذ يقول: سمعت علي بن الحسن يقول :سئل عبد الله بن المبارك : من الجماعة؟ فقال : أبو بكر وعمر . قيل له : قد مات أبوبكر وعمر ؟ قال : فلان وفلان. قيل له : قد مات فلان وفلان؟فقال عبد الله بن المبارك :أبو حمزة السكري جماعة.

قال أبو عيسى (أي الترمذي) : وأبو حمزة هو محمد بن ميمون ، وكان شيخاً صالحاً ، وإنما قال هذا في حياته عندنا[2] » .

قلت : والغريب أن الدكتور البوطي نقل من سنن الترمذي الجملة الأولى ،ولما وصل إلى تفسير ابن المبارك هذا للجماعة ، بتر الكلام ، وقطع الحديث وأغلق القوس !!

قال أستاذنا حفظه الله : « وهذا المعنى مأخوذ من قول ابن مسعود رضي الله عنه : « الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك[3] » .

قلت : ومثله ماروي عن علي رضي الله عنه إذ سئل عن السنة والبدعة والجماعة

---

(١) رواه أبو داود وأحمد باسناد صحيح .

(٢) سنن الترمذي (الطبعة الأميرية ٢٥/١)

(٣) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق بسند صحيح عنه أنظر المشكاة (٦١/١) .

والفرقة فقال : السنة ـ والله ـ سنة محمد ﷺ ، والبدعة مافارقها ، والجماعة ـ والله ـ مجامعة أهل الحق وإن قلوا ، والفرقة مجامعة أهل الباطل وإن كثروا[1] »

هذا هو ـ أخي القارىء ـ المقصود بالجماعة الواردة في بعض الأحاديث ، وليس ما فهمه الدكتور من أنها عمل السواد الأعظم وعامة الناس ، وطريقتهم ، إذ لو كان الأمر كذلك لكان مقتضياً مشروعية العمل بكل بدعة شاعت ، وعمل بها أكثر الناس ، وكان متضمناً إقرار كل منكر أو معصية عمت ، وذاعت بين المسلمين ، وهذا مما لا يقوله أدنى رجل شم شيئاً من رائحة العلم الصحيح.

ومن تمام الحديث أن أبين أنه قد أريد بالجماعة في أحاديث أخرى ، جماعة المسلمين المنتظمة مع الخليفة المسلم أو الإمام الشرعي ، ومن هذه الأحاديث قوله ﷺ في حديث حذيفة : « .. تلزم جماعة المسلمين وإمامهم[2] .. » ومنها قوله ﷺ : « من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ، فمات مات ميتة جاهلية[3] »

قال الطبري ـ بعد أن روى أقوالاً مختلفة في معنى الجماعة : « والصواب أن المراد من الخبر لزوم الجماعة الذين في طاعة من اجتمعوا على تأميره ، فمن نكث بيعته خرج عن الجماعة[4] » .

ومما سبق كله تعلم ـ أخي القارىء ـ خطأ البوطي في رده علي ، وانتقاض حجته ، وتعود مسألة التزام مذهب معين ، كما قررتها في الأصل بدعة لا تجوز ، والحمد لله على توفيقه وتسديده ، لا رب غيره ، ولا إله سواه .

---

(١) المختار من أحاديث سيد الأبرار لجواد المرابط ص ٩ .
(٢) متفق عليه .
(٣) رواه مسلم .
(٤) تحفة الاحوذي (٦/٣٨٥) .

١ ـ عود إلى مسألة الصلاة وراء المخالف للمذهب

ذكر الدكتور في ص ٣٧ ، بصدد الدفاع عن نفسه تجاه المؤاخذة العلمية الخطيرة ، التي آخذه بها شيخنا بادعائه الإجماع على صحة صلاة أهل المذاهب بعضهم وراء بعض ، وخروجه عن الاعتدال الذي تظاهر به ، ذكر الدكتور أنه لم يخطىء ، ولم يخرج عن الاعتدال ، لأن الاعتدال كله برأيه هو ما قاله بعض الفقهاء من صحة الصلاة ، بشرط ألا يعلم المقتدي من إمامه ، أنه أتى بما يبطل الصلاة أو الوضوء برأيه ، وقرر بعد ذلك أن الشيخ ناصراً نفسه يمتنع عن الصلاة وراء امام إذا علم إخلاله بهذا الشرط ، كأن يكون حاملا زجاجة كحول .

وقد رددت على بعض هذه المزاعم ضمن جوابي على رسالة والده ، ولكن بقيت أشياء أذكرها هنا ، فأقول : إن في كلام البوطي هذا جهلاً متراكباً بعضه فوق بعض ، وهو يؤكد أنه لا يتقيد بالأسلوب العلمي ، ولا يراعي التوجيهات الإسلامية من التثبت في الأمور ، ودراستها بتجرد وموضوعية ، وعدم اتباع الظنون والأوهام .

فأما الجهل الأول فهو أنه مايزال يجهل ويصر على أن يجهل رأي السلفيين في مسألة الصلاة وراء المخالف للمذهب ، مع أنهم بينوه كثيراً بوضوح تام ، فتراه يقرر أنهم يرون بطلان هذه الصلاة إذا علم المقتدي أن إمامه أتى بما ينقض الوضوء أو الصلاة برأيه ، وأن الشيخ ناصراً إذا صلى وراء إمام علم أنه يحمل زجاجة كحول مثلاً ، فإنه سينسحب إلى ركن آخر ويؤلف جماعة مستقلة ، وهذا

خلاف رأينا تماماً ، إذ نرى أن الصلاة وراء المخالف للمذهب صحيحة في كل صورها ولاغبار عليها ، وقد تضافرت الأدلة الشرعية على ذلك،ومن شاءالاطلاع عليها فليراجع ماكتبه شيخ الاسلام ابن تيمية[1]، والدهلوي[2] وأستاذنا[3].

ومن الغريب أنني قد بينت رأينا هذا في ص ١٥٥ من كتابي ، وأنكرت على كثير من الكتب المذهبية القول بخلافه . ثم يأتي الدكتور بعد ذلك كله ليقول عنا مالا نقوله ، بل ومانعلن دائماً بطلانه وإنكاره ، فما رأي عقلاء الدنيا في تصرفه هذا ؟

وأمر غريب آخر هو أن الدكتور أنكر وجود أحد من الفقهاء أفتى ببطلان الصلاة وراء المخالف للمذهب إطلاقاً ، وطلب أن نذكر له أسماءبعضهم ومراجع أقوالهم ، علماً بأننى قد ذكرت ذلك في أكثر من موضع مثل ص٢٠٦ و ٢٠٩ و ٣٣٠ و ٣٣٩ وغيرها فارجع إليها إن شئت .

وجهل آخر وقع فيه الدكتور وهو أنه ظن أن الشيخ ناصراً يرى نجاسة الكحول بناء على الحكم بنجاسة الخمر ، مع العلم أن الكثيرين يعلمون أن شيخنا يرى عدم نجاسة الخمر ولا الكحول ، وإن كان يرى حرمة استعمالهما وتداولهما[4] وما أظن أحداً له بعض الصلة بنا والاطلاع على آرائنا يجهل ذلك .

---

(١) انظر الفتاوى الكبرى (٢/٥٣ – ٥٧ ؛ من الطبعة المصرية بتقديم حسنين محمد خلوف) .

(٢) انظر الحجة البالغة (١/٣٣٥ بتحقيق سيد سابق) .

(٣) انظر صفة الصلاة النبي (ص ٥٠ و ٥١ ط ٥) ، وسلسلة الاحاديث الصحيحة (٣/٤٩ و ٥٠) .

(٤) انظر تمام المنة في التعليق على فقه السنة لشيخنا (١/١٨) لتطالع الادلة المفصلة على ذلك .

وجهل ثالث للدكتور في هذه المسألة وهو أنه توقع من الشيخ ناصر إذا صلى وراء إمام يحمل زجاجة كحول أن يفارقه وينشىء جماعة جديدة في المسجد.

وهذا يدل على أن الدكتور من أجهل الناس بالدعوة السلفية ودعاتها ، ومع ذلك فهو يسمح لنفسه أن يتحدث عنهم ويروي آراءهم ، ويهاجمهم ، فيقع في جهالات لاحدود لها .

إن كل من له أدنى صلة بالسلفيين ليعلم غالباً ، أننا نرى خطأ إقامة جماعة ثانية أو ثالثة ، بعد الجماعة الأولى في المسجد الذي له إمام راتب ، ونرى أن ذلك بدعة وتفريق للمسلمين ، فكيف يتصور رجل له مسكة من العقل من شيخنا أن يفارق الجماعة الأصلية وينشىء جماعة ثانية ، في الوقت الذي تكون فيه الجماعة الأولى قائمة ؟ .

ومن الغريب أن الإمام الشافعي رحمه الله قد قرر كراهية إقامة جماعة ثانية فأكثر في المسجد ، واستدل له بكلام طويل مقنع[1] ، ومع ذلك يجهل الدكتور وأمثاله ممن يدعون تقليد الشافعي ذلك ، ويقيمون عدة جماعات ، مع أن ذلك خلاف رأي إمامهم ، فلاهم يتبعون السنة ولاهم يتبعون الأئمة !.

وجهل رابع للدكتور هو أنه استدل على ما سبق بأن الشيخ ناصراً قد يمتنع عن السير في جنائز أناس ، يعلم أنهم تلبسوا بالكفر والشرك في رأيه ، ويقيس الصلاة وراء المخالف للمذهب على السير وراء جنازة المتلبس بالكفر ، فما أعجب هذا القياس ، وما أغرب هذا الاستدلال !!

كيف يسوغ في عقل عاقل أن يقيس الصلاة وراء إمام مسلم ، فعل كل ما يستطيعه إذ اجتهد إن كان مستطيعاً ، أو قلد مجتهداً إن لم يكن مستطيعاً

---

(١) انظر كتاب الأم للشافعي (١/١٣٦ و ١٣٧ من الطبعة الهندية) .

الاجتهاد ، فهو معذور ومأجور على كل حال ، كيف تقاس الصلاة وراء هـذا الإنسان على اتباع جنازة رجل متلبس بالكفر والشرك ؟

إن أمر الدكتور عجيب - والله - وغريب ، ولست أدري بأي عقل - أصلحه الله - يفكر ، وكيف يتوصل إلى هذه الأفكار والآراء !!

ألا رحم الله من قال : عش رجبا تر عجبا .

١١ً - مرة ثانية - خبر الآحاد حجة في العقيدة .

كنت رددت على الدكتور في منعه بناء العقيـدة على أحاديث الآحاد ، وتجويزه بناء الأحكام الشرعية عليها ، وبينت له أنه لافرق بين العقيدة والشريعة في ذلك ، وأن التفريق بينهما فيها أمرحادث مبتدع ، وأن التقليد جائز في كليهما للعاجز عن البحث والنظر ، وذكرت هناك بعض الأدلة على ذلك ، لافتا النظر إلى أن لأستاذنا رسالة خاصة في هذا الموضوع .

ولكن الدكتور رجع إلى التهويلات الفارغة كعادته ، وادعى أن هـذا أغرب رأي يبلغه عنه ، وأن كل العلماء أجمعوا على خلافه إلا معتزليا واحداًهو العنبري ، ثم أخذ يسفه رأينا هذا ، دون أن يكلف نفسه الرد على الأدلة التي سقت بعضها هناك ، ودون أن يراجع كتب أهل العلم ليرى الخلاف الكبير في المسألة ، وربما لم يفهم رأينا بوضوح ، بسبب نزقه وغضبه ، فأذكر له ها هنا خلاصة عنه ، كما أذكر له جماهير العلماء من السلف والخلف ممن قالوا به ، وموعدنا معه ومع القائلين برأيه في رسالة أستاذنا الخاصة بالموضوع ، ولعلنـا ننشرها قريباً بإذن الله سبحانه .

إننا نرى أن على المسلم أن يتبع كتاب الله وسنة رسوله ﷺ في كل أمر، وأن من شرط إيمانه أن يستسلم لحكم الله ورسوله في كل شأن ، لا فرق في ذلك بين عقيدة وشريعة ، ولا بين عبادة ومعاملة ، فإذا صح الخبر عن رسول الله ﷺ في أن هناك عذاباً في القبر مثلا فعلينا اعتقاده ، وإذا بلغنا حديث صحيح عنه ﷺ يفيد ظهور المهدي ، وجب علينا الإيمان به ، وإذا وصلنا عنه بطريق صحيح ما يفيد أن في أحد جناحي الذبابة داء وفي الآخر دواء ، فإنه يتحتم علينا التصديق بذلك وهكذا .. ، ولا يجوز لمسلم - أي مسلم - أن يرد شيئاً من ذلك ، ويرفض الإيمان به ، بحجة أنه لم يذكر في القرآن ، أو أنه لم يصلنا بطريق التواتر .

إننا نسأل الدكتور : هل تؤمن بما أفادته الأحاديث السابقة مثلا ، أم ترد ها على نبيك ﷺ ؟ فإن آمنت بها وافقتنا وبطل شغبك علينا ، وإن رددتها فتلمس إيمانك ، وفتش عنه ، فإنه يوشك أن يتلاشى ، إن لم يكن قد تلاشى فعلا.

هذا في عموم مسائل العقيدة ، وأما في أصلها وهو الإيمان بالله وبالرسول ، فإنه يشرع بناؤها على التفكر والنظر في ملكوت الله سبحانه ، والاستدلال عليها بآياته تعالى ، ولكن إذا آمن رجل ، ونطق بالشهادتين دون أن يفعل ذلك ، فإن إيمانه مقبول ، وهو معدود في جماهير المسلمين ، ناجٍ عند الله سبحانه . بل إن الله يقبل إسلام من أسلم كرها ، كما روى البخاري وغيره عن النبي ﷺ قال: « عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل » .

وكلنا نعرف أن كثيراً من قبائل العرب أسلموا حين أسلم أميرهم ، متابعة له في ذلك وتقليداً وخضوعاً ، فمن ذلك إسلام عامة قبيلة الأوس في المدينة حين أسلم سيدهم سعد بن معاذ رضي الله عنه ، فقد جاء هو وأسيد بن حضير ابن عمه إلى رسول رسول الله ﷺ إلى المدينة الصحابي الداعية المجاهد مصعب بن عمير رضي الله عنه وكان معه أسعد بن زرارة من أسلم ، فقالا لهما : ما جاء بكما تسفهان ضعفاءنا ؟ اعتزلا إن كان لكما بأنفسكما حاجة . فقال مصعب لكل منهما : أو

تجالس فتسمع ، فإن رضيت أمراً قبلته ، وإن كرهته كففنا عنك ماتكره؟ فقرأ عليه مصعب القرآن ، فاستحسن الإسلام وهداه الله له ، وتشهد وآمن ، ثم رجع سعد إلى رجال بني عبد الأشهل - وهم بطن من الأوس - فقال لهم : ماتعدونني فيكم ؟ قالوا سيدنا وابن سيدنا . قال كلام رجالكم ونسائكم علي حرام حتى تسلموا ، فلم يبق بيت من بيوت بني عبد الأشهل إلا أجابه[1]

ترى هل يعد الدكتور إسلام هؤلاء الصحابة الكرام وأمثالهم مشكوكا فيه؟ إنني بانتظار جوابه .

كما أن من المعروف أن النبي ﷺ حين دعا هرقل إلى الإسلام أرسل اليه قائلا : « أسلم تسلم ، يؤتك الله أجرك مرتين ، فإن توليت فإن عليك إثم الإريسيين[2] » (أي الفلاحين يريد بذلك رعيته ومحكوميه) ، وما ذلك إلا لأن النبي ﷺ يعلم أن الناس تبع لملوكها وسادتها ، وأن شأن عامة الناس التقليد ، والنادر منهم جداً من يستقل بالبحث والنظر .

إن رفض الإيمان بما جاء في الأحاديث الصحيحة غير المتواترة ، وادعاء أن « الظني من الخبر الصحيح لايعتد به الحكم الإسلامي في بناء العقيدة لأنه إنما يفيد الظن وقد نهى القرآن (في مجال البحث في العقيدة) عن اتباع الظن ، ولكنه يعتد به في نطاق الأحكام العملية .. وأن الخبر المتواتر هو وحده الذي يعتد به في بناء العقيدة[3] » . إن هذه الدعوى باطلة من أساسها ، وهي جزء من مؤامرة خبيثة يراد بها تهديم السنة ، والإطاحة بالإسلام كله من ورائها .

---

(١) نور اليقين ص ٧٥ للخضري .

(٢) رواه البخاري (بشرح ابن حجر ١/٤٢) .

(٣) كبرى اليقينيات للبوطي ص ٣٦ ط ٢ .

وأما الادعاء بأن علماء المسلمين أجمعوا كلهم على أن العقيـــدة لاتبنى على أحاديث الآحاد إلا العنبري ،فهو يبين مبلغ علم الدكتور أيضاً ، ويظهر الجميع أنه ليس من العلم الصحيح في العير ولا في النفير ، وإليك ما قاله الحافظ الكبير ابن كثير في ذلك :

« ثم حكى (أي أبو عمرو بن الصلاح) أن الأمة تلقت هذين الكتابـــين (أي صحيحي البخاري ومسلم) بالقبول ، سوى أحرف يسيرة ، انتقدها بعض الحفاظ كالدارقطني وغيره ،ثم استنبط من ذلك القطع بصحة ما فيهما من الأحاديث ، لأن الأمة معصومة عن الخطأ ، فما ظنت صحته ووجب عليها العمل به ، لابد وأن يكون صحيحاً في نفس الأمر . وهذا جيد » .

ثم قال:« وقد خالف في هذه المسألة الشيخ محي الدين النووي وقال: لا يستفاد القطع بالصحة من ذلك ، قلت (أي ابن كثير) : وأنا مع ابن الصلاح فيما عوّل عليه ، وأرشد إليه[1] » .

ثم قال : « ثم وقفت بعد هذا على كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية مضمونه : أنه نُقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة منهم القاضي عبد الوهاب المالكي ،والشيخ أبو حامد الإسفرائيني ، والقاضي أبو الطيب الطبري ، والشيخ أبو اسحاق الشيرازي من الشافعية ، وابن حامد وأبو يعلى ابن الفراء وابن الخطاب وابن الزاغوني وأمثالهم من الحنابلة ، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية ، قال : وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم ، كأبي

---

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ط ٢ ص ٣٧-٣٩ .

إسحاق الإسفراييني وابن فورك ، قال : وهو مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة[1] » .

وقد نقل الحافظ السيوطي مثل ذلك وانتصر له وجزم به[2]، كما نقل العلامة أحمد محمد شاكر القول بذلك عن الإمام مالك وداود الظاهري والحسين الكرابيسي والحارث المحاسبي وابن حزم ، وابن طاهر المقدسي وأبي نصر بن يوسف ، والحافظ ابن حجر العسقلاني ، – قلت: – ونقل ابن حجر القطع بالحديث المشهور عن أبي منصور البغدادي – ثم قال أحمد شاكر : « والذي ترجحه الأدلة الصحيحة ما ذهب إليه ابن حزم ومن قال بقوله ، من أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي سواء أكان في أحد الصحيحين أم في غيرهما » .

وقد تحدث عن هذه المسألة بتفصيل ، ونصر الرأي الذي ذهبنا إليه بالأدلة القوية ، والحجج القاطعة الإمام ابن القيم في كتابه القيم (الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة[3]) فمن شاء الزيادة فليرجع إليه ففيه شفاء للغليل ، وكفاية للمستزيد .

وبهذا تعلم – أخي القارىء – مبلغ علم البوطي ، كما تعلم مقدار صدقه في أخباره ، وتعلم أيضاً قيمة دعاوى الإجماع التي ينقلها ؛ ولذلك فإننا ننصح إخواننا المؤمنين بألا يغتروا بدعاويه وأخباره ونقوله ؛ فقد بلونا منه في ذلك الأعاجيب والغرائب ؛ ومن جرّب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي .

---

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير لاحمد شاكر (ط ٢ ص ٣٧ – ٣٩) .

(٢) انظر تدريب الراوي على تقريب النواوي للسيوطي (ط ١ ص ٧٠-٧٢) .

(٣) انظر مختصره للشيخ محمد بن الموصلي ص ٤٧٣ – ٥٣٢ .

١٢ً -- الجواب على تبريرات البوطي الحديثية .

كنت آخذت الدكتور على أخطاء فاحشة وقع فيها في عدة أحاديث نبوية، وأثبتّ نتيجة ذلك جهله بالحديث ، وغربته عن هذا العلم الشريف .

وقد حاول تبرير أخطائه وأوهامه ، ولكن تبريراته هذه جانبها التوفيق ، وأعوزتها الحجة ، وأبين ذلك فيما يلي للقارىء الكريم :

حول قصة زينب :

١ً – فقد حاول أن يبرر خطأه الجسيم في اعتماده على روايات ساقطة ، فيها طعن بالنبي ﷺ ، وذلك حين روى نشوء علاقة حب بين النبي ﷺ وبين زينب زوجة مولاه زيد ، وقد زعم الدكتور ص ١٣٩ أنه لم يصحح هذه الروايات ، وإنما عرض لها على أنها شائعة بين الناس ، كي يثبت لهم أنها – على فرض صحتها – لاتستلزم أي نقيصة في حقه ﷺ ، ثم أحال على الطبعة الثانية لكتابه ، ولكنه عوضاً عن أن يصلح الخطأ فيها ، زاده ضغثا على إبّالة ، كما يقول المثل العربي ، ووقع في سقطات شنيعة اخرى، ما كان أغناه عنها لولا العناد والتكبر، والعياذ بالله تعالى .

فأما زعمه أنه لم يصحح حديثاً ضعيفاً فآسف إذ أقول :إن الدكتور قد كذب في ذلك كذبا مكشوفاً ، وغالط نفسه مغالطة بشعة ، ولن أتقول عليه بشيء، بل سأنقل إليك – أخي القارىء – نص كلامه بالحرف الواحد لتحكم بإنصاف وتجرد ، وتقول قولك الحازم الجازم في الموضوع ، دون أن تخاف أو تجامل . قال يروي ماحدث بين زيد وزوجه زينب :« .. وأقبل مراراً يستأذن رسول

الله ﷺ في طلاقها ، فيقول له عليه الصلاة والسلام في كل مرة : أمسك عليك زوجك واتق الله ، وربما أبصرها خلال هذه المدة ذات يوم، فتحرك قلبه نحوها ، فأشاح بوجهه قائلا بينه وبين نفسه : سبحان الله مقلب القلوب ، فقد ذكرت الروايات شيئاً من هذا القبيل ، ولست أدري ماهو هذا الذي يدعو إلى التحرج من قبول هذه الرواية ، أو استشكالها أو الوقوف عندها ؟ بل ودعني أقول لك: ماذا في أن يتحرك قلب رسول الله ﷺ بالميل إليها[1] ؟ » .

هذا نص كلام البوطي أضعه أمامك أيها القارىء لتحكم فيه بحق وبجرأة ، ولتقول : هل كان الدكتور صادقاً حين زعم أنه لم يصحح حديثاً ضعيفاً ، أم أنه على العكس من ذلك قد صحح هذه الرواية فعلا :

أولا حين رواها بصيغة التقرير ، واعتمد عليها كأنها شيء مسلم به .

وثانياً حين أغفل ذكر الرواية الصحيحة – إذا كان يعلم خبرها ، ولا أظن ذلك – .

وثالثاً حين اقتصر على ذكر الروايات الساقطة ، وأوهم القراء بأنه لاتوجد روايات غيرها ، فقال : « فقد ذكرت الروايات[2] – هكذا بأل التعريف الجنسية – شيئاً من هذا القبيل » .

ورابعاً حين لم ينبه البتة إلى ضعف هذه الروايات وتهافتها ، وطعن العلماء والمحدثين فيها ، ولم يشر إلى ذلك أدنى إشارة .

وخامساً حين قال بصريح العبارة: « ولست أدري ما هو هذا الذي يدعو

---

(١) كبرى اليقينات الكونية للبوطي (ط١ ص ٢١٠ ، ط٢ ص ٢٢١) .

(٢) عدل الدكتور هذه الكلمة في الطبعة الثانية ، وجعلها (روايات) بالتنكير، مما يؤكد صحةمأخذي عليه ، لانه بذلك قد تراجع بنفسه عن رأيه الاول ، ولكنه فعل ذلك خفية دون أن يعترف بذلك .

إلى التحرج من قبول هذه الرواية أو استشكالها ، أو الوقوف عندها ؟ ماذا في أن يتحرك قلب رسول الله ﷺ بالميل إليها ؟ » .

كل هذا يثبت بالدليل القاطع ان الدكتور قد أخذ فعلا بهـــذه الروايات الباطلة ، دون أن يكلف خاطره بالبحث عن أمرها والتحقيق في ثبوتها ، بل إنني أكاد أجزم بأنه – قبل نشر كتابي – لم يكن مطلعاً على ماورد في الموضوع ، وإلا لأشار إليه أدنى إشارة .

وأتساءل بعد ذلك : تري كيف يسمح كاتب يحترم نفسه لنفسه أن يكتب في مثل هذه الموضوعات الخطيرة ، دون أن يطلـــع على ماورد فيها من نصوص الكتاب والسنة ؟ وكيف يمكن لمسلم أن يثق بكاتب يجمـــع الغث والسمين ، والصحيح والباطل ، ويكون كحاطب ليل – كما قال الشافعي رحمه الله – يجمع كل مانقع عليه يده ، فربما أخذ الأفعى التي تلدغـــه ووضعها في رحله ، وهو لايدري ؟

٢ً – وقع الدكتور في تعليقه الجديد[1] في طامات ودواهٍ ، لايقع فيها – وايم الله – طالب علم صغير ، أبرزها أنه عدّ مجرد رواية الطبري والنيسابوري وابن الجوزي والبيضاوي ، لتلك الرواية الساقطة ، تصحيحاً لها ، وفهم من ذلك أن هؤلاء العلماء قد صححوها لمجرد أنهم رووها ، وادعى أننا إذا جزمنا بضعفها فمعنى ذلك أننا « نشعر السائل أن الطبري ومن جرى مجراه لم يبالوا أن يلحقوا النقيصة بخلقه عليه الصلاة والسلام ، وحاشاهم عن ذلك[1] » .

ترى أي منطق هذا ؟ وأي رجل هو هذا الذي ينطق بهذا السخف والهذيان ؟ إنني أطلب من السادة العلماء أن يقولوا كلمتهم في الموضوع ، وإني لمن المنتظرين

---

(١) كبرى اليقينيات « ط ٢ ص ٢٢٢ » .

إن كل من له أدنى نصيب في العلم ليعلم أن هؤلاء العلماء الأعلام وغيرهم ، قد أبرؤوا ذمتهم من مروياتهم ، وما تشتمل عليه من ضعف ووضع ، حين ذكروا لنا أسانيدها ، ونقلوا لنا رواتها وعللها ، لعلمهم أن أي باحث لن يأخذ خبراً مامنها مأخذ التصديق والاحتجاج ، ما لم ينظر في إسناده ، ويحكم عليه بما تقتضيه قواعد علم الحديث ، أو يسأل خبيراً في ذلك .

وما أظن أحداً ممن يشتغل بالعلوم الإسلامية يجهل هذه الحقيقة البديهية الواضحة ، وهي أن جميع كتب السنة والتفسير والسيرة والتاريخ ، فيها المتواتر والصحيح والحسن والضعيف والساقط والموضوع ، حاشا صحيحي البخاري ومسلم ، فإنهما التزما في كتابيهما ذكر الصحيح من الأحاديث فقط .

ترى هل يعد الدكتور كل ما أورده الطبري من الروايات صحيحا مسلما به كأحاديث الصحيحين ؟ إنني بانتظار جوابه أيضا .

٣ – ذكر الدكتور أيضاً أن أي حديث ضعيف أو موضوع لايكفي في الجواب عنه أن نبين ضعفه أو بطلانه ، كما رأى أنه لايستحسن أن نقطع بضعفه أو وضعه ، ولو كان العلماء جميعاً قد قطعوا بذلك ، لأن من شأن هذا أن يزيد في شكوك أصحاب الوساوس وضعاف الإيمان (كذا !) ، كما ادعى فضيلته أنه لايجوز تجاهل هذه الأخبار الباطلة المكذوبة لأن : «من أخطر آفات هذا التجاهل أنه يقتلع الثقة بالداعية من نفوس هؤلاء الناس ، إنه يجعلهم يتصورون أن أمر هذا الدين بيد مشايخه ، فإذا أعجبهم شيء منه دعموا الأحاديث الواردة فيه ، وإذا لم يعجبهم أغلقوا طريق النقاش فيه بالتضعيف أو الإنكار أو ادعاء الوضع[1] » .

إنني أتوجه بالخطاب إلى علماء المسلمين لأقول لهم : مارأيكم بهـــذا الكلام

---

(١) كبرى اليقينيات ط٢ ص ٢٢٢

العجيب ، وهذا الرأي الغريب ؟هل صحيح أن علماءنا الأبرار وفقهاءنا الأخيار، ومحدثينا الأطهار كالحافظ ابن حجر العسقلاني والحافظ ابن كثير وأمثالهما ، إذا حكموا على حديث بالضعف أو الوضع،فإن ذلك عائد إلى أهوائهم وتشهياتهم فإذا أعجبهم شيء ما ، دعموا الأحاديث الواردة فيه ، وإذا لم يعجبهم أغلقوا طريق النقاش فيه بالتضعيف أو الإنكار أو ادعاء الوضع ، أم أنهم لايبنون حكما من أحكامهم إلا على قواعد من العلم والأصول والمنطق القوي الثابت ، وأن البشرية جميعها لم تصل خلال تاريخها الطويل ، وتقدمها العظيم ، إلى مثل ما وصل إليه علماؤنا المحدثون الحفاظ رحمهم الله في موضوع التثبت من الأخبار والنقول ،وقد شهد بذلك كبار المستشرقين ، والعلماء من غير المسلمين[1] ؟ .

إن أعظم رد على الأخبار الباطلةهومناقشة أسانيدها بالطريقةالعلمية الحديثية ، فإذا ظهر بطلانها انهارت وتهافتت ، ولم تستحق منا بذل تعب أو صرف جهد أو تكلف بحث ، أو التماس تبرير ، لأن الإسناد هو أساس الرواية ، وركنها الركين ، فإذا انتقض وتهدم ، انهارت واضمحلت وأصبحت كما يقول العوام : هذا الميت لايستحق العزاء .

وعلى كل حال فإذا أردنا قطع دابرها بالكلية ، وبيان ثبات عقيدتنا وشريعتنا ، فلا بأس من افتراض صحتها – بعد التنبيه على ضعفها – والرد عليها ، ولكن هذا يعد من نافلة القول ، وليس حتما واجبا .

كما أن مما يجدر ذكره أن هذا لايصح في كل مسألة، ولا يمكن في كل أمر، فهناك روايات إذا سلمنا بصحتها بطل الدين من أساسه ، ولم يمكننا الدفاع عنه .

---

(١) انظر على سبيل المثال كتاب مصطلح التاريخ للدكتور أسد رستم ، ومن الجدير بالذكر أنه نصراني وأستاذ سابق في الجامعة الامريكية ببيروت .

من ذلك مثلا قصة الغرانيق واتهـــام الرسول ﷺ بزيادة بعض الآيات من عنده لم ينزل عليه فيها الوحي إرضاء للكفار ومداهنـة لهم[1] ، ومن ذلك قصة هاروت وماروت ونزولهما إلى الأرض واقترافهما الخطايا الكبائر، وعلى رأسهـــا الشرك من أجل امرأة فاجرة ، ومن ذلك أيضاً قصة داود عليه السلام وعشقه زوجـة قائـده أوريا ، وسعيه الحثيث في قتله ، حتى قتل وتزوج من امرأته .. وأمثال هذه الروايات الاسرائيلية المدسوسة الكاذبة، فمن غير الممكن افتراض صحتها والتسليم بها ، ثم التماس التبريرات لها ، كما أنه الجدير بالذكر أن التبريرات التي ذكرها الدكتور للدفاع عن النبي ﷺ في قصة حبه لزينب ، ليست مقبولة ولامقنعة ،وسيجد الكفار والأعداء فيهامنفذا كبيراً للطعن بالنبي ﷺ ،ويكفينا بيان تهافت إسنادها بالطريقـة العلمية الصحيحة ، وهذا ما فعله كبار العلمـاء في أمثال هذه الروايات ، ولم ير أحدهم حاجة ولا ضرورة إلى ماحتّمه الدكتور وطلبـــه .

وبما سبق كله تعلم خطأه في هذه المسألة، وفساد تبريراته ، ولا أظن أحداً من أهل العلم والإنصاف يخالفني فيها ، كما أظن أن الدكتور نفسه غير مقتنع بها في قرارة نفسه ، ولكنه اصطنعها فراراً من الاعتراف بالخطأ ، ونفوراً من الإقرار بصحة نقدي إياه ، وليس لذلك سبب إلا التكبر والعناد ، واتخـــاذ دعوى العصمة ، وسمة الكبرياء ترساً من دون التذكير أو النصيحة ، والعجيب أنه يتهمنا نحن بذلك !!

والظاهر أنه يظن أنه إذا اعترف بخطئه فإن مكانتـــه عند الناس ستهبط ، واحترامه في قلوبهم سيزول ، مع العلم أن العكس هو الصواب، ويعلم الله تعالى

---

(١) لأستاذنا الفاضل رسالة في ذلك اسمها نصب المجانيق في نسف قصة الغرانيق فارجع إليها إن شئت .

كم كانت منزلته ترتفع في عيني لو أنه اعترف بأخطائه صراحة ، دون لجوء إلى التبريرات المتصنعة المتكلفة ، أو الغمغمة أو اللف والدوران ، ولكان هـــذا – وايم الله – خيراً له وأجدى ، ولكن الحقيقة أن الاعتراف بالخطأ مر المذاق صعب على النفس كريه الطعم ، ولا يطيقه إلا عظماء الرجال،والمؤمنون المخلصون الشجعان ، وأما المتكبرون والمعاندون والخوّارون فأنى لهم ذلك؟

حول أحاديث فقه السيرة

كنا رددنا على انتقادات الدكتور لبعض تعليقات أستاذنا على كتاب فقه السيرة للغزالي ، وقد أجاب عن ذلك محاولاً التستر على أخطائه والتهرب منها إلى موضوعات أخرى جانبية ، ولذلك أبين الحقيقة فأقول :

لقد أراد أولاً أن يغمز من ردودنا عليه بقوله : إن المواضع التي استدركها على الشيخ ناصر هي كثيرة ، ولم نرد إلا على ثلاثة فقط .

والجواب : إننا رددنا على المواضع التي صرّح فيها بنقد أستاذنا الفاضل ، ولم نر الرد على ما عرّض به تعريضاً ، أو لجأ إلى أسلوب التعمية والغمغمة ، وذلك خشية أن يتملص من كلامه – كما هي عادته – ويقول : إنني لم أقصد الشيخ ناصراً في هذا الكلام .

وأنتقل بعد هذا إلى بيان حقيقة ما فعله ، وبيان خطئه في أجوبته فأقول :

أما الموضع الأول فكان البوطي قد خطّأ أستاذنا في عزوه زيادة جملة : « لكني أمرني ربي عز وجل أن أعفي لحيتي ، وأن أحفي شاربي » إلى طبقات ابن سعد ، وأنكر أن تكون موجودة فيها ، وقد أثبتنا له أنها موجودة فيه (١/٤٤٩ط بيروت) ، وأن البوطي هو المخطىء في ذلك والواهم ، بسبب تسرعه

وعدم معرفته طريقة مراجعة الكتب ، والبحث عن الأحاديث فيها ، ومع ذلك يبادر إلى الإنكار على الآخرين ويهول في ذلك .

فماذا كان جوابه على هذا البيان؟ لقد تجاهله وتهرب من هذه الإدانة الواضحة بالانتقال إلى بحث مسألة أخرى ، لم يكن قد تطرق البحث إليها من قبل ، وهي ادعاؤه أن هذا الحديث الذي فيه تلك الزيادة ، يتحدث عن حادثة أخرى غير الحادثة الأولى ، وأن المجوسي هذا غير المجوسيين المذكورين في الموضع الآخر ، ثم عاد إلى انتقاد أستاذنا بأنه وحّد بين حديثين مختلفين ، وكان عليه أن يفرق بينهما .

وهذا — كما يظهر لكل عاقل منصف — حيد عن الجواب وتملص مكشوف ، وفرار من الاعتراف الصريح بالخطأ . فقد أقر ضمناً بأن الزيادة المذكورة موجودة في الطبقات ، وهو ما أنكره من قبل .

وأنتقل بعد ذلك إلى مناقشته في المسألة الجديدة فأسأله : ما دليلك يا هذا على أن هذه حادثة أخرى ، وأن المجوسي هذا ليس أحد المجوسيين المذكورين؟ ولمَ لا يكون أحدهما كما يشهد لذلك السياق والقرائن ؟

ثم هب أن الحادثتين مختلفتان ، ولكن أليستا تعرضان إلى مسألة واحدة ، وهي بيان وجوب إعفاء اللحية ، وحرمة حلقها؟ أفليس من المناسب إذن ذكرهما معاً وجمعهما ، لإفادة القارىء الحكم الصحيح في المسألة ؟ فبأي منطق ، وبأي علم ينكر البوطي هذا ، ويتعالم علينا ، ويقلب الأمور والحقائق ؛ ويغالط نفسه والآخرين ؟

وأما الموضع الثاني فقد عجز البوطي أن يرد على الأدلة التي بيناها فيه ، وإن كان لم يعجز عن صف عبارات حاول فيها أن يستر خطأه أيضاً ، وكان آخر خيط تعلق به هو أنه يستحسن لو أن الشيخ ناصراً أشار إلى وجود رواية عائشة في الصحيحين ، حول صلاة أبي بكر بالناس .

والجواب أن الكتاب الذي علق عليه أستاذنا ليس من تأليفه ، ولا هو الذي اختار أحاديثه ورواياته ، والمسؤول عن كل ذلك هو مؤلفه الفاضل الأستاذ محمد الغزالي ، وقد كان عمل أستاذنا فيه هو تخريج أحاديثه نفسها ، دون إضافة أو تعديل ، ولا يتسع مجال تعليقه لذكر الأحاديث المتصلة بالموضوع ، والتفصيل في بيان طرقها وشواهدها ، فلذلك مجال آخر ، ويعرف القراء أن لأستاذنا كتباً في ذلك مثل سلسلة الأحاديث الصحيحة ، وسلسلة الأحاديث الضعيفة ، لا يكاد يدع مسألة تتعلق بالأحاديث التي يوردها من الشواهد والروايات والطرق ، إلا ويبينها ويجليها ويستقصيها ، لأن المجال مخصص لذلك ومتسع له ، بخلاف تعليقات على على كتاب لمؤلف آخر يراد منها الاختصار والإيجاز .

ومع ذلك فأي فائدة جدية تتوخى من تلك الإشارة التي يقترحها الدكتور؟ فأما إفادة القراء صحة الحديث ، فقد حصل ذلك لأن أستاذنا صدر تعليقه على الحديث بكلمة صحيح ، هذا مع العلم أن هناك مانعاً يمنع من نسبة الحديث إلى الصحيحين ، وهو وجود خلاف في الروايتين كما بينت ذلك في كتابي .

وأما الموضع الثالث فقد تغافل فيه البوطي عما كان ذكره في الطبعة الأولى من كتابه ، ونقل للقراء تعليقه الجديد في الطبعة الثانية ، وفيه اعتراف ضمني بصحة حكم أستاذنا على رواية نقـــه السيرة « اللهم أعني على سكرة الموت » بالضعف ، ولكنه استحسن ذكر رواية البخاري وهي « إن للموت سكرات » وقد أجبت عن مثل استحسانه هذا قبل قليل .

ومما سبق يتبين للجميع خطأ الدكتور في انتقاداته ، كما يتبين من الذي تأبى عليه نفسه الاعتراف بالحق ، والرجوع عن الخطأ ، ومن الذي يلف ويدور متخذاً دعوى العصمة وسمة الكبرياء ترساً من دون التذكير والنصيحة .

ونحن لا نضيق ذرعاً بالنقد والمناقشة العلمية ، فرحم الله امرءاً أهدى إلينا عيوبنا ، ولكن الواجب على الناقد أن يكون قاصداً بذلك وجه الله سبحانه ، والتناصح الأخوي ، لا التحقير والتشهير كما هو واقع عامة المتحاملين علينا مع الأسف ، كما أن من الواجب على هذا الناقد أن يبادر إلى الرجوع عن خطئه ويعترف بذلك صراحة ، إذا بدا له دون مراوغة ولا جمجمة .

حول حديث معاذ

وأما حديث معاذ في الاجتهاد فلم يستطع البوطي أن ينقض حكم أئمة المحدثين عليه بالضعف ، ولكنه بقي يحتمي بدفاع ابن القيم عنه الذي أثبتنا خطأه ووهمه فيه ، فاستنجد الدكتور بقول بعضهم : (يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول ، وإن لم يكن له إسناد صحيح) وظن أن هذا ينطبق على هذا الحديث .

والجواب أن من العجب والعجيب جداً - والله - أن يحتج لتصحيح هذا الحديث بادعاء تلقي العلماء إياه بالقبول ؛ مع أننا بينا إنكار كبار المحدثين له ، وتضعيفهم إياه ، كالبخاري والترمذي والذهبي والعراقي وابن حزم وابن حجر وابن الجوزي . . ، فكيف يحتج عاقل بتلقي الناس لمثل هذا الحديث بالقبول وأمامه هذا الحشد الضخم من العلماء الأعلام ممن أنكره وضعّفه ؟

أضف إلى ذلك أن من نقل عنه البوطي ذلك القول هو مجهول فلا حجة فيه .

وأما ما نقله عن الاسفراييني فهو محرف مع الأسف ، ونص كلامه هو : « تعرف صحة الحديث إذا اشتهر عند أئمة الحديث بغير نكير منهم[1] » . فأي

---

(١) تدريب الراوي للسيوطي ص ٢٥ .

منطق يحتج البوطي بهذه الكلمة التي تنقض ما بناه من الجذور ؟

وأما كلام ابن عبد البر الذي مثّل على الحديث الضعيف الذي تلقاه الناس بالقبول بالحديث الوارد في البحر : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته[1] » ونقل عن البخاري أنه صححه ، مع أن أهل الحديث لايصححون إسناده ، فخطأ إذ أن إسناده صحيح وقد صححه البخاري والترمذي وغيرهما ، فكيف يقيس البوطي حديث معاذ الذي ضعفه جمهرة المحدثين وأنكرته على حديث البحر هذا الذي صححته جمهرتهم وتلقته بالقبول ؟

وأما إذا عد البوطي تلقي بعض الأصوليين لحديث معاذ بالقبول حجة ، فهو مخطىء لأنهم ليسوا أصحاب الاختصاص والذكر في ذلك ، بل هم تبع للمحدثين أصحاب الاختصاص فيه ، ولو كان كل حديث احتج به بعض الأصوليين صحيحاً للزم منه تصحيح أحاديث كثيرة ساقطة اتفق المحدثون على ضعفها وتهافتها .

وهناك ملاحظة أخرى ، وهي أنه يراد غالباً من تصحيح إسناد حديث ما لتلقي الناس إياه بالقبول ، يراد بذلك أنه يعمل به ويؤخذ الحكم الشرعي منه ، وهذا لانزاع فيه ، فربما لايوجد في المسألة أي دليل غير هذا الحديث الضعيف ، وربما لايوجد في مسألة ما غير اجتهاد صحابي أو تابعي ، فيؤخذ به كما يؤخذ في حالة ثالثة بالعادة والعرف وهكذا ، وهذا يوافق ما مثّل به ابن عبد البر على ذلك من حديث جابر وهو : « الدينار أربعة وعشرون قيراطاً » إذ قال : « وفي قول جماعة العلماء وإجماع الناس على معناه غنى عن الإسناد فيه » .

والظاهر أن هذا المعنى قد اختلط على الدكتور مع المعنى السابق فوهم .

---

(١) رواه الترمذي (بتحقيق أحمد شاكر ١/١٠١)

وبهذا يبقى حديث معاذ كما كان ضعيفاً لا يصلح للاحتجاج به ، كما بينا والحمد لله تعالى .

تنبيه : ومن المفيد أن أذكر أن هذا الحديث بالإضافة إلى ضعفه إسناداً فهو ضعيف معنى ومتنا ، وقد بين أستاذنا حفظه الله ذلك بما خلاصته :

يفهم من هذا الحديث أن على الباحث عن حكم شرعي ما ، أن ينظر أولاً في كتاب الله سبحانه فقط ، فإن وجد فيه شيئاً أخذ الحكم منه وحده دون حاجة للرجوع إلى السنة ، وإن لم يجد في الكتاب رجع إلى السنة . فإن لم يجد في السنة لجأ إلى الاجتهاد .

وهذا معنى باطل ، لا يقول به عالم محقق قط ، وذلك لأن من المعروف والمسلم به لدى العلماء، أن الواجب على الفقيه والمجتهد أن ينظرا فيما ورد في مسألة ما في الكتاب والسنة معاً ، ويستنبطا حكمها الشرعي منهما مجتمعين ،ولا يجوز بحال من الأحوال الاقتصار على ما ورد في القرآن الكريم ، إذ قد تكون الآية مجملة أو عامة أو مطلقة أو منسوخة ، وتكون السنة هي المفصّلة والمخصصة والمقيدة والناسخة ، ولذا فلا غنى لأي باحث عن السنة مطلقاً .

وأما الاستدلال بهذا الحديث على مشروعية الاجتهاد ، فلا حاجة بنا إليه لأن تلك مسألة مقرره مفروغ منها لدى عامة العلماء ، وقد دلت عليها النصوص الكثيرة الصحيحة ، وليست متوقفة على هذا الحديث الواهي المرفوض سنداً ومتنا ، وفيما صح غنى عما لم يصح والحمد لله على توفيقه .

١٣ ـ حول معنى المذهبية

كان أستاذنا قد أنكر[1] على الدكتور ادعاءه أن اللا مذهبية أخطر بدعة

---

(١) صفة صلاة النبي ص ٢٣٢ وبدعة التعصب ص ٣٣٩ .

تهدد الشريعة الإسلامية ، في الوقت الذي قرر فيه هو نفسه ، أن عدم التزام المسلم تقليد إمام معين جائز وسائغ[1] ، ذلك لأن أي طالب علم إذا سمع عن إنسان ما أنه لا مذهبي ، فإنه يفهم من ذلك أنه سلفي غير ملتزم بمذهب معين ، هذا مع العلم أننا ننكر نبزنا بهذا اللقب المنكر ، وبما أن الدكتور أقر بجواز ذلك ، كان لأستاذنا الحق في أن يعترض عليه ويبين تناقضه ، ولكنه تهرب من هذا الممسك الخطير بوضع اصطلاح جديد لامذهبي ، فقال : هو العامي الذي لا يقلد أي إمام سواء تنوع أم لم يتنوع ، فهو الذي يتبع هواه ، دون علم ولا هدى .

وقد استغربنا جميعنا هذا الاصطلاح الجديد ، وحكمنا عليه بصدق بأن البوطي قد هدم بوجبه رسالته كلها ، لأنه إنما ألفها لمهاجمة السلفيين ، والرد على دعوتهم ، وقد صاروا بموجب اصطلاحه الجديد مذهبيين .

وقد عاد الدكتور في ص ١١ فادعى أن اصطلاحه هذا هو ما يفهمه جميع الناس ، وقاس ذلك على كلمتي الحزبية واللا حزبية ، فرأى أن الحزبية اتباع الإنسان حزباً ما ، سواء التزم واحداً معيناً ، أو تنقل بينها ، وقد ادعى أن السلفيين لا مذهبيون ، لأنهم لا يقبلون تقليد أحد في الدين . .

والجواب على هذين الاعتراضين بما يلي :

١ – أما ادعاؤه أن معنى اللا مذهبية لغة هو عدم اتباع الجاهل أي عالم في دينه ، فخطأ ظاهر ، لأن عامة القراء فهموا ما فهمناه ، وليس أستاذنا وحده ،

---

(١) اللامذهبية ص ٧٦ .

حتى حدثت المناظرة ، وفهمنـــا ما قصده البوطي بذلك[1] ، وكم كان بودنا لو يقول المنصفون الحياديون رأيهم في ذلك ، ونحن راضون بحكمهم هذا .

وأما قياسه المذهبية على الحزبية فباطل ، وهو يدل على جهل فظيع بواقع المجتمع من ناحية ، وبواقع السلفيين من ناحية أخرى ، ذلك لأنه لا يمكن لأحد من الناس أن يعدّ إنساناً ما حزبياً ، إذا لم يكن ملتزماً بمبادىء حزب معين وأهدافه وأعماله في جملتها ، وإذا لم يكن ملتزماً تنفيذ أوامره كلها .

وأما من كان آخذاً بعض الآراء لحزب ما ، وبعض آراء أخرى لحزب ثان ، وآراء ثالثة لحزب ثالث ، ورابعة لرابع ، وهكذا .. أو كان مطيعاً الحزب الأول في بعض الأمور ، والحزب الثاني في بعضها الآخر ، والثالث في غيرها وهكذا .. أما هذا الإنسان الذي يسير على هذه الشاكلة فلا يمكن أن يعـــد حزبياً أبداً ، لأن أساس الحزبية الالتزام ، وأما من لم يكن ملتزماً فليس بحزبي بحال .

إنني أتحدى الدكتور أن يدلني على حزب واحد يسمح لأفراده أن يأخذوا آراءهم من هنا وهناك ، وينفذوا بعض أوامره دون بعضها الآخر ، إنني لا أشك بأن أي حزب يحترم نفسه ، إذا علم عن أحد أعضائه مثل ذلك ، فإنه لا يتأخر عن معاقبته ومحاكمته وفصله .

وهكذا اللا مذهبية ، فإن المذهبي هو الذي يتقيد بمذهب معين في جملة آرائه

---

(١) قلت : هذه إحدى فوائد المناظرة التي جرت بينهما ، ومع ذلك فقد ادعى الدكتور ص ١٤ أنه لم يحصل منها على أي فائدة ! ترى ألا يهمه أن يفهم الناس قصده من كلامه الغامض ، أم أنه يقصد إلى إبقائه هكذا دون توضيح وبيـــان ليتسنى له أن يتلاعب فيه كما يشاء ؟

واجتهاداته ، وأما من يأخذ من هذا المذهب ومن ذلك ، ومن ثالث ومن رابع فلا يمكن أبداً أن يكون مذهبياً ، وهذا هو واقع السلفيين ، فإنهم يأخذون من جميع المذاهب الإسلامية ما كان أرجح دليلاً ، وأقوى حجة ، ولا يلتزمون باجتهادات مذهب معين .

وأما زعمه بأن عوام السلفيين هم لا مذهبيون ، بناء على اصطلاحه الأخير ، أي لا يقبلون بتقليد أي عالم ، بل يأخذون من الكتاب والسنة مباشرة ، فهذا اتهام باطل ، وافتراء صراح ، ومن الغريب أن الدكتور نفسه يقول في ص ٩٠ و ٩١ عكس ذلك ، ويقول عن السلفيين : إنهم يقلدون بعض المعاصرين ويتعصبون له . ترى كيف يستقيم في عقل عاقل أن يتهم قوماً بتهمتين متناقضتين في آن واحد ؟

والذي يعرفه الجميع أن السلفيين قوم حريصون على التمسك بكتاب الله وسنة رسوله ، وهم من أجل ذلك يختارون من العلماء الذين يستفتونهم ، من يرضون استقامته ودينه ، ويطمئنون إلى صحة علمه ، وسعته ، لعلمهم « أن هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم »(١) .

كما أنهم للتثبت من صحة الفتاوى التي يتلقونها من العلماء ، يطالبونهم بأدلتها الشرعية ، وليس ذلك منهم – كما فسره الدكتور ظلماً وزوراً – لأنهم لا يقبلون تقليد أي إمام من الأئمة الأربعة ، أو لأنهم لا يثقون بهم ، أو لأنهم مجتهدون يأخذون جميعهم من الكتاب والسنة مباشرة ، كلا بل ذلك لأن دينهم غالٍ عليهم ونفيس ، وهم حذرون جداً من أن يأخذوا برأي خاطىء ، أو يتبعوا فتوى لا دليل عليها ، وهم يعلمون أن الأئمة والفقهاء بشر يخطئون ويصيبون ،

---

(١) هي كلمة للامام محمد بن سيرين رحمه الله ، رواها مسلم في مقدمة صحيحه .

ولذلك فهم يسعون للتثبت من أمور دينهم قدر جهدهم ، والواقع أنهم محقون في ذلك ، فالواحد منا إذا أراد أن يشتري شيئاً ذابال ، أو يقوم بعملية تجارية مهمة ، يسأل أهل المعرفة بذلك ويكثر السؤال ، ويحاول التثبت ويبالغ فيه ، كل ذلك حتى لايقع في خسارة أو غبن ، ولا تجد أحداً ينكرعليه فعله ، فما بالهم ينكرون علينا حرصنا على التثبت في أمور ديننا الذي هو أساس حياتنا وقطب نجاتنا في الدنيا والآخرة ؟

وإذا كان إبراهيم عليه السلام قد طلب من ربه سبحانه — وهو المؤمن به أشد الإيمان ، والواثق بقدرته وكما له أعظم الوثوق — أن يريه كيف يحيي الموتى . كل ذلك طلبا للطمأنينة القلبية ، والراحة النفسية ، فإن لنا الحق — بطريق الأولى — في أن نطالب العلماء بالدليل الشرعي على كل حكم ، مدفوعين بهذا القصد الشريف ، ومتحرين هذا الهدف النبيل .

وإنا لنعتقد أن العالم الحق يسرُّ من طالب العلم ويقر عيناً به ، إذا سألهعن الدليل ، لأنه سيقدر حرصه على دينه ، ورغبته في معرفة أحكامه على وجهها الصحيح .

وماذا يضير العالم من ذلك ؟ إنه إن كان ذاكراً الأدلة أو ردها له ، وإلا راجعها ، وهو بهذا يستفيد من ذلك قبل السائل ، لأنه سيذكر ما كان ناسياً ، ويعلم ما كان جاهلا ، ويتثبت مما كان منه متردداً ، فيراجع علمه ، ويستذكر فقهه ، والعلم حياته بالمذاكرة والمراجعة ، ولا يغضب من السؤال عن الدليل إلا رجل غضوب ضيق العطن ، أو مستكبر متجبِّر ، أو جاهل يخشى أن يظهر على حقيقته أمام السائل ، أو بخيل بالعلم على طلابه وراغبيه ، ومن كان

متصفاً بواحدة من هذه الصفات ، فليس جديراً بأن يكون عالماً أوفقيهاً ،أو مدرساً ومرشداً .

ومن الجدير بالذكر أن الأئمة أنفسهم رحمهم الله قد أوصوا أتباعهم بالاطلاع على الأدلة الشرعية وعدم أخذ رأي بدون دليله . قال أبو حنيفة رحمه الله : « لايحل لأحد أن يأخذ بقولنا مالم يعلم من أين أخذناه » وفي رواية « حرام على من لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي »[1] .

ألا شتان ما بين مذهب الأئمة ومذاهب أتباعهم ، ألا ما أقرب الأئمة إلى الحق ، وأحرصهم على السنة ، وما أبعد أتباعهم عنه ، وأزهدهم بالسنة !

رد اعتراض : وقد تعلق الدكتور لاتهامه عوام السلفيين برفض تقليد الأئمة بكلمة وردت في رسالة المعصومي هي : « وتحصيل هذه الطريقة سهل ، لايحتاج أكثر من الموطأ والصحيحين ، وسنن أبي داوود وجامع الترمذي والنسائي ، وهذه الكتب معروفة مشهورة ، يمكن تحصيلها في أقرب وقت ، فعليك بمعرفة ذلك . . » !

ومن المؤسف أن الدكتور مصرٌ على تحريف الكلم ، وتزوير الحديث ، ومن الجدير بالذكر أن أستادنا قد نبهه في المناظرة بينهما ، حين استدل بهذا ، على أنه قد بتر الكلام وحذف منه أوله ، وهو قوله : « يا أيها المسلم إذا سمت همتك في العلم ، وقويت عزيمتك في التقوى ، فاحرص على فهم صريح الكتاب وظاهر السنة ، وفعل أكثر أهل العلم من السلف »[2] ثم قال ما سبق ذكره .

---

(١) انظر صفة صلاة النبي ط ٥ ص ٢٤

(٢) رسالة هل المسلم ملزم باتباع مذهب ص ٤٠

وواضح من ذلك لكل عاقل ومنصف، أن كلام المعصومي هذا ليس موجهاً للعوام والمقلدين ، بل هو خاص بمن كانت عنده أهلية للنظر والبحث ، ومن كان يسلك في مسلك طلبة العلم والعلماء ، الذين يجب أن يتمرسوا على دراسة المسائل الشرعية ،دراسة علمية صحيحة ، حتى تقوى لديهم الملكة العلمية ،وينفتح لهم الطريق الصحيح نحو الوصول إلى مراتب العلماء والمجتهدين والمحققين .

بقي أن تعلم – أخي القارىء – أن الدكتور قد أتى بمنكر من القول وزور حين زهّد الناس في دراسة كتب السنة ، وعدّ اتباعها سداً وحائلا يحول دون اتباع الأئمة رحمهم الله ، وهذا لعمر الله تعالى مذهب رديء ،ومسلك بالغ الفساد، إذ أنه يوهم القراء بأن الأئمة في وادٍ ، والسنة في وادٍ آخر وأنهم ضدان متنافسان، لا يجتمعان ، وهذا من الجهل والبطلان ، بكبير مكان فكل باحث يعلم أن اتباع الكتاب والسنة هو مذهب جميع الأئمة ، فهم قد أمروا أتباعهم بذلك ، وصح الخبر عنهم بأنهم قالوا : إذا صح الحديث فهو مذهبي ،وقد تبرؤوا من كل قول يخالف الكتاب والسنة ، فهم من حيث المبدأ متبعون لهما وهم لذلك مأجورون ومعذورون ، ولكنهم من حيث التطبيق ، قد وقع من كل منهم أقوال مخالفة لهما ،بسبب كونهم بشراً غير معصومين ، وبسبب ظروف وأحوال خاصة ، أحاطت بهم ، وقد بين ذلك بتفصيل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في رسالته القيمة (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) .

ومما تقدم كله تعلم – أخي القارىء – خطأ الدكتور في إصراره على نبذنا باللامذهبية ، واتهامنا جميعنا بادعاء الاجتهاد ، كما تعلم أن رسالته قد تهدمت فعلا وصارت باطلة، بسبب عدم مطابقتها للواقع ، وبسبب مجانبتها للصدق والصواب في بيان حال السلفيين ، وشرح رأيهم ، والظاهر أنها تتحدث عن قوم ليس لهم وجود اللهم إلا في خيال الدكتور وحده .

١٤ً - بين العالم والمفتي

ادعى الدكتور ص ٦١ و ١٢٤ أنني لم أميز بين كلمات المفتي والعالم والمجتهد، وأنني استثرت علماء المسلمين ضده .

وأقول: أما التمييز بين كلمة المفتي وكلمتي العالم والمجتهد فواضح لكل إنسان لديه شيء من الفهم ،ولا يجوز للبوطي أن يتهم مثلي بعدم التمييز بينها ،وخاصة أنه يقول: إن أي طفل درس شيئاً من الفقه وأصوله ، يعلم الفرق بينها، ولعله يقرّ بأن من استطاع أن يرد عليه ويفحمه في جميع المسائل التي أثارها ، هو أرفع درجة من هذا الطفل المزعوم ، وإلا فإنه يسيء إلى نفسه من حيث لا يدري .

ويتضح من كلامه أنه يفرق بين العالم والمجتهد ، وهذا خطأ فاحش ،فالعالم الحق هو المجتهد ، وأما المقلد فليس بعالم ، اللهم إلا على سبيل المجاز ، وهذا ما قرره العلماء الحقيقيون،فقد صرح الشاطبي رحمه الله بأن (المقلد غير عالم)[١]، وكذلك أطلق صاحب الهداية الحنفي على المقلد اسم الجاهل [٢] ، وكذلك قال محمد بن إبراهيم بن الوزير[٣] ، والطحاوي وابن القيم والسيوطي وغيرهم ، ونقل ابن عبد البر الإجماع على ذلك ، فقال : « وقال أهل العلم والنظر : حدُّ العلم التبيينُ وإدراك المعلوم على ما هو به ، فمن بان له الشيء فقد علمه ، قالوا : والمقلد لا علم له ، ولم يختلفوا في ذلك »[٤] .

ومن المؤسف أن الدكتور يجهل هذه الحقيقة ،ويظن أن المقلد عالم،فيقول:

---

(١) الموافقات (٤/٢٩٣) .
(٢) فتح القدير (٥/٤٥٦) .
(٣) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم (١/٣٦) .
(٤) جامع بيان العلم (٢/١٤٣) .

« ولا يرى (أي العامي) إلا علماء مقلدين »[1] وبهذا يجمع بين المتناقضين .

وقد كنت علقت على هذا الكلام ، فأنكرت إطلاقه وتعميمه ، لأنني أعتقد أنه لا يزال في المسلمين - ولله الحمد - مجتهدون وعلماء حقيقيون ، وقد دعوت هؤلاء إلى الرد على البوطي وبيان خطئه فيه .

فإن كان يعد هذا إثارة لهم عليه ، فليتحمل عاقبته ، ولتكن عنده الشجاعة على تحمل نتائج ما يلقيه من أقوال غير موزونة ، ذلك لأنني لم أزد على شرح كلامه وتوضيحه ، فلمَ يخاف من قوله الذي يلقيه ويتهرب منه ؟

إن عليه أن يكون رجلاً يحمل تبعة ما يقول ، وإلا فليفكر ألف مرة قبل أن يلقي بأحكامه وتعميماته المتسرعة المتهورة .

وأما المفتي الحق فهو العالم المجتهد ، ولا فرق بينهما إلا من جهة كون المفتي قد وُلِّيَ الإفتاء من قبل ولي الأمر ، ولكن لا شيء ولا أحد يمنع العالم الحق من إفتاء الناس أيضاً ، وقد كان علماء الصحابة يفتون ، دون أن يكلفوا بذلك ، أو يأخذوا عليه أجراً ، لمعرفتهم بأن من حق الناس عليهم أن يجيبوهم ، ولا يكتموهم ، لقول رسول الله ﷺ : « من سئل عن علم ثم كتمه ، ألجم يوم القيامة بلجام من نار »[2]

١٥ً - حول نصحه بترك الكتابة والتأليف لبضع سنين

كنت نصحت الدكتور في ختام كتابي بأن يدع الكتابة والتأليف لنحو خمس سنين ، ليريح أعصاب قرائه من أخطائه الكثيرة ، وليستكمل نقصه العلمي .

---

(١) اللامذهبية ط ٢ ص ٦١

(٢) رواه أحمد وأبوداوود والترمذي وحسنه : قال شيخنا في تعليقه على المشكاة (٧٧/١) : وإسناده صحيح .

ولكنه لم تعجبه هذه النصيحة ، وادعى ص ١٤١ أن الذي يدفعه إلى الكتابة هو أنه يطمع أن يدخل فيمن ذكرتهم الآية الكريمة : « ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله ، وعمل صالحاً وقال : إنني من المسلمين »[١]

وأقول له : جميل أن يطمع الإنسان في أن يكون داعية إلى الله تعالى ، يرد إليه الضالين ، ويهدي إليه الحائرين ، وينال الأجر العظيم ، ولكن لذلك شروطاً ، وللدعوة إلى الله أهلاً ، فمن لم يحز الشروط ، ولم يكن أهلاً لذلك ، فإن ضرره أكثر من نفعه ، وإثمه أكثر من أجره .

وفي مقدمة هذه الشروط العلم ، فمن كان جاهلاً فلا يحق له أن يدعو ، ومنها الإخلاص ، فمن لم يكن مخلصاً فعليه السكوت ، ومنها العمل بما يقول ، والتأدب بآداب دعوته ، فمن خالف فعله قوله ، ولم يكن متأدباً بآداب الإسلام ، انصرف الناس عنه ، وكان وزره عند الله عظيماً ، وكانت دعوته وبالا عليه .

وقد رأيت من بعض تصرفات الدكتور وكتاباته ما جعلني أقتنع بأنه ليس أهلا للدعوة إلى الله ، لأنه فاقد الشروط الثلاثة جميعاً ، فلا هو من أهل العلم والتحقيق ، لأنه باعترافه مقلد ، والتقليد جهل ، وأكثر اعتماده على رصف الكلام وحسن الوصف والتعبيرات الأدبية ، والتهويلات الفارغة وإطلاق الأحكام المتسرعة[٢] ، كل ذلك ليغطي بها ضعفه ونقصه .

وأما الإخلاص فإنه وإن كان من عمل القلب ، الذي لا يطلع عليه إلا الله سبحانه ، إلا أنه يشفّ من خلف ستار الأقوال والأعمال ، وقد أثبتُّ كثيراً من

---

(١) فصلت ٣٣ .

(٢) سترى بعد قليل نموذجاً من أحكامه المتهورة الخطيرة ، مما يكفي وحده لإسقاط قدر أكبر عالم .

افتراءاته وتحريفاته ، وإصراره على الخطأ ، واتهامه الناس بالباطل ، وأخذهم بالظنون والأوهام ، وكل هذا يدل على عدم إخلاصه ، ولو ادعاه ما ادعاه .

وهذه الآفات نفسها تدل أيضاً على عدم عمله بما يعلم ، كما تدل على عدم تأدبه بآداب الاسلام . ومن أجل ذلك كله رأيت الدكتور غير أهل ليكون ناصحاً ومرشداً ، ورأيته يضر الإسلام أكثر مما ينفعه ، ويستزيد من الآثام والذنوب ، أكثر مما يكسب من الأجر والثواب ، فتقدمت إليه بتلك النصيحة التي لا يتقدم إليه بها أصدقاؤه المجاملون المتملقون ، وذكرته بهذه الحقيقة المرة ، لعله يتذكر ويحاسب نفسه ، ويصلحها قبل أن يفوت الأوان .

ولكنه لم يقبل النصيحة ، وهو حرّ في أن يختار لنفسه ما يشاء ، وحسبي أني قمت بما أوجبه الله تعالى علي ، وما علي ألا يأخذ بالنصح ، وليتحمل عاقبة ذلك ، ولكني أربأ به أن يكون من القوم الذين عناهم الله عز وجل في قوله : « وإذ قالت أمة منهم : لمَ تعظون قوماً ، الله مهلكهم ، أو معذبهم عذاباً شديداً ؟ قالو : معذرة إلى ربكم ، ولعلهم يتقون »[1] .

---

(١) الاعراف ١٦٤ .

الفصل الخامس

فضيحة بوطية مذهلة

نعم والله إنها فضيحة مذهلة حقاً ، وجريمة خطيرة صدقاً ، في ميدان العلم والبحث والدين ، ولست مهوّلاً في ذلك ولا مبالغاً ، لأن الأمر يستدعي اهتماماً جدياً من قبل العلماء ودعاة الإسلام ، ولا يجوز أن يمر بهدوء وسكون أبداً .

إنها رأي خطير وخطير جداً ، نطق به البوطي ، بلا مبالاة أو اهتمام ، ولا تقدير للعواقب أو مراعاة للنتائج .

إنها معول هدم كبير ، ضرب به البوطي صرح الإسلام العظيم ، دون تروٍ أو درس أو مراجعة أو تفكير .

إنها طعنة نجلاء في كتاب الله عز وجل ، لم يتجرأ عتاة المستشرقين وأعداء الإسلام على توجيهها ، وتطوع لذلك رجل يعده ناس كثير مغفلون حامياً للدين ، وداعياً له ، وفقيهاً فيه .

أما هذا الرأي الخطير ، والمعول الكبير ، والطعنة النجلاء فهي أن معنى الأحرف السبعة التي وردت الأحاديث في نزول القرآن عليها ، برأي الدكتور ، هو السماح للناس بقراءة القرآن الكريم بالمعنى ، والرخصة لهم في تغيير كلمة منه بكلمة مرادفة لها ، وتبديل لفظ منه بلفظ آخر ، كما يتشهّون ، وكما يهوون ، وليس هناك برأيه مايلزمهم بالتقيد بألفاظ القرآن التي أنزلها الله بذاتها ، ما داموا لا يغيرون المعنى ، ولا يعكسون المراد .

وربما لا يصدق بعض القراء هذا ويستبعدونه ويظنونه تجنيـــاً على الرجل وتقوّلا عليه ، ولذلك أنقل لهم نص كلامه بالحرف الواحد .

قال الدكتور البوطي في الصفحة الثامنة والأربعين من كتابه « أحسن الحديث » الذي كان يدرسه في كلية الآداب بجامعة دمشق ما يلي :

« فما المقصود بالأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن ؟ هو فيما ذهب إليه جمهور الباحثين ، وعامة أهل العلم ، الرخصة لقارىء القرآن أن ينطق منه باللفظ الذي أنزل ، أو أن يخالفه إلى لفظ مرادف له، يؤدي نفس المعنى[1] (هكذا !) تسهيلاً على العباد ، وتهويناً للأمر على القبائل ، التي كانت تنفرد كل واحدة منها باستعمال لفظة من ألفاظ المترادف ، تشيع بينها ، وتعرف به ، وقلما تتحول عنه إلى استعمال غيره ، أو تنفرد كل واحدة منهـــا بكيفية معينة في النطق بالحرف ، كما تفعل هذيل مثلاً بالحاء ! إذ تقلبها في كثير من الألفاظ عيناً ، فالحرف في الحديث إذن ليس هو الحرف الهجائي المعروف ، وإنما المقصود به كل وجه من المخالفة اللفظية في التعبير عن معنى واحد ، كقولك : تعال وهلمّ وأقبل . والعرب تطلق على اللفظة الواحدة تساق في الدلالة على معنى عند بعض اللغات حرفا .

أمـا السبعة فبعض أهل العلم على أن السبعة كناية عن الكثرة ، وليست حصراً في هذا العدد ، ويحتمل أن المقصود بها العدد المحصور . . فيكون المعنى أن للنـاس أن يتوسعوا في التعبير عن المعنى القرآني بمترادفـات ووجوه صحيحة

---

(١) هذا تعبير خاطىء ، لأن كلمة (نفس) هي توكيد للمعنى ، ولا يجوز ذكر التوكيد قبل المؤكد ، والصواب أن يقول : يؤدي المعنى نفسه. وكم في كتابات الدكتور من أخطاء لغوية ونحوية وإملائية ، ليس هنا مجال ذكرها !!

من الأداء ، لا ينبغي أن تتجاوز سبع لغات من لغات العرب . . » .

هذا – أخي القارىء – كلامه بنصه ، نقلته لك – شهد الله – بكل أمانة وإخلاص ، وأنا أرجو من كل قارىء أن يرجع إليه في الكتاب المذكور ويقرأه بتدبر وروية ، ويتفهمه بوعي وإمعان .

وواضح من هذا بجلاء تام أن الدكتور يرى أن معنى الأحرف السبعة – كما بينت – هو السماح لقارىء القرآن ، أن ينطق منه باللفظ الذي أنزله الله تعالى ، أو أن يتصرف هو فيه كما يريد ويتشهى فيبدل منه كلمة بكلمة ، أو يغير فيه لفظاً بلفظ ، بحيث لا يتغير المعنى ، وهذا برأيه من قبيل التسهيل واليسر اللذين اتصف بهما الإسلام !

ويضرب الدكتور لذلك مثلاً بكلمة تعال ، فيقول : إنه يجوز إبدال كلمة هلمّ أو أقبل بها ، لأنها جميعها بمعنى واحد .

وبناء على ذلك فإنه يجوز أن تُقرأ هذه الآيات الكريمة : « قل أعوذ برب الناس ملك الناس . إله الناس . » هكذا : « تكلم : أحتمي بمربي البشر . . وحاكمهم ، ومعبودهم . . » ويكون هذا قرآناً كريماً أيضاً يتلى في الصلاة وغير الصلاة ، ويثاب تاليه عليه ويؤجر .

وحتى لا أظلم الدكتور أبين أنه قد ذكر في آخر بحثه ، أن هذا الجواز ليس مسموحاً به اليوم ، لأنه كان رخصة ، وقد انتهت ولم يعد ثمة حاجة إليها ، لأن الأمية قد تقلصت ، والناس قد اجتمعوا على النطق بالحرف الأصلي الواحد المكتوب .

ولكنه لم يذكر دليلاً مقنعاً على هذا المنع سوى نقل عن عالمين هما الطحاوي وابن عبد البر ، وهذا استدلال لا يلزم ولا يقنع ، وفي إمكان الكثيرين أن يردوه ولا يقبلوه ، ويستمروا في استعمال هذه الرخصة المزعومة ، كما أن

بإمكان أصحاب الأغراض ، وقاصدي الكيد لهذا الدين أن يتبنوا هـذا الرأي على إطلاقه ، ويثيروا هذه الفتنة النائمة التي أيقظها الدكتور ، فيسببوا للمسلمين اضطراباً وقلقلة في الدين ، ما كان أغناهم عنها !

ترى كم يكون فرح الكفار والمستشرقين عظيماً ، لو اطلعوا على هـــذا التفسير الغريب ، وكم تقر أعينهم به لو سمعـــوه !! إنني لا أشك في أنهم على استعداد ليبذلوا الأموال الطائلة من أجل الحصول على مثله ، وخاصة أن الذي ينشره شيخ معمم ، ودكتور في الشريعة ، وأستاذ في الجامعة .

ومما يزيد في فرحتهم ، ويعظم من سرورهم ، أن هذا الرجل لا يعرض رأيه المنكر هذا ، على أنه رأي من آراء كثيرة ، وُجد من قال بمثلها ، وبما هو أضعف منها في تاريخنا الطويل ، بل إنه يصرح للقراء بأن هذا هو رأي « جمهور الباحثين وعامة أهل العلم » هكذا ! فهو يصوره على أنه يحظى بإجماع العلماء أو بما يشبه الإجماع ، وإن كان لم يكلف خاطره ذكر أسماء هؤلاء العلماء المزعومين .

وقد بحثت عمن قال بهذا الرأي من المستشرقين فلم أجد إلا مستشرقاً حاقداً هو المستشرق الفرنسي المسيو بلاشير[1] في كتابه المدخل إلى دراسة القرآن ، وأما غيره فلم يجرأ على القول بذلك .

نعم لقد خرج الدكتور بهذا الرأي العجيب الشنيع وكتبـــه ، ودرّسه لطلابه ، فأثار في نفوسهم الشبهات والأوهام حول صحة القرآن ، وفتح المجال واسعاً أمام الطاعنين والحاقدين ، وزودهم بسلاح مدمّر ليعملوا هدماً وتخريباً في صرح هذا الدين العظيم ، ولكن الله جلت حكمته ، لم يُخلِ البلاد من قائم له بحجة ، فقد سمع بهذا أحد الأساتذة المؤمنين المحققين ، ممن توفر على دراسة

---

(١) انظر كتاب مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح ط ١ ص ١٣٧

هذا الموضوع بالذات ، فهاله الأمر وثار لله ولكتابه ، وأنكر على الدكتور رأيه الشاذ هذا ، وفنّده بالحجة والبرهان ، ووضح له المعنى الصحيح الموافق للدراسة العلمية الدقيقة للأحرف السبعة ، وكان من جملة ما بينه له ، أن قوله ﷺ : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » يفيد بشكل جلي أن الذي أنزل القرآن على هذه الأحرف هو الله عز وجل ، وأن ذلك أمر توقيفي ، يجب التقيد فيه بما ثبت عن النبي ﷺ نقلا عن ربه تبارك وتعالى ، ولا يجوز بحال من الأحوال لمن كان عنده مسكة من تفكير سديد ، أن يفهم من ذلك أن الأمر متروك للناس ، يبدلون في القرآن ما يشاؤون ، ويغيرون ما يشتهون مما لا يغير المعنى ، بل إن النصوص لتدل بوضوح تام على أن تلاوة القرآن بالأحرف السبعة مرجعه إلى النبي ﷺ وحده ، كما في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، حيث سمع هشام ابن حكيم يقرأ سورة الفرقان على حروف لم يقرئها إياه رسول الله ﷺ فلببه بردائه ، ثم أتى به النبي ﷺ فقرأ كل منهما كما أقرأه النبي ، فأقرهما وقال لكل منهما : هكذا أنزلت ثم قال : إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف[1] .

والغريب أن الدكتور اقتطع هذا الحديث عن سياقه ومناسبته التي قيل فيها ، مع أن السياق والمناسبة لا يستغنى عنهما أبداً لفهم المقصود من النصوص الشرعية !

ثم قال له هذا الأخ المحقق : كيف تفهم من هذا الحديث أنه يجوز لأي كان أن يغير في القرآن ويبدل ، مما لا يغير المعنى ، ثم ينسب ذلك إلى الله ورسوله ، ويزعم أن القرآن أنزل هكذا ؟

كيف يجوز لنا أن نقول عن الألفاظ التي ندخلها نحن على القرآن بدلاً

---

(١) رواه البخاري ومسلم .

من الألفاظ التي أنزلها الله تعالى ، إنها كلام الله ؟ وكيف نقول : قال الله تعالى على ما قلناه نحن ووضعناه ؟

وبالإضافة إلى هذا البيان جمع هذا الأخ المحقق الطلاب الذين ألقى فيهم البوطي رأيه ذاك ، وأوضح لهم الصواب في المسألة ، وبين لهم خطأ أستاذهم ، بالأدلة القاطعة ، فجزاه الله خيراً .

وقد فشا الخبر وشاع ، وكان فضيحة كبرى بالنسبة للدكتور ، فحاول ستره ولفلفة الموضوع ، وطبع كتابه (أحسن الحديث) طبعة ثانية ، غيّر فيها اسمه وجعله بعنوان (من روائع القرآن) ، كما غير فيها بحث الأحرف السبعة كله ، وبعض بحث القراءات والقراء ، وقرر فيها خلاصة الرأي الصحيح كما وضحه له الأخ المحقق المذكور ، إلا في بعض تفصيلاته التي أحب أن يخالفه فيها .

إن في هذه الحادثة — والله — درساً ثميناً لكل كاتب ، بأن يتروى في بحثه ، ولا يتسرع ، ويستشير أصحاب الرأي وأهل العلم ، ولا يتفرد برأي ، قد يضل فيه ويزيغ ، وقد يخطىء ويهوي ، وما أصوب ما قيل : « ما ندم من استشار ، ولا خاب من استخار ، ولا عال من اقتصد » .

وبعد فهذا أخي القارىء نموذج من نماذج الدعوة إلى الله ، التي يحرص الدكتور على الكتابة من أجلها ، وهي تُظهر لكل عاقل أن همه إنما هو في الإكثار من الكتابة ، لإرواء شهوة التأليف والشهرة ، دون اهتمام بنوعية ما يكتب أو صحته أو قيمته ، إنما همه هو أن يقال : إنه أخرج كذا وكذا من الكتب الكبيرة المزخرفة ، وأما قيمة ما فيها وصحته وتحقيقه فهو آخر ما يخطر على باله ، وهو بذلك أشبه بحاطب ليل يجمع كل ما يعثر عليه ، سواء كان حقاً أم باطلا . فأين هذا من سلوك العلماء الأعلام ، والنقاد المحققين ، الذين يقضي أحدهم أياماً

وليالي متوالية في الدرس والتنقيب والتأمل والتفكير من أجل كتابة حاشية أو تعليق صغير قد لا يتجاوز السطرين ، كما أن بعضهم يقضي في كتابة بحث صغير رصين وقتا يؤلف فيه غيره أكثر من كتاب ضخم ، يحشوه بالرأي الفطـــير ، والدراسة الفجة ، المبنيين على الظنون والأوهام ، دون أن يسلك في ذلك تحقيقاً ولا تدقيقاً ؟

ترى متى يفهم الكتّاب أن الاهتمام بالكيف خير وأجدى لهم وللناس ألف مرة من الاهتمام بالكم ، وأنه حسب أحدهم أن يكتب في عشر سنوات مثلا كتاباً قيّماً منقّحاً مفيداً ، يحلّ فيه مشكلة عويصة ، أو يصل إلى رأي سديد ، ويستفيد منه الناس ، ويعتمدون عليه ، ويبقى مرجعاً جيداً بعد صاحبـــه ، ويذكرونه بالخير والثناء العاطر ؟

إنني أذكّر الكتاب بمن يسمّون أصحاب الحوليات من الشعراء الجاهليين كزهير بن أبي سلمى ، إذ كانوا لا يزيدون على نظم قصيدة واحدة في الحول بكامله (أي السنة) ، ولا ينشدونها في الناس إلا بعد أن يكونوا قد أشبعوها تنقيحاً وتمحيصاً ، وتشذيباً وتهذيباً ، فيحمدهم الناس ، لما فيها من جمال وإجادة ، وإحسان وإتقان ، وتخلد بعدهم جيلًا بعد جيل .

* * *

وأخيراً فليسامحني الدكتور البوطي ، الذي دمغ كتبه بهذه النقائص والجهالات ، والأوهام والافتراءات ، إن التفت إليـه بشيء كثير من القول ، وعذري أنني وجدت الحاجة ماسة ، والمناسبة داعية إلى ذلك ، وأرجو ألا يضطرني إلى ذلك مرة ثانية ، كما أرجو أن يستفيد من تجارب أمسه لغده ، وبالله المستعان في المبدأ والختام ، وعليه التكلان ، لا إله إلا هو الملك العظيم الشأن .

الفصل السادس

مع العتر في انتقاداته

وهذا متحامل جديد يشارك منذ سنين في التحرش بالسلفيين ، والكيد لهم هو المدعو الدكتور نور الدين العتر ، المدرس في كلية الشريعة أيضاً ، والغريب أنه مختص في علم الحديث ، ولكنه لم يستفد منه مع الأسف ،إلا بعض الحذلقات التي تسلح بها للنيل من دعاة السنة ، والطعن في آرائهم ، فأما الاستفادة من هذا العلم الشريف فيما ينبغي له ؛ كمحاربة البدع والخرافات ، والحد من التعصب المذهبي ، والدعوة إلى الاحتكام إلى الكتاب والسنة ، فإنه لم يهتم بشيء من ذلك ، بل أخذ يستغل علمه في تدعيم الآراء الضعيفة في مذهبه ، والطعن في الآراء الصحيحة من غير مذهبه ، تعصباً وتحاملاً .

وليس هذا مجال التفصيل في ذلك ، وحسبي أن أعرض لأهم انتقاداته ، فأجيب عنها باختصار .

لقد انتقد العتر في كتابه الجديد (ماذا عن المرأة ؟ ٩٤ - ١١١) أستاذنا ، حول رأيه بتحريم الذهب غير المقطع على النساء ، وقد أعاد فيه ما كان كتبه في (دراسات تطبيقية في الحديث النبوي) ، مع بعض الإضافات القليلة ،وقد كان

أستاذنا حفظه الله رد عليه رداً مفحماً في الطبعة الثالثة من كتابه القيم (آداب الزفاف في الكتاب والسنة) ، وقد رأيت من المفيد أن أرد على الأمور الجديدة في مقال العتر ، صارفاً النظر عن الكلام غير المهذب الذي حشا به مقاله ، دون أن يراعي أدب الإسلام ، أو يتقيد بأسلوب العلم .

١ ـ خطؤه وشذوذه في تضعيف حديث الراوي الصدوق :

لقد أصرّ العتر على رأيه الشاذ المنكر العجيب ، وهو تضعيف حديث الراوي الصدوق ، رغم بيان أستاذنا المقنع ، ورغم شهادة الحافظين النقادين الذهبي وابن حجر رحمهما الله تعالى .

والحقيقة أنه لا شيء أبعد عن الصواب ، وأكثر إمعاناً في الخطأ من هذا الرأي الغريب ، الذي خالف فيه العتر جمهور المحدثين ، وعمل كافة أهل العلم . ذلك لأن كل مشتغل بهذا العلم الشريف يعلم أن العلماء قد جروا على تحسين حديث من قيل فيه : صدوق ، بل وبعضهم جرى على تصحيحه ، كما أن العمل قد استقر عندهم على تحسين من قيل فيه صدوق يهم ، وصدوق له أخطاء ، وشيخ ولا بأس به أيضاً . بل ودعني أقول لك : إن كثيراً من رواة الصحيحين هم ممن قيل فيهم : صدوق ، فقط ، كإبراهيم بن الحارث البغدادي ، وجويرية الضبعي وسهل بن حماد البصري وعبد الرحمن بن خالد الفهمي وغيرهم ، بل إن بعضهم ممن قيل فيه : صدوق يهم ، أو كثير الغلط ، أو لا بأس به وكان يدلس كحاتم بن إسماعيل المدني ، وعبد الله بن عطاء الطائفي وعبد الله بن عمر النميري وعبدالله بن المثنى الأنصاري وعبد الرحمن بن حماد الشعيثي والحسن بن بشر بن سلم

وغيرهم . وقد أجمعت الأمة على صحة مافي هذين الكتابين ، وتلقتهما بالقبول ، حاشا الأحاديث القليلة المنتقدة فيهما ، فما رأي الدكتور الخطير بهذا ؟

كما أنني أذهب به إلى أبعد من ذلك ، وأنقل له قول الحافظ الذهبي رحمه الله إذ قال في ترجمة مالك الزبادي : « وفي رواة الصحيحين عدد كثير ، ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم ، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه ، أن حديثه صحيح »[1]

قلت : وعلى هذا جرى كثير من المحدثين كالشيخ أحمد شاكر وغيره .

إنني أتحدى العتر أن يذكر لي محدثاً واحداً معتبراً ، ممن اشتغل في تخريج الأحاديث والحكم عليها ، قد جرى على تضعيف حديث الصدوق مطلقاً ، بل إنني أتحداه أن يستطيع هو نفسه أن يلتزم بهذه القاعدة . ثم إننا لو سلمنا له بها فمعنى ذلك أننا سنطرح آلاف الأحاديث التي جرت الأمة على العمل بها ، ونبطل قريباً من ذلك من الأحكام التي بنيت عليها ، ومنها أحكام كثيرة أخذبها مذهبه الحنفي ، فهل هو مستعد لمثل ذلك أم أنه لايدري ما يقول ؟

وقد أخبرني أخ محقق أنه فهم من حديث جرى بينه وبين العتر ، أن الأخير يرى الأخذ بتحسين الترمذي مطلقاً ، فتأمل ذلك واعجب ما شاء لك العجب من هذا التناقض القبيح ، إذ يضعّف لغيره ما يحسّنه لنفسه ، فهل هذا هو العدل والإنصاف ، وأسلوب العلم والعلماء يا دكتور ؟

وأريد أن أسأله أيضاً : إذا كان وصف راوي الحديث الصحيح : ثبت ،

---

(١) ميزان الاعتدال (بتحقيق البجاوي ٣/٤٢٦)

أوثقة – كما هو معروف – ترى ماذا يكون وصف راوي الحديث الحسن – وأريد به الحسن لذاته – ؟

أليس راوي الحسن هو أخف ضبطاً من راوي الصحيح ؟ فإن كان ذلك كذلك ، فما هو الوصف المشعر بأن صاحبه أقل ضبطاً ممن قيل فيه : ثقة ؟ أليس هو : صدوق ، ونحوه ؟

فإذا كان الصدوق عندك ضعيفاً ، فما هو وصف راوي الحديث الحسن إذن؟ أم لعلك لا تعترف أصلاً بمرتبة الحسن ؟ أن أمرك والله لغريب .

وأما تعلقه بكلمة الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله ، وادعاؤه أنها تؤيد رأيه الغريب ، فآسف إذ أقول : إنه مخطىء خطأً كبيراً في ذلك ، وقد أتى بمنكر من الفهم ، لم يشركه فيه أحد ، وقد اقتطع تلك الجملة من سياق يدل على عكس مدعاه تماماً ، ثم حرفها عن معناها ، وأنقل فيما يلي له وللقراء الجملة المذكورة مع ماقبلها وما بعدها ، ليحكم كل منصف بيننا وبين الدكتور .

قال ابن أبي حاتم : « إن النقلة للآثار والمقبولين على منازل ، وإن أهل المنزلة الأعلى الثقات ، وإن أهل المنزلة الثانية أهل الصدق والأمانة .

ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى ، وإذا قيل للواحد إنه ثقة ، أو متقن أو ثبت فهو ممن يحتج بحديثه ، وإذا قيل له : صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا بأس به ، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه ، وهي المنزلة الثانية ، وإذا قيل له : شيخ ، فهو في المنزلة الثالثة ، يكتب حديثه وينظر فيه ، إلا أنه دون الثانية ، وإذا قيل : صالح الحديث ، فإنه يكتب حديثه للاعتبار . . . »[1]

---

(١) كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٧/١/١) .

ثم نقل عن ابن مهدي قوله : « احفظ عن الرجل الحافظ المتقن ، فهذا لا يختلف فيه ، وآخر يهم ، والغالب على حديثه الصحة ، فهذا لا يترك حديثه ، لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس ، وآخر يهم ، والغالب على حديثه الوهم ، فهذا يترك حديثه ، يعني لا يحتج به »[1]

هذا – أخي القارىء – سياق كلام ابن أبي حاتم ، وواضح منه للعيان أنه يرى أن حديث الراوي الصدوق حسن ومحتج به ، كما نقول نحن وعامة المحدثين ، والذي يدل على ذلك جملة أمور أهمها :

١ – أنه صدّر كلامه بقوله : إن النقلة للآثار والمقبولين على منازل ، فعدّ منهم الثقات بالمنزلة الأولى ، والصدوقين بالمنزلة الثانية .

٢ – ثم وضّح هذا وفصله ، فبين أن الرواة المقبولين على أربع مراتب ، فعد من الأولى الثقة ، ومن الثانية الصدوق ، ومن الثالثة الشيخ ، ومن الرابعة صالح الحديث .

ومن المؤسف أن العتر اقتطع كلامه في أصحاب المرتبة الثانية دون أن يبين : هذه المنزلة الثانية من منازل من ؟ وهذا تشويه للكلم ، وتحريف واضح ، لا يتفق مع الأمانة العلمية في شيء .

٣ – لقد تحدث ابن أبي حاتم رحمه الله عن حكم أهل المنازل الأربعة المقبولين ، فقال عن صاحب الأولى : يحتج بحديثه ، وقال عن صاحب الثانية : يكتب حديثه وينظر فيه ، وقال عن صاحب الثالثة : يكتب حديثه وينظر فيه ، وقال عن صاحب الرابعة : يكتب حديثه للاعتبار .

---

(١) كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/١/٣٧ و ٣٨) .

وبمقارنة صاحب الثانية مع صاحب الرابعة يتبين أن المراد بالأخير أنه ضعيف لذاته، ولذلك لا يحتج به إلا إذا تابعه آخرون أو شهدوا له، وهذا معنى كتابة حديثه للاعتبار فيرتفع حديثه لمرتبة الحسن لغيره، فأما صاحب الثانية فلم يقل فيه ذلك، بل قال: يكتب حديثه، أي للاحتجاج، وإلا لاستوى مع صاحب الرابعة، مع أن بينهما فرقاً كبيراً واضحاً.

أما معنى قوله: ينظر فيه، فالظاهر أنه يريد به النظر فيما إذا كان خالفه من هو أوثق منه أم لا؟ لأنه لما كان الصدوق أخف ضبطاً من الثقة فإنه يخشى من خطئه، فيتأكد من عدم وقوعه وذلك بعدم مخالفته الثقات، وهذا لا يعني أنه ضعيف لا يحتج بحديثه، بل إنه صحيح ومحتج به، ولكنه دون صحة من قيل فيه: ثقة، أو ثبت، فهو في المرتبة الثانية من الاحتجاج، كما صرح صاحب الجرح والتعديل نفسه بذلك.

٤ - من المعروف عن علماء الجرح والتعديل أن منهم المتشدد ومنهم المتساهل، ويعد أبو حاتم من المتشددين[1]، كما أن لبعضهم اصطلاحات خاصة به، فيجب أن نميزها عن اصطلاحات غيره، فالبخاري مثلا يقتصد في جرحه ويتلطف، بينما أبو حاتم يقتصد في تعديله، فهو يقول: ثقة، عمن يقول فيه غيره: ثبت حجة، وثقة متقن، ويظهر هذا فيما ينقله عن ابن مهدي ويوافقه عليه، «إذ قيل له: أبو خلدة ثقة؟ فقال: كان صدوقا، وكان مأموناً، الثقة: سفيان وشعبة»[2]

فأنت ترى أنه يقول عن شعبة: ثقة، بينما يقول عنه الإمام أحمد: شعبة أمة وحده، ويقول عنه ابن معين: إمام المتقين، ويقول الثوري: شعبة أمير المؤمنين في الحديث... الخ، ومثل ذلك قيل في سفيان رحمهم الله جميعاً.

---

(١) انظر كتاب الرفع والتكميل للكنوي ص ١١٧ فما بعد.

(٢) الجرح والتعديل (١/١/٣٧).

وعلى ضوء هذا يجب أن يفسر كلام ابن أبي حاتم السابق ، وواضح أنه يفيد صحة رأينا في هذه المسألة ، ومما سبق كله تعلم خطأ العتر في اعتراضه على أستاذنا . والحمد لله على توفيقه وتسديده .

٢ ـ خطؤه في فهم المقصود من تحسين الترمذي

كان أستاذنا قد حسّن حديث أسيد بن أبي أسيد البراد ، وكان مما استدل به على ذلك تلخيص الحافظ ابن حجر لما قيل عنه بقوله : صدوق ، وكذلك تحسين الترمذي لحديثه (١ / ١٨٧٧ من سننه) وإخراج الأئمة ابن خزيمة وابن حبان والحاكم حديثه في صحاحهم ، هذا مع عدم وجود أي جرح فيه البتة .

ولكن العتر لم يعجبه ذلك ، وهاج وماج ، ورمى أستاذنا بما في وعائه من الكلام القبيح ، الذي إن دل على شيء فإنما يدل على تمكن نار الحقد والحسد والبغضاء والشحناء من قلبه ، والعياذ بالله تعالى .

وقد ادعى العتر أن تحسين الترمذي للراوي هو اعتراف منه بضعفه ، لأنه يحسّن حديث الضعيف إذا لم يكن شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذلك ، كما ذكر ذلك في علله .

والجواب أن الذي يتتبع صنيع الترمذي وعباراته ، يجد أنه يفرق بين أنواع من الحديث الحسن ، فمنه ما يقول فيه : حسن ، فقط ، ومنه ما يقول فيه : حسن غريب ، ومنه ما يقول فيه : حسن صحيح غريب ، وهكذا .

وقد اختلف العلماء في مراده منها على أقوال كثيرة ، والذي أراه ـ مارآه أستاذنا ـ أنه يعني بما قال فيه : حسن ، ما اصطلح عليه فيما بعد بالحسن لغيره ، ويعني بما قال فيه : حسن غريب ، ما اصطلح عليه بالحسن لذاته ، لأن معنى الغرابة عنده كما هو معروف التفرد ، وعدم مجيء الحديث من طريق أخرى ، فحكمه على حديث ما بالحسن والغرابة يعني أن رواته كلهم محتج بهم عنده ،

ولكنهم لم يبلغوا في الحفظ والإتقان منزلة رجال الصحيح ، وهذا خلاف مايحكم به على حـــديث آخر بأنه حسن فقط ، ولا يجوز لعالم أن يخلط بينهما كما فعل الدكتور . قال الحافظ ابن حجر[1] : « إن الترمذي لم يعرّف الحسن مطلقاً ، وإنما عرفه بنوع خاص منه وقـع في كتابه ، وهو يقول فيه : حسن ، من غير صفة أخرى ، وذلك أنـــه يقول في بعض الأحاديث : حسن ، وفي بعضها : صحيح ، وفي بعضها : حسن صحيح ، وفي بعضها : حسن غريب ، وتعريفـه إنما وقع للأول فقط ، وعبارته ترشد إلى ذلك ، فعرف بهذا أنه إنما عرّف الذي يقول فيه حسن ، فقط ، أما مـا يقول فيه : حسن صحيح أو حسن غريب أو حسن صحيح غريب ، فلم يعرج على تعريفه . . وبهذا التقرير يندفع كثير من الإيرادات التي طال البحث فيها ، ولم يسفر وجه توجيهها » .

قلت : وحديث أسيد المذكور قد قال فيه الترمذي : حديث حسن غريب ، أي أنه حسن لذاته ، وليس حسناً لغيره كما توهم العتر ، والعجيب أن يجهل العتر هذا ويخلط فيه هذا الخلط القبيح ، وهو الدكتور في الحديث ، والأعجب منه أن رسالته التي نال بها الدكتوراه هي عن الإمام الترمذي و كتابه ، وأمر عجيب آخر أنه هو نفسه الذي أشرف على طبع رسالة ابن حجر التي نقلت منها الكلام السابق ، وعلق عليها ، إنها حقاً عجائب وغرائب ، ولكن لا ضير فنحن في آخر الزمان ، وما أكثر عجائبه وغرائبه !

ومما تقدم تعلم – أخي القارىء – خطأ الدكتور أيضاً في هـــذه المسألة ، وصحة رأي أستاذنا ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

وبعد فهذا ما وجدت الحاجة داعية إلى الرد عليه من كلام العتر الجديد ، وأما كلامه الآخر ففي رسالة أستاذنا (آداب الزفاف) ما يكفي ويغني عن أي كلام ، فمن شاء رجع إليها .

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٣٥ .

الفصل السابع

كلمة عن رسالة السهام الصائبة للنبهاني

صدرت، أثناء طبع هذا الكتاب رسالة بعنوان «السهام الصائبة لأصحاب الدعاوى الكاذبة» للشيخ يوسف النبهاني، وقدم لها وقام بطبعها المدعو أديب كلكل.

والظاهر من ذلك أن الجامدين المتعصبين قد فقدوا أعصابهم وحجتهم بعد صدور كتابي المذكور، وشعروا بأن من كانوا يتترسون بهم للدفاع عنهم من المعاصرين، قد أخفقوا وعجزوا عن الوقوف أمام الحق الذي ندعو إليه، فراحوا يراجعون دفاترهم القديمة. تماماً كالبائع المفلس. وهكذا فعل كلكلهم، ويبدو أنه أخفق في مهمته فلم يعثر على شيء ذي بال، وكاد يرجع من رحلته بخفي حنين لولا أن اطلع على هذه الرسالة، فعاد بها فرحاً ونشرها، وما درى المسكين أنه وأمثاله لم يزدادوا بها إلا ضغثاً على إبّالة، ولم تزدنا على الحق وسبيل السلف الصالح — والله — إلا اطمئناناً وإصراراً، ذلك أن كل عاقل حيادي منصف ليرى أنها فعلا فارغة من أي علم، وخالية من أية حجة، وكل ما فيها سباب وشتائم بأشكال وأنواع، وقد تفنن فيها الكاتب أيما تفنن، وأبدع أيما إبداع، ولم تكد تفوته شتيمة، ويظهر أنه مختص بذلك وبارع، وأن له باعاً طويلاً فيه جد طويل، كما يبدو أن الناشر — أعني ذاك الكلكل الخائب — قد صادف صنيع هذا النبهاني منه استجابة وانسجاماً، ووافق طبعُه طبعه، كما وافق شنٌ طبقة.

وقد تجشمت قراءتها – على ما فيها من إيذاء وإقذاع – وبحثت طويلاً عن دليل أو شبه فيها ، ولكن أعياني البحث ، وكان ذلك عبثاً ، فلم أجد إلا السباب والشتائم والكذب والافتراء ، مخلوطة بالجمود المميت والتعصب المقيت ، اللذين لا يسيغهما شرع ولا عقل ، وأنا أرجو القراء مطالعتها ليروا مستوى مخالفينا وعلمهم وأدبهم .

كما أن مما حوته الرسالة أبياتا من الشعر ينعى فيها المؤلف على دعاة السنة ويهاجمهم ، وكأنه لم يكفه ، ولم يشف حقده عليهم ، السباب المنثور ، فعمد إلى السباب المنظوم ، فعرض فيه عضلاته ، وأبدى فيه فنه .

ولن أرد على شتم الشاتمين ، ولا على سب السابّين ، وإن كان لي ذلك شرعاً ، إلا أنني أترفّع عن هذا المستوى الصبياني المنحط من الخصام والجدال ، وأذكر هذا الكلكل وأمثاله بقوله ﷺ : « سباب المسلم فسوق ، وقتاله كفر »[1] لو كانوا يعلمون . وإن فيما قدمته من الحجج والبراهين على صحة دعوتنا كفاية والحمد لله رب العالمين .

ولذلك أعفي نفسي من مهمة الرد على هذه الرسالة ، لأنها في الحقيقة ليس فيها شيء جدير بالرد ، ولكن أشير بالمناسبة إلى أنه قد ورد في الأبيات التي زينها بها مؤلفها ص ٣٩ – ٤١ شركيات كثيرة كالاستغاثة بغير الله ، ودعاء غير الله والحلف بغير الله ، ونسبة أمور لا يصح أن تكون إلا لله للنبي ﷺ مما هو شرك صريح والعياذ بالله تعالى فتأمل ، كما أن فيها من الأحاديث الضعيفة والموضوعة شيئاً كثيراً ، وهو يدل على مبلغ علم المؤلف والناشر بالسنة ، كما يدل على جرأتهما البالغة في الكذب على رسول الله ﷺ إذ ينسبان إليه أحاديث ليس لها زمام ولا خطام ، وكان يكفيهما أن يراجعا بعض الكتب الصغيرة المتداولة للتأكد

---

(١) رواه الشيخان وغيرهما .

منها ،ولكن يبدو أن ذلك كله لا يهمها ولكن الذي يهمها فقط هو الرد على دعاة السنة ،والتشنيع عليهم وسبهم ، وصد الناس عن دعوتهم.

كما أن من الطامات الموجودة فيها أنه يقول ص ٤٢ بجواز تقليد أحد المذاهب الأربعة ، إلا أنه يعلن – تبعاً لبعض فقهائه – أنه لا يجوز تقليد الصحابة ، ولا اتباع مذهب غير المذاهب الأربعة . وهذا ضلال وايم الله أي ضلال ، إذ يقدم المتأخرين على أصحاب رسول الله ﷺ الذين قال النبي ﷺ فيهم : « لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مدّ أحدهم ولا نصيفه »[1] .

وقد أكثر في الرسالة من الدندنة حول منع الاجتهاد وإيجاب التقليد على كل أحـــد ، وتثبيط الهمم عن أن تسمو لمثل تلك المنزلة السامقة ، وقد كنت رددت على عامة ما يحتج به المقلدون في ذلك في كتابي بدعة التعصب المذهبي بما يكفي ويشفي إن شاء الله .

ومما يلفت النظر كذلك في صنيع المؤلف أنه يحرف الكلام ، وينقل من أقوال العلماء قسماً ويسقط قسماً ، كما فعل حين نقل كلام المناوي ص ٤٢ ، حول شرح الحديث المزعوم « اختلاف أمتي رحمة » فحين وصل إلى ما نقله عن الإمام مالك رحمه الله في أن الاختلاف خطأ وصواب ، وليس توسعة للناس كما زعموا ، حذفه وقفز إلى ما بعده، كما حذف أو تعامى عما بينه المناوي من بطلان هذا الحديث وكونه لا أصل له البتة . وهكذا تكون الأمانـــة والإنصاف عند هؤلاء !

ويلمس القارىء لمس اليد ص ٢٥ و ٣١ و ٣٧ و ٣٨ أن المؤلف لا يخفي حسرته الشديدة وجزعه البالغ لانتشار الدعوة السلفية وتقدمها ، وانضمام طلبة العلم إليها ، ونصرتهم إياها ، ولذلك يلجأ إلى تخويف الناس منها ، وتحذيرهم من مطالعة شيء من كتبها ،أو مخالطة أحد من أهلها ،ويدعوهم ص ١٤ و ٣٢ و ٣٧ إلى

---

(١) رواه الشيخان وغيرهما .

الاحتراس الشديد منهم ، وهذا أوضح دليل على انتصار هذه الدعوة المباركة ، على دعوات الجمود والتهاوت والتزمت والتعصب ، ذلك لأنها دعوة الحق البيّن والفطرة المستقيمة والعلم الصحيح ، إنها دعوة الاسلام الحق التي جاء بها محمد بن عبد الله ﷺ ، وليس عند الآخرين إلا دين مزور وبدع وخرافات ، وآراء ما أنزل الله بها من سلطان ، وتقليد الآباء والأجداد ، وهيهات أن يقف الباطل أمام الحق ، أو يثبت الزيف أمام النقد ، وقد شعر المؤلف بذلك فلجأ إلى التخويف والتحذير ، بدل أن يلجأ إلى تقديم الحجة والبرهان ، لو كان عنده شيء منها ، إنه يخوّف الناس من مخالطتنا ومناقشتنا ، فهذا سلاحه ، لأنه يعلم أن الحجة معنا ، ولا يستطيع هو وأتباعه أن يصمدوا أمامها ، أما نحن فنقدم لدعاة السنة الحجة والبرهان ، وندعوهم لمخالطة أي كان ، دون أن نخشى عليهم التأثر منهم ، أو نخاف عليهم الزيغ والانحراف ، لأنا واثقون أنا على الحق وليس بعد الحق إلا الضلال ، ونحن واثقون من أن الغلبة لدعوتنا بإذن الله ، ونحن نشعر أنه كلما انتشر العلم والوعي والثقافة ازداد اقتراب الناس من دعوتنا ، واقتناعهم بها ، والمستقبل الأصلح والأحق والأقوى ، تلك سنة الله ولن تجد لسنة الله تحويلاً ، وصدق الله : « فأما الزبد فيذهب جفاء ، وأما ماينفع الناس فيمكث في الأرض ، كذلك يضرب الله الأمثال » الرعد / ١٧ .

* * *

وأخيراً فهذا ما يسر الله كتابته وتأليفه ، وأرجو الله عز وجل أن ينفع به ، وأن يأجرني عليه ، لأنني لم أقصد به إلا نصرة دعوة الإسلام الحق ، وتقريبها للناس ، وإزالة العقبات من طريقها ، وأرجو أن أكون وفقت إلى ذلك ، وأحمد الله تعالى في الختام على ما ألهم وأعان ، وبه وحده المستعان ، وعليه التكلان ، لا رب غيره ، ولا إله سواه .

الفهرس

مقدمة — جوابنا على من لا يرى الوقت مناسباً لبحث هذه الأمور ٣و٥

جوابنا على من أخذ علينا القسوة في خطاب المخالفين ١١

الفصل الأول : جوابي على فضيلة الشيخ رمضان ٢١

الفصل الثاني : الأمور الهامة التي تغافل عنها البوطي ٣٢

الفصل الثالث: افتراءات جديدة: افتراؤه حول تأليف الكتاب ٣٨و٣٩

دعوة البوطي ثانية إلى المباهلة ٤٩

ادعاء البوطي أنه لم يغير شيئاً من لا مذهبيته وأنه لم يسف فيها ٥١

ردشبهة حول الشريعة التي سيحكم بها المسيح عليه السلام ٦٩

الفصل الرابع: خطأ البوطي في الأمور التي رد علينا فيها: هل كان كتابي أبتر ٩١

لا تعارض بين رأينا ورأي الغزالي في شروط الاجتهاد ٩٦

حقيقة قول الشاطبي في مراتب المكلفين ٩٨

حقيقة كلام الدهلوي ومحاولة البوطي التملص من إنكاره ١٠٢

لماذا لا يجوز أيضاً التزام مذهب معين ١٢٤

بين الأخذ والالتزام — استدلال غريب ١٢٥

مرة ثانية خبر الآحاد حجة في العقيدة ١٣٨

الجواب على تبريرات البوطي الحديثية — حول قصة زينب ١٤٣

حول أحاديث فقه السيرة ١٤٩

حول نصحه بترك الكتابة والتأليف بضع سنين ١٩٢

الفصل الخامس : فضيحة بوطية مذهلة ١٦٥

الفصل السادس : مع العتر في انتقاداته ١٧٣

الفصل السابع : كلمة عن رسالة السهام الصائبة للنبهاني ١٨٠